



اِخْتِرَاءٌ



أَسْوَاقُ الْعَالَمِ الْكَبِيرِ



LES
GRANDS MARCHÉS
DU MONDE
PAR PIERRE GEORGE



PRESSES UNIVERSITAIRES
DE FRANCE

بقلم

بيير جورج

الأستاذ بجامعة السوربون بباريس

ترجمة

منى إبراهيم هنفى

مراجعة

الدكتور جمال حسن صادق

Bibliothèque Alexandrina



0245402

٦١٨٥٧

اختارنا لكم



السواق العالم الكبرى

بقلم	بيير هورج
ترجمة	الأستاذ بجامعة السوربون بالبر
مراجعة	مختبر إبراهيم هاشم
مراجعة	الكثير جمال حسن صادق

تقديم الكتاب

هذا كتاب حديث يتناول فيه مؤلفه ، وهو الأستاذ بيم جورج
استاذ الاقتصاد السياسي بجامعة السوربون بباريس ، دراسة الاسواق
الكبرى في العالم بأسلوب مبسط موجه الى عامة القراء المثقفين خال من
المصطلحات الفنية والمعادلات الجبرية التي تحفل بها عادة الكتب المتخصصة
في الاقتصاد السياسي .

وموضوع الكتاب مما يهم الدول النامية ويتمين على المستثمرين من
أبنائها الاثام به . ونحن في الجمهورية العربية المتحدة نمر الآن بمرحلة
هامية من التصنيع حشدت لها الموارد ، وكرست لها الجهود ، وأهم
ما تحتاج اليه في هذه الفترة توفير العملات الحرة التي نستعين بها في
الحصول على ادوات الانتاج والمصانع ، وذلك لا يتأتى الا بزيادة صادراتنا
للخارج عن طريق فتح اسواق جديدة لمنتجاتنا الزراعية والصناعية على
السواء ، فمن المفيد لنا في هذه الفترة دراسة الاسواق العالمية ومختلف
الاساليب لتحرير بضائنا ، والقضاء على أية منافسة لها في الخارج ،
حتى نستطيع أن نسير قدما في سبيل تحقيق خطة التنمية في هذه المرحلة
الهامة من حياتنا .

ولقد كان للتقدم العلمي اثره البعيد في تنمية الانتاج الصناعي
والتجارة العالمية ، سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة ، وبخاصة
في أعقاب الحرب العالمية الاولى . فالتقدم العلمي يتطلب درجة عالية من
التخصص وهذا يمكن من الانتاج على نطاق واسع بأقل التكاليف ، كما
يؤدي الى ارتفاع الطلب على المنتجات الصناعية الحديثة بسبب ارتفاع
مستوى المعيشة في البلاد الصناعية .

وعلى ذلك زادت الدول الصناعية من صادراتها لنشر انتاجها
الصناعي ، ومن ثم زاد الطلب على منتجاتها ، كما تضاعف حجم الواردات
للمعدات الصناعية للدول النخلفة الى ثلاثة أضعاف وارداتها في فترة ما بين
الحربين ، ومن هنا زادت التجارة الدولية ، سواء بين الدول الرأسمالية

أو الاشتراكية ، أو بينها وبين الدول النامية ، زيادة كبيرة بحيث أصبحت الأسواق المالية أهمية خاصة في السنوات الأخيرة .

إلا أنه بالنسبة للعواد الخام يلاحظ الآن هبوط استيرادها من الدول النامية المتخلفة إلى الدول المتقدمة صناعيا هبوطا ملحوظا .

والسبب في ذلك هو التقدم العلمى الذى حدث في خلال الثورة الصناعية الأخيرة ، فلقد زاد هذا التقدم في العلوم البيولوجية والكيميائية والتوسع في استخدام الآلات من الإنتاج الزراعى العالمى .

لقد حدث أكبر تقدم في إنتاج وتجارة الطعام بالنسبة للدقيق والليرة والأرز والزيء والسكر واللحوم ، ففي عام ١٩٢٨ قومت هذه الواد بمبلغ ٢٠٧ مليون دولار ، وهو يماثل أكثر من نصف قيمة صادرات الطعام من الدول المختلفة .

وقد بلغت هذه الصادرات سنة ١٩٥٤ ما قيمته ١٢٠ مليون دولار تقبل فتكون قد هبطت بنسبة ٥٢٪ .

أما صادرات الواد الخام الزراعية مثل القطن والصوف والجلد والمطاط فقد سارت على المنوال نفسه ، ففي الفترة من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٥٧ زادت صادرات هذه الواد من الدول الصناعية من ٢٧٠٠ مليون دولار إلى ٧٧٠٠ مليون دولار .

في حين هبطت صادرات القطن من الدول المتخلفة من ١١٦٠ إلى ١٠٦٠ مليون دولار ، وصادرات الصوف من ٨٢٠ إلى ٤٨٤ مليون دولار ، إذن فصادرات المزارع تبتح إلى الركود .

ولقد نتج من هذا التطور في طلب الواد الخام في الدول الصناعية ابلغ الأثر في الدول المتخلفة ، التى كانت مصلوة أساسية للمواد الخام ففي سنة ١٩٢٨ انخفض نصيب المواد الزراعية الخام والطعام في صادرات الدول المتخلفة من ٨٧٪ إلى ٢٪ فقط في الوقت الحاضر .

وبكس هذا الاتجاه أحد التناقضات في الوقت الحاضر مما يعرض الدول المتخلفة للخطر ، فقد قل الطلب على إنتاجها من المواد الزراعية في الوقت الذى تواجه فيه الحاجة السريعة للتصنيع لتعوض الخلف الذى أصابها فما تكسبه هذه الدول من صادراتها يقل بصفة مستمرة .

ولذلك يجمع على هذه الدول المتخلفة البحث بصفة مستمرة من أسواق جديدة لموادها الخام أو موادها الصناعية وهذا لا يتاح لها إلا بدراسة الأسواق المالية تتمكن من الوقوف أمام تيار المنافسة حين عرض بضائعها .

ولما كان التبادل التجارى سواء بين الدول الرأسمالية أو الاشتراكية يتصل اتصالا وثيقا بالسياسة التى تتبعها كل دولة في تجارتها الخارجية

نجد لزما علينا أن نعرض للقارئ المبادئ الأساسية التي تتبعها الدول المختلفة في سياستها الخارجية مبتدئين بتعريف المعنى القصود بمصطلح السوق عند رجال الاقتصاد والتجارة .

تعريف السوق :

لا يقصد الاقتصاديون بمصطلح السوق مكانا معينا تباع فيه السلع وتشترى بل ان السوق تشمل كل الاقليم الذي يكون فيه البائسون والمشترون على اتصال حر يؤدي الى مساواة الثمن السلع التي من نوع واحد بسهولة وسرعة . فالمدينة الكبيرة قد تشتمل على عدد من الأسواق يقدر ما يوجد من فروع التجارة المهمة ، وكذلك يوجد لكل فرع من فروع التجارة سوق تشمل كل البائعين والمشتريين لنوع من السلع ، والنقطة المركزية في السوق هي البورصة أو الوكالات أو فاعات البيع بالمراد الذي يتقابل فيها التجار ويتعاملون ، فسوق الماشية في لندن وسوق القمح وسوق الفحم وسوق السكر وسوق القطن في ما نستتر اسواق لهذه السلع يتصل فيها التجار ويؤلفون سوقا .

ومن هنا يتضح أن أهم ما يميز السوق بالمعنى الاقتصادي هو وحدة الثمن للسلع التي من نوع واحد في الوقت الواحد في سائر جهات السوق .

وتختلف درجة اتساع السوق باختلاف أنواع السلع ، فقد تكون السوق محلية كما هو الحال بالنسبة للسلع السريعة المطلب ، مثل الخضراوات التي لا تحتمل النقل الى مسافات طويلة كالفواكه والاحجار ، وقد تكون السوق اقليمية كسوق القمح وقد تكون عالمية كسوق الذهب .

والسلع ذات السوق العالمية لا بد أن تتوافر لها بعض الشروط كأن تكون السلعة مطلوبة طلبا كبيرا وفيما في بلاد كثيرة ، وذلك مثل القمح والقطن والحديد ، وأن تكون سهلة النقل الى مسافات بعيدة مثل الذهب والماس ، وأن تكون عظيمة التحمل مثل الحديد ، وأن تكون سهلة الوصف اما بتعيين درجاتها أو استخراج عينات منها ، وذلك حتى يتسنى بيعها لأشخاص بعينين بعضهم عن البعض وبمعيدين عن السلعة أيضا ، وذلك مثل القطن الذي يمكن تقسيمه الى رتب يستطيع المشتري تمييزها أن يعرف نوع ما يشتريه دون أن يكون في حاجة الى رؤيته .

المبادئ الأساسية للتجارة الخارجية

ان الظروف الانتاجية في كل دولة متباينة. ومختلفة عنها في الدولة الأخرى ، وتبذل بعض الدول عن انتاج السلع التي يمكن انتاجها في غيرها

من الدول أو على الأقل لا تستطيع إنتاجها بطرق طبيعية تصادها في اللامعة والسبب الذي تقوم عليه العلاقات التجارية بين مختلف الدول هو أن كل دولة تميل إلى التخصص في بعض فروع الإنتاج دون البعض الآخر لتستفيد من تفوقها فيما تخصصت فيه إلى أقصى حد مستطاع .
وقد يكون هذا التفوق طبيعيا كما قد يكون مكتسبا .

فقد تتمتع بعض الدول بمناخ طيب أو تربة خصبة أو موقع ممتاز فتتفوق في بعض المنتجات الزراعية اللامعة للمناخ أو التربة أو الموقع ، كالبرازيل في إنتاج البن ، والهند والصين في إنتاج الشاي ، ومصر في إنتاج الاقطن الطويلة الثيلة . كما أن هناك بعض الأقاليم التي تحوى في باطنها مصادن نادرة لا ييسر استخراجها في غيرها مثل اليورانيوم والراديوم ، وبعض المناطق التي تكثر فيها منابع القوة المحركة كالقحم والميتروول ومناطق المياه فتنبى لها ظروف ملائمة للصناعة ، والأمم كذلك بالنسبة للعمل ، لأن المواهب الشخصية تختلف باختلاف الشعوب ، فالكيميائيون المديرون متوافرون في ألمانيا ، والاختصاصيون في صناعة السماعات متوافرون في سويسرا ... وهكذا .

كما أن بعض البلاد تكثر فيها طرق المواصلات ويتوافر لديها عدد كبير من المصانع وتتمتع بتقاليد إنتاجية ورثتها جيلا عن جيل . وكل هذا يجعلها تتميز عن غيرها في بعض الصناعات وقد يرجع الفضل في ذلك إلى ظروف ملائمة وتنفوق طبيعى اتفنى إلا أن آثار هذه الظروف وهذه التفوق لا تزال قائمة مما يجعل لها مركزا ممتازا في بعض نواحي الانتاج ولذلك يصعب على البلاد الصناعية الناشئة أن تصمد لمنافسة البلاد العريقة في الصناعة التي اشتهرت بها . مهما يكن استعدادها الطبيعى ملائما ، وهذا هو ما تستند إليه الدول الصناعية الناشئة في تبرير سياستها الجمركية الحامية لصناعاتها .

وقد يرجع تفوق بعض الدول في الإنتاج إلى أن بعض المواد الأولية التي تستخدم في صناعة ما ، تفقد جزءا من وزنها في أثناء الإنتاج فتجد الدولة أنه من الأوفق والمصلحة والاقتصاد في تكاليف النقل إنشاء المصانع التي تستهلك كميات كبيرة من هذه المواد بالقرب من أماكن استخراجها ، وذلك مثل الفحم الذي يفقد جزءا من وزنه حينما يستخدم في إنتاج الحديد والفلاد ، ولهذا تقام هذه الصناعة بالقرب من مناجم الفحم ، كما أن هناك بعض الصناعات التي يكون من المصلحة والاقتصاد إقامتها بالقرب من أسواق تصريفها ، وهذا يفسر لنا السبب في تخصص بعض بلاد أوروبا لإنتاج المنسوجات القطنية على الرغم من أنها لا تنتج القطن .

ومن أسباب تفوق بعض الدول في إنتاج سلعة معينة أن المشروعات التي يرتبط بعضها ببعض والمشروعات المتشابهة تتجمع عادة في منطقة واحدة لتتوافر لها بعض المزايا الاقتصادية ، إذ يكثر في مثل هذه المنطقة

العمال المدبرون ، والورش المدة لاصلاح الآلات ووسائل النقل النخيرة
والبنوك الصناعية المتخصصة .

ولو أن العالم كان يؤلف مجتمعا واحدا لكات أسباب التفوق
هذه هى التى تحدد اختصاص كل منطقة فيه ولكن توزيع العمل بين
مختلف الأقاليم خاضعا لما يمتاز به كل اقليم عن غيره ، فالذى تتوافر
فيه أسباب التفوق تنزع اليه الأيدى العاملة وتهاجر اليه رؤوس الاموال
وتزدهر فيه جميع الصناعات ، وعلى العكس من ذلك الأقليم الذى يفتقر
الى ظروف ملائمة فانه يظل مهجورا لا تقام فيه صناعة تذكر .

تؤلف العالم مقسم الى عدد كبير بين الدول تبين فيها النظم النقدية
والاجتماعية ولاتنتقل بينها عناصر الانتاج الا بسمية ، وهذا مما يجعل
مستوى الاجور واجار الاراضي وسعر الفائدة مختلفا باختلاف البلاد ،
ومن ثم نجد أن التفوق في صناعة سلعة معينة ليس معناه أن الدولة
التفوقة تستطيع انتاجها بتكاليف اقل من غيرها من البلاد ، وبعبارة
أخرى فان التخصص لايجب التفوق دائما - ولهذا لا يكفى التفوق
وحده لتفسير مظاهر التجارة الدولية ، ولا ادل على ذلك من أن هناك
بلادا تتوافر فيها ظروف ملائمة لانتاج سلع كثيرة ثم لا تقبل الا على انتاج
بعضها ، وقد تستورد البعض الآخر من بلاد تنتجها في ظروف اقل ملائمة
للانتاج من ظروفها ، كما أن هناك بلادا متخلفة لا تفوق على غيرها في أى
نوع من النشاط الإنتاجى ومع ذلك نجدها تخصص في بعض أنواع الانتاج
وتقيم علاقات تجارية مع الدول الأخرى وهو ما يعبر عنه بالتجارة
الدولية .

وتقوم عمليات التجارة الدولية بين أشخاص يقيمون في دول
مختلفة بقصد انجاز بعض العمليات التجارية كأن يشتري صاحب مصنع
غزل ونسيج مقيم بفرنسا كمية معينة من القطن من أحد المقيمين
بالجمهورية العربية المتحدة ، أو يحصل مشروع معرى على قرض من
أحد البنوك الأجنبية .

وقد يكون التماثلون من الهيئات العامة ، فقد تشتري الحكومة
المصرية مثلا آلات لمعمل تكرير البترول الحكومى من تشيكوسلوفاكيا أو
ألمانيا . وقد أدى اتساع نطاق القطاع العام في كثير من الدول وتدخل
الحكومات في الشؤون الاقتصادية الى زيادة هذا النوع من المعاملات .

وعلى الرغم من أن كثيرا من العمليات التجارية الدولية تتم بين
الشركات الخاصة أو الأفراد الذين يلجئون اليها بدافع المصالح
الشخصية الا أن العرف قد جرى على أن ينسب للدولة مجموع العمليات
التجارية الخارجية التى يقوم بها الأشخاص التابعون لها ، فيقال مثلا
أن صادرات الجمهورية العربية المتحدة تقل عن وارداتها ، وأن تجارة
ألمانيا الغربية آخذة في الإزدياد .

ولكل دولة من الدول سياسة تجارية خاصة بها تتكون من مجموعة الاجراءات التى تتخذها الحكومة فيما يخص علاقاتها التجارية الدولية يقصد تحقيق أهداف معينة . والهدف الرئيسى الذى ترمى اليه الدول إعادة هو تنمية الاقتصاد القومى الى اقصى حد مستطاع . ولتحقيق ذلك تعمل الدولة على الانتفاع بزيادة تخصصها في انتاج بعض السلع الى اقصى حد ممكن ، فيؤدى ذلك بدوره الى زيادة انتاجها وبالتالي الى تنمية اقتصادها القومى .

ولما كان تحقيق الربح ، الذى تهدف اليه الدولة من تجارتها الخارجية يقصد تنمية اقتصادها القومى ، يتوقف على العلاقة بين الكمية المستوردة من السلع الأجنبية وبين كمية الصادرات التى تعادلها في القيمة، ويعمى آخر تتوقف على حجم التبادل التجارى بينها وبين الدول الأخرى لذلك تعمل الدول جميعا وبخاصة الدول الأخذة في النمو أو المصنعة حديثا على زيادة حجم هذا التبادل بشتى الوسائل عن طريق زيادة مبيعاتها من السلع التى تنتجها للخارج بالنسب الاسعار اللاتمة لها .

ولما كانت هذه الاسعار تتحدد بأسعار السوق العالمية لكل سلعة لذلك يبدل رجال الاقتصاد في كل دولة جهودا شاقة للرياسة أحوال الاسواق العالمية لمختلف السلع ، لتمكن الدولة من الانتفاع بانتاجها على أحسن وجه مستطاع .

موضوعات الكتاب

وينقسم هذا المؤلف الى كتابين أولهما خصص للدراسة الأنشوان المالية وطرق تنظيمها ، أما الكتاب الثانى فقد خصص للدراسة الانتاج العالمى والتجارة الدولية .

ويشتمل الكتاب الاول على ثلاثة أبواب يبدأ الباب الاول منها بدراسة الاسواق الدولية وطرق انشائها والمميزات الأساسية للتجارة المصرية وتطور التجارة الدولية في مائة السنة الأخيرة .

وقد أوضح المؤلف في هذا الباب مدى تضخم المبادلات التجارية في عصرنا الحاضر ، وذكر دليلا على ذلك ما كانت عليه الصادرات سنة ١٩٣٧ إذ قدرت الصادرات العالمية وقتئذ بمبلغ ٢٦٠٢ مليار دولار في حين بلغت هذه الصادرات سنة ١٩٥٩ - ١٠٠ مليار دولار ويرجع هذا التضخم الى التطور الصناعى في تلك الفترة . هذا مع ملاحظة أن التجارة تعتبر في الوقت الحاضر شرطا أساسيا لتشغيل الاقتصاد الصناعى ولحياة الأفراد في المجتمعات الصناعية . فالعامل الصناعى الانجليزى يستهلك في أنكره شايًا من سيلان ، وسكرا من كوبا ، وخبرا من قمح استرالى أو كندى ، وزبدًا من نيوزيلندا ، ولحما محفوظًا من

الدانيمرك ، وبريتانيا او ليمونا من لبنان ، وتبعا امريكا . ومن ذلك تبين مدى أهمية التجارة الخارجية في حياة الدول وطراد هذه التجارة في الاتساع كلما ازدادت حاجات الانسان وارتفع مستوى معيشته وبخاصة في المجمعات الصناعية الحديثة .

اما الباب الثاني من الكتاب الاول فقد تناول المؤلف فيه تعريف السوق العالمية وطريقة قيامها بوظيفتها وتطويرها وارتباطها بالاساليب المصرفية التي توجد في ظلها ، كما أوضح أهمية قيام السوق لانقطاع الصلة بين المنتجين والمستهلكين في جميع أنحاء العالم مما أدى الى ظهور طائفة من الوسطاء المخصصين في التجارة يتقاضى كل منهم نسبة من ثمن المنتجات ، فمنهم من يقوم بتجميع البضائع وبيعها ، ومنهم المصدرون والنقلون وتجار الجملة والوزعون على تجار التجزئة ، وتجار التجزئة وغيرهم ثم انتقل المؤلف بعد ذلك لدراسة الطريقة التي تقوم فيها السوق العالمية بوظيفتها ، وأوضح مدى أهمية تركيز العمليات التجارية في البورصات التي تقوم بدور التنظيم في السوق وتحدد الأسعار العالمية بها طبقا لقانون العرض والطلب ، كما تحدد هذه الأسعار شروط التبادل بين الدول التي تتعامل بإفائيات التجارة والدفع ، او بالنسبة الى السلع التي تحكمها احتكارات تهدف أساسا الى تضاد تفهم الانتاج . ثم أوضح كيف أن عددا كبيرا من هذه البورصات قد توقف نشاطه في السنين الأخيرة . واستفيض عنها بكتابات علمة حكومية تتبع وزارات الاقتصاد والمالية بالدول ، ومهمتها تمر الواردات على ماهر ضروري جدا للصناعات الوطنية او للاستهلاك .

يمرض المؤلف بعد ذلك لحجم التجارة الخارجية والميزان التجاري فيذكر أن متبادل الميزان التجاري لا ينشأ فقط من الموازنة بين قيمة الصادرات والواردات فحسب بل هناك عناصر أخرى غير تبادل البضائع تتدخل في تغيير هذا المركز أو ذلك ، والمثل التقليدي لذلك هو حالة بريطانيا التي وازنت ميزانها التجاري حتى الحرب العالمية الثانية ومع ذلك ظل هناك نقص مستمر في ميزانها التجاري بسبب صادراتها غير المرئية ، كالخدمات التي تؤديها الى اقتصاديات البلاد الخارجية التي كانت تمولها برعوس الاموال التي توظفها بالخارج . وفي حين تعتبر هذه صادرات خفية لبعض البلاد تعتبر بالنسبة للجانب الآخر مصيدة من الواردات الخفية . ولهذا يرى المؤلف أنه ما دامت هذه الصادرات تتدخل في تحديد التوازن المالي فيجب أن تستبدل عبارة الميزان التجاري أو ميزان المبادلات ، بعبارة أكثر وضوحا وفهما وهي ميزان الحسابات أو ميزان المدفوعات الدولية .

ثم تعرض المؤلف بعد ذلك للمشكلات النقدية التي أصبحت معقدة في الوقت الحاضر بسبب القيود التي تفرضها الدول على تبادل وتحويل

النقد ، وانتهى الى أن هذه الوسيلة أصبحت من طرق الحماية ، شأنها شأن السياسة الجمركية والتكتلات الاقتصادية الدولية .

ثم شرح المؤلف بعد ذلك أسباب قيام السوق الأوروبية الفدرية ، وقال أنها انشئت لمعالجة النقص الدائم في التجارة عبر الأطلسية . وهي عبارة عن سوق حرة للتبادل بين الدول الأوروبية الست التي انضمت إليها وهي فرنسا وألمانيا وبلجيكا وهولندا وإيطاليا والاتحاد البلجيكي ولكسمبرج . هذا بالإضافة الى سياسة التفضيل الجمركية التي لجأ إليها مخططو هذه السوق بقصد التضييق على الواردات من الدول غير المنحازة .

أما الباب الثالث فقد شرح فيه المؤلف دور التجارة في ظل الاقتصاديات الموجبة ، وقال ان العالم أصبح به الآن نومان من التجارة مما تجارة المبادلات بين البلاد ذات البناء الاقتصادي الواحد وبين الاتحاد السوفييتي والجمهوريات الشعبية ، وتجارة التبادل بين البلاد الاشتراكية والبلاد الرأسمالية ، ويشترك هذان النومان في عامل واحد هو اخضاع الوسائل التجارية للتخطيط القومي العام بحيث أصبحت جميع المبادلات يتم تحديدها ورقابتها بمعرفة وزارة التجارة الخارجية في كل دولة ومكاتب التمثيل التجاري التابعة لها .

وفي الكتاب الثاني شرح المؤلف أهمية التجارة الخارجية في نمو الاقتصاد الصناعي مع عدم تعادل هذا النمو في كل دولة ، وقال ان السوق الدولية تشتمل على ثلاثة أنواع رئيسية هي : سوق المنتجات الخام ، وسوق المنتجات الصناعية . فسوق المواد الخام يفترض معها وجود فائض انتاج للاستهلاك المحلي وهذا يستلزم تنمية الإنتاج في البلاد المصدرة لهذه المواد كزيادة الرقعة الزراعية وبخاصة في البلاد المزدحمة بالسكان اذ ان خلق هذه السوق يتوقف على قدرة الجماعات على انتاج فائض من المواد الخام يريد على حاجياتهم الاستهلاكية . ثم استطرد المؤلف فذكر بعض النماذج لأسواق المنتجات الزراعية وقسم هذه الأسواق الى أسواق المنتجات القابلة للتلف وهذه لا يمكن تسويقها الا اذا كانت مجهزة بوسائل التصدير والنقل السريع بحيث تبقى سليمة حتى مكان استهلاكها وأسواق المنتجات الإقليمية أي المركزة في مناطق معينة كالكاكاو والبن ، وتتميز هذه السوق بسهولة انشاء الاحتكارات التجارية . أما أسواق المنتجات الزراعية المدة للصناعة ، كسوق القطن والتبغ والحرير والكتان والفلل ، فتتميز بأنها تربط بين مناطق زراعية معينة وبين مراكز صناعية بداتها .

وتتميز السوق الدولية للمواد المعدنية بأن لها عدة أشكال أولها تجارة الدولية ذات المسافات القصيرة والخاصة بالإنتاج ذي الانتشار العالي ، وثانيها السوق الدولية المفتوحة أي التي تستندى الانتقال الى مسافات بعيدة الى جميع أنحاء العالم ، وثالثها السوق التي يكون الوصول إليها موشع صراع قوى بسبب شألة مصادر انتاجها .

تعرض المؤلف بعد ذلك لسوق البترول ، وقال انها تعتبر سوقا
دون مركز خاص نظرا للمكانة التي تملكها الشركات ذات الوطن الوطني
نظريا وذات النشاط العالمي من الناحية العملية .

وأوضح أن سبع شركات دولية هي التي تقوم بالرقابة على استخراج
أغلبية مقادير الإنتاج والتكرير وتقوم بتوزيع أربعة أخماس إنتاج البترول
العالمي (عدا الجمهورية السوفييتية والجمهوريات الشعبية) وأن خمساً
من هذه الشركات أمريكية ومتصلة بعضها ببعض اتصالاً وثيقاً وهي
شركات «استاندارد أويل» بنيجريسي . و «استاندارد أويل» بكاليفورنيا .
و «تكساس أويل كامباني» و «سوكوني فاكوم» و «جولف أويل» . وهذه
الشركات مندمجة بعضها ببعض بالاستغلال لبعض حقول البترول فشركا
«جولف أويل» و«أنيلو ايرانيان» اختصتا بالكويت (كويت أويل كومباني)
وستاندارد أويل وسوكوني فاكوم وشل وبريتش بيزوليوم كومباني
والشركة الفرنسية للبترول بالعراق وغيرها تجدها مندمجة تحت اسم
الاتحاد الدولي لتسويق بترول ايران .

ويلاحظ أن شركات البترول موجودة بعدد لا حصر له في كافة أنحاء
العالم كمؤسسات للبحث ، أو لتوريد أدوات الجس ، أو لإنشاء خطوط
أنابيب البترول ، أو للتكرير ، أو للنقل والتوزيع وهذه توجد عادة تحت
أسماء مناسبة لطبيعة ومكان نشاطها . فشركة «بريتش بيزوليوم» مثلاً
تقوم بتكرير البترول بفرنسا تحت اسم « الشركة العامة لزيوت البترول »
وشركة «شل» قد مدت نشاط بحولها في مناطق شاسعة بشمال إفريقيا
تحت اسم «شركة بترول الجزائر» وشركة بترول تونس ٦٥٪ من أسعائها
لشركة شل و ٣٥٪ للفرنسيين ، أما شركتا ستاندارد أويل بكاليفورنيا ،
وتكساس أويل (كاتكس) فالتا تستغل بترول شبه جزيرة السعودية
تحت اسم شركة «أرامكو» .. الخ .

فالسوق الدولية للبترول هي إذن سوق موحدة تهدف الى توحيد
الأسعار وفقاً لمستوى التسويق وتحاول الدول المستهلكة للبترول خفض
مصرفاتها بتنظيم عملية التكرير على أراضيها نفسها .

وهذه الشركات تخفي وراءها قوة الدول المظلمى التي تتبعها وهي
التي تسيطر على مصادر البترول في العالم وبذلك تنحصر سوق البترول
بين الأمريكان والانجليز .

وفي الباب الثاني من الكتاب عالج المؤلف المشكلات والأساليب
الاقتصادية الخاصة بتنمية التجارة الدولية وقال ان العالم الآن ينقسم
الى مجموعات من القطاعات المنزلة عتقانيا او قراً وتحاول كل مجموعة
منها ان تكفى نفسها بنفسها بتعبئة موارد المواد الخام لصالحها ، وقد
اشجبت المنافسة بين هذه القطاعات ، كما حدث بين الولايات المتحدة
والكومونولث البريطاني للحصول على المواد الأولية ، كما أصبحت الملائات

التجارية تكاد تكون مقطوعة في وقت ما بين بلاد حلف الأطلسي والاتحاد السوفييتي والجمهوريات الاشتراكية التي تدور في فلكه .

ولما كان النمو الاقتصادي للعالم لا يمكن تقويته الا بما يسمى عمالة التجارة فقد بدلت عدة مساع وأجريت مفاوضات للقضاء على عزلة المجموعات المتكلسة ، كما حدث في مؤتمر موسكو سنة ١٩٥٢ ومؤتمر جنيف سنة ١٩٥٣ للبحث في الاوضاع الخاصة بعودة المبادلات بين الشرق والغرب ، والمباحثات الانجلو أمريكية بشأن استغلال المواد الأولية .

ثم حدد المؤلف مركز كل مجموعة من المجموعات الاقتصادية القائمة الآن ، فتكلم عن الكومنولث البريطاني ، وقوة الجنيه الاسترليني كعملة دولية ومدى قوة بريطانيا على الاحتفاظ بدوره كعملة مستقرة على الرغم من الصعوبات الاقتصادية التي تهيئ به ، ثم شرح السوق الأمريكية التي تسيطر الآن على الإنتاج الصناعي وامتداد منطقة الدولار الى خارج الولايات المتحدة ، وبخاصة الى البلاد المتخلفة لفتح أسواق جديدة لتصريف بضائعها بعد أن لاحظت تزايد صادراتها بصفة دائمة منذ الحرب العالمية الثانية مع قلة الواردات ، مما أدى الى نشأة ديون خطيرة بالدولار للدول غرب أوروبا فادى ذلك الى ما يسمى بأزمة الدولار .

وتكلم المؤلف بعد ذلك عن سوق أوروبا الغربية وعلاقتها بالسوق الأمريكية ، وللمصعوبات والأزمات التي صاحبت انهاء الاستعمار الإفريقي فلجأت الى إنشاء سوق أوروبية أفريقية ، ومن ناحية أخرى بذلت جهودا لخفض ميزتها في الدولار بممارسة التجارة مع بلاد أمريكا اللاتينية .

وعالج المؤلف بعد ذلك موضوع العلاقات التجارية بين البلاد ذات الاقتصاد الاشتراكي ، أي المخطط ، التي يبلغ عدد سكانها ألف مليون نسمة ، وأوضح أن المبادلات فيما بين هذه الدول تتم وفقا لأساليب اقتصادية فريدة في بابها ، وهي تتميز بإمكان التنويع بها ، ومن ثم يمكن إدراجها ضمن الخطة القومية ، كما تتميز بثبات سعر القطع ، بحيث لا تصبح التجارة الخارجية ميثا ثقيلا على النظام الاقتصادي ، إذ أنها تدخل في الجهاز الاقتصادي نفسه . وأوضح أن المبادلات بين هذه الدول تقوم أولا على فكرة الخدمات المتبادلة ، فلا يحاول أي طرف أن يحقق نفعا خاصا من العملية التي تقوم أساسا على الاضطرار الضمني أو الصريح بالمساواة بين الأطراف المتعاقدة ، ثم عرض المؤلف نموذجا لمقود التبادل التي يرمي بين جمهورية شعبية وبين الاتحاد السوفييتي والتي لا تختلف عادة من عقد لآخر ، وتنفرد هذه المقود بأن الاتحاد السوفييتي ، بوصفه الطرف الأكثر نموا من غيره من الأطراف المتعاقدة ، تكون مهمته اجراء التسهيلات لتمويض تخلف الأطراف الأخرى بمنحها قروضا ذات آجال طويلة ، وغرب مثلا لذلك الاتفاق البولندي السوفييتي سنة ١٩٥٠ .

ثم أضاف المؤلف العلاقات التجارية بين بلاد الاقتصاد المخطط والبلاد ذات الهيكل

الاقتصادى المختلف ، فتختلف بأنها لا تستلزم انشاء كتلة اقتصادية مغلقة تعيش في معزل ، لان الأطراف المعنية لا تكف عن اعلان رغبتها في ممارسة التجارة مع البلاد ذات النظام الاقتصادى المختلف عنها - وتقوم هذه العلاقات بين دول الاتحاد السوفييتى والجمهوريات الشعبية وبين الدول غير الاعضاء في حلف الاطلسى ، وبخاصة بلاد أمريكا الجنوبية ، وتتم المبادلات بين هذه الدول على اساس منح قروض متبادلة تغطى طلبات الجانبين بالاسعار التى يتفق عليها ويسعر عملة صادى ، وهذا مما أدى الى توسيع المبادلات بين الاتحاد السوفييتى والجمهوريات الشعبية وغيرها من دول النظام الرأسمالى .

واختتم المؤلف كتابه بأنه بسبب ما طرأ على الاساليب التجارية التى كانت متبعة في فترة الازدهار الاقتصادى العالمى ، ظل الذهب الحر الانجلو سكمنى بحيث أصبحت هذه الاساليب خاضعة للحواجز الدفاعية النقدية والتجارية ، وبسبب تضخم الاقتصاد الأمريكى وقيام الدول الاشتراكية ذات الاقتصاد المخطط ، وضع هذا الكتاب ليهيئ الأذهان لدراسة الاحداث الحاضرة .

(المترجم)

مقدمة المؤلف

ليس بمستغرب أن تكون الصعوبات الاقتصادية التي نشأت في السنوات العشر الأخيرة هي السبب المباشر للاهتمام الذي يولييه المتخصصون في مختلف النواحي الثقافية للمشاكل المتعلقة بالتنظيم الاقتصادي وتنمية الأسواق .

ولقد كان اختلاف ظروف الانتاج وتنوع العلاقات بين الهيئات الزراعية واختلاف الوسائل الزراعية وتباين نظم الاقتصاد الزراعي الكبرى في العالم ، موضوع دراسات طويلة يسرت اجراء تجارب جماعية ، وكانت ظروف الانتاج الصناعي قد هيات لنا - الى حد ما - أعمال بحث غسيـر مستحبة بسبب صعوبة الحصول على المعلومات والوصول الى المستندات ، فانها مع ذلك كانت أعمالا قيمة تعتبر مرجعا في هذا الشأن ، ولقد أضعف التنوع والتعقيد في أنواع التبادل عزيمة الكثيرين ، فالطابع الفني للعمليات التجارية لا يجعلها مفهومة الا للمتخصصين في الاقتصاد السياسي فضلا على أن هناك فاصلا لا يزال قائما بين بحث التنظيمات وبحث الوقائع الجغرافية كتوزيع أماكن الانتاج والبيع وأماكن الاستهلاك ، وحركات التنقل وتيسير وسائل النقل ، ويرجع وجود هذا الفاصل الى الفروق الكثيرة المتزايدة بين الأسواق الواقعية والأسواق النظرية أو المجردة ، ومع كل ذلك فانه يتعذر علينا فهم مختلف صور التجارة والتغيرات التي تطرأ عليها اذا ما تجاهلنا النواحي المخركة لمساحات شاسعة من العالم ، وتمسكنا بخطى

الاسباب الأساسية التي تفسر الاحوال الاقتصادية المستقبلية والتغيرات التي ستطرأ عليها .

ان الامام يختلف اماليب التجارة الدولية واسواق المواد الخام ومبيعات المنتجات الصناعية أصبح ضروريا لدراسة أسواق المواد الأولية جغرافيا وتاريخيا والحال كذلك بالنسبة لوسائل تصريف السلع المصنعة كما أن بحث البناء الزراعي والاماليب الزراعية قد لا يمكننا من الوصول الى نتيجة مرضية بشأنها الا ببحث الانتاج الزراعي والتوزيع العالمي للاستثمارات وذلك عن طريق دراسة الظروف الجغرافية الخاصة بالانتاج .

والغرض من هذا البحث هو توجيه الاهتمام الى ظاهرة التبعية القائمة بين التنظيم العام للاقتصاد والتنظيم الخاص لتبادل السلع من ناحية ، والتنمية الواقعية لعمليات التبادل وأنواع الانتاج التي تقوم عليها أو التي تضمن لها فرص الوجود من ناحية أخرى .

فعلنا استقرار الظروف يمنعنا من أن نقدم كتابنا هذا بالطريقة التي تكتب بها المؤلفات المدرسية ، وبذلك يمكن القول بأننا نحلل العوامل التي تدخل في تحديد وتعديل الظروف ، ومن نافلة القول الاشارة الى أننا فضلنا نظاما على آخر ، أو اخترنا نظاما نسير عليه فيكون مثلنا في ذلك كمن يفضل الجغرافية على الاقتصاد السياسي أو التاريخ الاقتصادي، فالإنسان حين يعتزم اجتياز جسر فانه لا يسأل عن وجود هذا الجسر على أي من ضفتي النهر .

« المؤلف »

الكتاب الأول

تنظيم الاسواق العالمية الدولية

الباب الأول

انشاء الاسواق الدولية

أولا - المميزات الأساسية للتجارة العصرية :

ان التبادل التجارى عبر المسافات الطويلة كان معروفا حتى فى
عصور ما قبل التاريخ . ولكن الفارق بين تجارة الملح والقصدير فى
العصور القديمة ، وفى التجارة العصرية هو الفارق نفسه بين عدة النحت
المصنوعة من حجر الصوان فى العصر المجدلىنى ، وبين وضع الآلات فى
العصر الحديث ، ذلك لان استمرار ظاهرة معينة لا يسمح لنا بأن نؤكد
وحدتها وثباتها ، فطبيعة الحاجات وتمركز المبادلات فى الاقتصاد
وطريقتها وتكوينها المادى الذى يضمن تحقيقها (النقل) تعتبر بيانات
نوعية تحدد لنا أوقات الانتاج ، وطرقه ، ووسائله والعلاقات التى تضاف
على التجارة خصائصها كما ونوعا .

وتتصل المميزات الأساسية للتجارة العصرية فى أهمية كميات
البضائع والعمليات المتبادلة واشتراك المبادلات لمسافات قصيرة مع
المبادلات الدولية ، وتفوق رواج السلع الضرورية لصناعة المنتجات العادية
على المنتجات القليلة الاستعمال أو الكمالية ، وإدماج النظم التجارية فى
نواحي النشاط المختلفة لبعض أجزاء من العالم وعدم التناسق التجارى
بين البلاد الصناعية والبلاد المتخلفة اقتصاديا ، ووجود الاسواق المتخصصة
الى أقصى حد .

١ - لقد قدرت الصادرات العالمية سنة ١٩٣٧ بمبلغ ٢٦ر٢ مليار
دولار ، وفى سنة ١٩٥٧ - ١٩٥٩ بلغت ١٠٠ مليار دولار (نحو ٥٠٠
مليار فرنك جديد) أى نحو ما يعادل الانتاج السنوى العالمى للذهب بمائة
مرة ، كما بلغت حمولة الصادرات من حيث الكم أرقاما متائلة ، كما أن

النقل الدولي للحبوب والوقود والمعادن والمواد الخام الصناعية تزيد على مليار طن سنويا ، ونظرا لزيادة التضخم في حجم المبادلات التي تتم الآن فقد أصبح لا توجد أية نسبة بين التجارة الدولية الحالية وبين الأنواع السابقة من التجارة القديمة .

٢ - ان عامل المسافة لا يعتبر عاملا أساسيا الا بالنسبة للمنتجات الثقيلة الوزن ، خصوصا التي يتعين نقلها بطريق البر . أما فيما يتعلق بسائر أنواع البضائع الأخرى فإن السوق الاستهلاكية تجمع الواردات من مصادر متباعدة غاية التباعد ، فقد تستعمل مؤسسة صناعية فحما محليا وماروتا من فنزويلا أو من الجزيرة الصربية ، ومعادن مستوردة من البلاد المجاورة أو من البلاد التي في الشق الآخر من الكرة الأرضية ، وخيوط غزل من أمريكا أو استراليا أو الهند لان الاتجاه الى الدول المصدرة المتخصصة يفضل على اعتبار خاص بالجوار ، ومع ذلك فهذه السمة العالمية للتجارة الدولية ، التي تميزت بها المبادلات الدولية حتى الحرب العالمية الأولى ، قد طرأ عليها تغيير جزئي بسبب العقبات التي اعتسفت العلاقات الدولية وميزت التجارة الحالية عن التجارة في بداية هذا القرن .

٣ - كانت التجارة ، في الحقبة السابقة على التصنيع ، تتناول كميات ضئيلة من المنتجات التكميلية أو الكمالية ، فكان هدفها الرئيسي اكتناز الذهب عن طريق ممارسة خدمات لا تهم إلا الحاجات التبعية للاقتصاد العام . إن احتياجات الطبقة الفنية من سكان البلاد المستوردة للمنتجات الكمالية ، أم المبادلات المصرية فتعمل على تداول المواد العادية اللازمة للصناعات التي تهم الحياة اليومية لمجموع سكان المناطق الصناعية ، وهدفها هو تحقيق أرباح بوساطة المنتجات الصناعية ؛ وهذا شرط من شروطها الأساسية للإنتاج ، وبذلك تحولت التجارة من مجرد جهاز للاكتناز الى أداة للتكوين الرأسمالي عن طريق زيادة المنتجات الصناعية وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية في البلاد الاشتراكية .

٤ - ان التجارة ليست أداة للتطور الصناعي فحسب ، بل هي كذلك شرط أساسي لتشغيل الاقتصاد الصناعي وللحياة المادية للمجتمعات الصناعية ، وقد اعتدنا أن نقول في أوائل هذا القرن أن الانجليز يستهلك في انظاره شيئا من سيلان ، وسكرا من كوبا ، وخبزا من قمح استرالي أو كندى أو أرجنتينى ، وزبدا من نيوزيلندا ، ولحما محفوظا من الدانمرك ، وبراقلا أو ليمونا من فلسطين ، وتبغا من أمريكا .

وعصر القيود الذى بدأ فى انجلترا بسبب الحرب العالمية الثانية
غير هذه الصورة من غير شك ، إلا أن استيراد المنتجات الكثيرة ظل يقوم
أساساً على الحاجيات الاستهلاكية للبلاد الصناعية .

ومع أنه أمكن الاستعاضة ، ولو جزئياً ، عن بعض المواد الأولية التى
كانت تستورد بمواد محلية إلا أن ضرورة الحصول على مواد أولية وغذائية
من الأسواق البعيدة التى يصعب الوصول إليها لسبب أو لآخر كانت العقبة
الكبرى فى طريق النشاط الصناعى ، مما استلزم فرض القيود على
الاستهلاك ، والتزايد المطرد لعناصر الانتاج الصناعى ، وتنوع المنتجات
الأساسية اللازمة لاعداد المنتجات التامة الصنع ، يزيد من حاجتنا الى
التجارة الدولية ان لم يكن من حيث الكم فمن حيث النوع .

٥ - ان التجارة الدولية لاترتبط بالضرورة بالمصطلحات الجغرافية
والمصطلحات الاقتصادية. المقابلة لها، ولما كانت فى الوقت نفسه نتيجة واداة
للتجنية الصناعية فى أوروبا وأمريكا الشمالية وجب تعريفها على أنها
نشاط يعمل لحمة اقتصاديات صناعية معينة وهي تحتم بالضرورة «توازناً»
مزدوجاً ، أو على الأقل توازناً عاماً بين التيارات المتعارضة ، ولما كان
مضمون هذه التيارات ومناها الاقتصادى فى غاية التباين ، لان جزءاً من
التجارة الدولية يركز على عدم تعادل النمو الاقتصادى لمختلف مناطق
العالم فقد يستلزم ذلك تعويضاً فى القيمة بين المشتريات من المنتجات
الخام والمواد الغذائية والمواد الأولية الصناعية ومصادر القوى الموجودة
فى بلاد لا تسمح لها أجهزتها الصناعية بأن تستهلك محلياً المنتجات
الأساسية لان مستوى المعيشة المنخفض بها ينتج عنه ، حتى فى حالة
انخفاض مستويات الانتاج ، وجود فائض من المنتجات الاستهلاكية يمكن
تصديرها ، كما يسمح بوجود مبيعات لمنتجات صناعية مصنوعة فى
أوروبا أو أمريكا ، وهذه هى الصورة التقليدية للمبادلات بين بلاد
الاقتصاديات الصناعية من ناحية ، وللبلاد المسماة «البلاد الجديدة»
والبلاد الاستوائية التى استعمرت من ناحية أخرى فى نهاية القرن التاسع
عشر .

ومشكلة المبادلات الدولية ، التى يرجع أصلها التاريخى الى عهد
تنظيم التجارة الإمبراطورية وبخاصة تجارة الإمبراطورية البريطانية ،
لا تعتبر هى النموذج الوحيد من نماذج المبادلات التجارية . وإلى جانب
العمليات التجارية التى تتم بين بلد صناعى وبلد غير صناعى يوجد
التبادل الذى يعبر بين دول صناعية ذات احتياجات محددة وتخصص
صناعى مختلف .

والتقسيم الجغرافى لفئات الشركاء التجاريين قابل للتغيير دائما ، لأن البلاد الجديدة ، أو تلك التى كانت مستعمرة أو نصف مستعمرة . قد أصبحت بلادا صناعية بدرجات متفاوتة ، كما أن هيكل تجارتها الخارجية قد طرأ عليه التغيير لهذا السبب ، فانتقال بلد من فئة الى أخرى من فئات الشركاء التجاريين يثير اضطرابات عميقة فى طريقة اشباع الحاجيات التجارية للدول الصناعية القديمة . ومع ذلك فاهم ظاهرة فى السنوات الخمس عشرة الأخيرة هى تكوين سوق للبلاد ذات الاقتصاد الاشتراكى فى شكل سوق مستقلة فريدة فى بابها .

ثانيا - تطور التجارة الدولية منذ قرن :

يمكننا تفسير ظواهر التجارة الدولية الحالية بسهولة فى ضوء تطور المبادلات فى خلال مائة السنة الأخيرة ، لأن وسائلها المعقدة يرجع أكثرها الى انهيار النظام الذى أقيم فى خلال القرن التاسع عشر .

لقد قضى النمو الاقتصادى الصناعى فى أوروبا الغربية فى القرن التاسع عشر على الاشكال القديمة للعلاقات التجارية وزادت بدرجة كبيرة نسبة تسويق المنتجات (نسبة الغلال والمواد التجارية الى الانتاج الخام) ، فتركز الجماهير المتزايدة من السكان فى مناطق المدن قد باعد جغرافيا بين الانتاج واستهلاك المواد الغذائية ، كما نوع من نظم التغذية وصاحبت ذلك زيادة ضخمة فى سكان أوروبا الغربية (أكثر من ١٥٠ مليون شخص فى ١٥٠ سنة) وهذه الزيادة (أكثر من ١٥٠٪) كانت أسرع من الزيادة فى الانتاج الزراعى فى هذا الجزء من القارة المذكورة .

وبذلك كانت المجموعة الأولى من نتائج التغييرات الفنية والاقتصادية فى أوروبا يسببها انعدام التوازن بين استهلاك المواد الغذائية ونتاجها من حيث الكم والنوع .

كما أن التغييرات فى الأساليب والوسائل الزراعية وتربية الماشية التى تلت اقامة الاسواق ترتب عليها اهمال بعض المنتجات التقليدية التى حوت الى الخارج فى صورة خاصة بكل نوع أو لكل مجموعة من المنتجات ، كهجرة المنتجات الصوفية الى خارج أوروبا ، وكالهجرة التى حدثت فى سوق البنور الزيتية مصحوبة بتغيير المنتجات ، وقد زاد من سرعة هذا التطور اتباع سياسة تجارية حرة مدة نصف قرن من الزمان فى أوروبا الغربية أوصلت التخصص فى الاسواق الى المرتبة العالمية ، فاختفت المنتجات الأقل سعرا كتكتسح المنتجات الأكثر

سعرا في داخل سوق انتاجها نفسها ، وكذلك تبني بريطانيا للاقتصاد الحر في منتصف القرن التاسع عشر ترتب عليه انكماش اقتصادها الزراعي في داخل المراكز الجغرافية والفنية التي تسمح لها بمنافسة البضائع المستوردة ، وترتب على هذا الانكماش أن أصبح المستوى الغذائي للجزر البريطانية أقل من المستوى الذي كان في الامكان الوصول اليه اذا لم يتحقق تنافس دولي .

وقد حنت بعض البلاد الأوروبية هذا الحذر وخصصت اقتصادها الزراعي لمنافسة البلاد البعيدة بأسواق الاستهلاك البريطاني (مثل هولندا ، والبرتغال ، والدانمرك وإيطاليا في منتجات الماشية والفواكه ونحو ذلك) أما البلاد الأوروبية الأخرى فقد ضحت باقتصادها الزراعي تضحية أقل لصالح نظرية الاقتصاد الحر ، وهي تستورد منتجات زراعية وحيوانية بسبب زيادة ونوع الاستهلاك أكثر مما هو بسبب انكماش قطاعها الزراعي (من حيث القيمة المطلقة) .

ان التطور المستمر في الوسائل الفنية والصناعية يحتم وجود عدد ضخم من منتجات المعادن التي يتعين استيرادها من مناطق متباعدة ، ولكن توزيع أسواق المواد الأولية الصناعية لا يتم تحديده بناء على الظروف الجيولوجية الخاصة بتحديد امكنة المواد المعدنية ، ولكن هذا التحديد يتم في الغالب بتنظيم وسائل تمويل الاقتصادات الصناعية ، وأول صورة لهذا النوع من التنظيم هي تعبئة موارد الامبراطورية البريطانية لخدمة الاقتصاد الانجليزي ، وقد استغادت انجلترا من الأسبقية التاريخية التي تتمتع بها فاعادت جغرافيا الاماكن العالمية للمواد الأولية ، واستطاع تجار لندن ورجال المال فيها - باستثماراتهم المدروسة التي سمحت لهم بانتاج البضائع وتوزيعها ببريطانيا العظمى - أن يحددوا مختلف البلدان الخاضعة للمملكة المتحدة ، اقتصاديا أو ماليا ، ما يجب عليها قبل بريطانيا على النحو التالي :

انتاج الكاوشوك والصفير في ماليزيا ، وانتاج النكاو في ساحل الذهب ، وانتاج الفول السوداني والقطن في الهند ، وانتاج الصوف والقمح في استراليا ٠٠ الخ ٠٠٠ وقد احتفظت انجلترا اكبر مدة ممكنة بوظيفتها كبلة عبور (ترانسيت) في اعادة توزيع المواد الأولية المتجمعة من جميع أنحاء العالم .

وفي نهاية القرن التاسع عشر كان التنظيم الاقتصادي في العالم والتنظيم التجاري الدولي يتسمان بطابع البساطة التي مصدرها دور

السيطرة الذي تلعبه بريطانيا ونقدها في السوق أى الى الجنيه الاسترليني ، أما مهمة الانتاج فقد كانت موزعة على عدة مناطق داخل الامبراطورية ، أو على بلاد تقع خارج نطاق الامبراطورية ، ولكنها تخضع لها اقتصاديا كمصدر في ذلك الوقت - وكانت مسوق لندن تتحكم في كافة المبادلات ، وتوزع على سائر الدول الصناعية الأوروبية كافة المنتجات الأساسية ، وكانت التجارة متوازنة عن طريق بيع المنتجات المصنوعة بالمصانع الأوروبية ، وتصدير الفحم الانجليزي والدخول المتحصلة مقابل خدمة رموس الاموال والخدمات البريطانية . وحتى نهاية القرن التاسع عشر كانت بريطانيا تقوم بدور الحكم في التجارة الأوروبية الخاصة بالاستيراد ، في حين كان كل بلد يحاول أن يضمن لمنتجاته الصناعية أسواقا لتصريفها فيها ، وقد أصبح النظام على هذه الصورة نظاما مثلث الشكل ، فالمنتجات الخام تشتريها بريطانيا ثم تقوم ببيع جزء منها الى المستهلكين الأجانب الذين يوازنون وارداتهم في مسوق لندن بجميعات مباشرة لسائر بلاد العالم .

وقد تدخل هذا النظام تدريجيا بمقتضى الجهود التي بذلتها بعض البلاد الصناعية في اقامة اتفاقات ثنائية للمبادلات ، واقامة مجموعات من المستعمرات أو من شبه المستعمرات المستقلة ، مثال ذلك ، تنظيم تجارة المستعمرات الفرنسية ، والسياسية التجارية الألمانية في أوروبا الوسطى وفي الشرق الأدنى (وسط أوروبا - الشرق الأدنى) Mittel Europa, Drang Nach Osten كما أوجد ازدهار الاقتصاد الأمريكي الياباني في فترة الحرب العالمية الأولى علامات تدل على احتمال قيام اللامركزية مستقبلا في التجارة الدولية التي كانت في الاصل أوروبية مرفقة .

جدول توزيع التجارة العالمية سنة ١٩١٣ (بالنسبة المئوية)

(طبقا لتقديرات أ - ديماجنون)

النسبة المئوية	القارة	النسبة المئوية	القارة
٤٣٪	أفريقيا	٥٨٫٥٪	أوروبا
٢٦٪	الاقیانوسية	١٤٪	أمريكا الشمالية
٢١٪	أمريكا الوسطى	١٢٫٣٪	آسيا
		٦٫٢٪	أمريكا الجنوبية

أعقب الحرب العالمية الأولى أول تعديل فى التخطيط العام للتجارة الخارجية الدولية . فزادت مبادلات الإنتاج العالمى قليلا . وكانت هذه الحقبة تنسم بطابع نمو اقتصادى جديد ظهرت فى اطاره الجغرافى الخاص العناصر الضرورية للتنمية الاقتصادية وتقوية الطاقات الانتاجية لاقتصاد الولايات المتحدة ، واقتصاد الاتحاد السوفيتى ، ومن ناحية أخرى رأينا أن دور أوروبا فى حركة المبادلات الدولية أخذ يتضاءل .

جدول توزيع التجارة العالمية سنة ١٩٢٦ (بالنسبة المئوية)

طبقا لتقديرات ديمانجون

النسبة المئوية	القارة	النسبة المئوية	القارة
٤٤ ٪	أفريقيا	٤٧.٩ ٪	أوروبا
٣.٢ ٪	الاقيانوسية	١٩ ٪	أمريكا الشمالية
٢.٦ ٪	أمريكا الوسطى	١٧.١ ٪	آسيا
		٥.٨ ٪	أمريكا الجنوبية

وقد حلل أ . ديمانجون هذا الوضع سنة ١٩٢٩ فقال :

« ان الأسباب العالمية التي خلقت منافسين لأوروبا هي : ميلاد صناعات فنية فى بلاد كانت من قبل تشتري السلع الصناعية من أوروبا وتكوينها منخرات ورعوس أموال يمكنها - كما كانت تفعل أوروبا وحدها فيما مضى - أن تمول مشروعات المستعمرات وتوسيع الآفاق التجارية .

ان بلادا كثيرة بدأت تصنع فى آسيا والاقيانوسية وأمريكا الجنوبية والبريقيا الجنوبية ، وتستخدم فى مصانعها المواد الأولية التي تنتجها ، وهذه خسارة للتجارة الأوروبية التي كانت تنقل هذه المواد الأولية الى أوروبا وتعتمد تصديرها فى صورة سلع تامة الصنع الى بلدان ماوراء البحار ، كما أصبحت بعض البلاد المصدرة للمواد الخام لا تبيعها للقارة الاوروبية فقط ، بل تبيعها أيضا الى بلاد أخرى ، وكذلك أصبحت هذه البلاد لا تطلب مصنوعات من أوروبا وحدها بل تطلبها كذلك من كافة البلاد الأخرى التي تشتري منها المواد الأولية . أضف الى ذلك أن الضعف المالى لأوروبا كان له عظيم الأثر على تخلفها التجارى ، وعلى تغيير الاتجاه التجارى العالمى صوب أوروبا فى القرن التاسع عشر .

ان عجز أوروبا عن تمويل مطالب البلاد التي وراء البحار قد تسبب في فقد عدد من عملائها ، كما أن الأزمة التي لفتت النظر وتعلق بالاقتصاد وبالتجارة البريطانية كانت الدليل الرمزي مع الأزمة الأوروبية التي ستتفاقم بسبب المؤثرات المحلية الناتجة من الأزمة العالمية في السنوات الثلاثين .

وهذه الأزمة ضاعفت من سرعة حركة الحماية الاقتصادية في العالم ، فهذه الحماية قد غطت - منذ نهاية الحرب الانفصالية - نمو اقتصاد الولايات المتحدة وغيرت من نظام التجارة العالمية القائمة على آراء رجال المال والأعمال في ما تشستر في القرن التاسع عشر .

وإزاء الصعوبات الاقتصادية المتزايدة اضطر كل بلد أن يحمي صناعته من هذه الكارثة بإقامة الحواجز الجمركية ، ثم تدخلت الأزمات النقدية في النظم الجمركية فأغلقت الأسواق العالمية ، ولم يقف ذلك عند حد الإجراءات القانونية أو المراكز النقدية ، بل أن التوازن قد انقطع بين امكانيات الانتاج وبين طاقة الاستهلاك في الظروف القائمة الخاصة بالتكوين الاقتصادي والاجتماعي لأن القوة الشرائية للدول والأفراد أصبحت أقل من أن تستوعب السلع المعروضة وهذه هي ظاهرة «تضخم الانتاج» فتركزت المشتريات على المنتجات الضرورية كالمواد الغذائية ، أو المواد الخاصة بتشغيل الصناعات وعمت بعض الأسواق قوضى تامة وبعض الأسواق المتخصصة التي كانت أساسا لأشهر المضاربات المربحة نتجت عنها كوارث (مثل سوق البين) .

لكن مشكلة عدم انتظام العلاقات بين الانتاج والاستهلاك طفت عليها مشكلة أخرى هي مشكلة المنافسة الدولية للوصول الى أسواق المواد الأولية ، لأن المتناقضات المسيطرة هي التي جعلت مختلف البلاد الصناعية تقف في وجه بعضها بعضا من أجل بيع مصنوعاتهما وشراء المواد الأولية وبخاصة ما يكون منها قليل الانتشار في العالم ، كالبترول والنفط والنجينز والكروم والنيكل ، إذ أن تنمية البلاد الصناعية الجديدة تسببت في ايجاد فائض للانتاج La Surproduction أي زيادة العرض عن الطلب (ويقصد بالطلب هنا الطلب الذي تسانده قوة شرائية لا طلب أفراد المجتمع جميعا - المترجم) وفي نفس الوقت امكانيات البيع والشراء ، بامتصاص مقادير من المنتجات الأساسية متفاوت أهميتها وبمخو ضرورات الاستيراد . وقد لوحظ سرعة قيام منافسات جديدة ضغطت بقوةها المطردة الزيادة على السوق العالمية في صورتين مختلفتين : المنافسة الدولية

فى القطاع العالمى ، وتكوين نظم محلية للمبادلات تستبعد أجزاء متفاوتة الأهمية من العالم عن النطاق الجغرافى للتجارة الأوروبية (مثل منطقة نفوذ التجارة اليابانية فى الشرق الأقصى) هذا عدا المنافسات اليابانية فى الأسواق الأوروبية كالتوسع التجارى لأمريكا الشمالية فى كافة أنحاء المنطقة الأمريكية وغير ذلك . . يضاف الى ذلك أن الحرب العالمية الثانية ضاعفت من قوة الاتجاهات التى تمت فى الفترة من سنة ١٩١٩ الى سنة ١٩٣٩ فالتقهقر الاقتصادى لأوروبا الغربية أدى الى أزمة دائمة فى التجارة أصابتها بعدم توازن مزمن ، وحفظ الصادرات الأمريكية والاهتمام الذى توليه الولايات المتحدة لمراكز إنتاج المواد الأولية يزدادان قوة ، كما أن المناقضات أخذت شكلا مبسطا ، وأصبح أقوى خصم يواجه الانتشار التجارى الأمريكى هو الكومنولث البريطانى على الرغم من أن الاقتصاد البريطانى قد اجتاز محنا خطيرة بسبب الحرب ، وإن منطقة نفوذه السياسى والاقتصادى خارج الكومنولث فى إيران وفى مصر مثلا تضاعفت .

غير أن أهم حدث وقع هو تكوين سوق جديدة تشمل الاتحاد السوفيتى وأوروبا الوسطى (الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، بولونيا ، تشيكوسلوفاكيا ، والمجر ، ورومانيا ، وبلغاريا ؛ وألبانيا) ومنغوليا الخارجية ، والصين ، والجمهورية الشعبية الكورية وفيتنام الشمالية التى تزلها الآن الخلافات السياسية عن حركة المبادلات الاقتصادية الرأسمالية تلك المبادلات التى تجرى طبقا لنظم خاصة بها .

وقصارى القول أن التكوين الجغرافى للتجارة العصرية يبدو غير ثابت ، فالنظام المبسط الذى نفذ فى القرن الماضى أخذ ينهار تحت ضغط الأحداث المختلفة الطابع . كأنقسام وحدة السوق العالمية للمواد الأولية الذى حدث تحت تأثير مجموعتين من النظم هما : الاتجاه الى تكوين احتكارات ، واختلاف النظم الاقتصادية الذى انتهى الى انشاء سوقين من نوعين مختلفين شبه منفصلين انفصالا تاما . الأول سوق الاقتصاديات الرأسمالية ، والثانى سوق الاتحاد السوفيتى والبلاد ذات النظام الاشتراكى (الجمهوريات الشعبية) والمقاومة التى تبديها البلاد المتخلفة اقتصاديا لأنماط التجارة التقليدية بين البلاد الصناعية وشر الصناعة التى تظهر فى شكل محاولات تصنيعية ، وكرغبة البلاد الصناعية التى أفقرتها الحروب والإزمات فى قصر تجارتها الى التجارة الدولية على قصد

تنمية منتجات أراضيها التي كانت مهملة أو بإنشاء صناعات انتاجية
بديلة لتتحرر من بعض الالتزامات الخاصة بالاستيراد (الاكتفاء الذاتي) •

وهذه الأساليب نتج عنها انكماش في التجارة الخارجية التي أدخلت
بدورها تتضاؤل بعد أن كانت متضخمة بسبب الاحتياجات الطارئة في
فترة ما بعد الحرب ، وإذا روعي أن الأموال قد نتجت عن التطور الحديث
للتجارة الدولية فإن الامر يقتضى تحليل تكوين هذا التطور وتحديد المعايير
الداخلية له (دراسة العوامل التجارية البحتة والعوامل الخارجية) •

الباب الثاني

الأساليب الأساسية في التجارة الدولية

إن التوسع الذي نشأ عن النمو الكمي والمكاني للتجارة الخارجية في القرن التاسع عشر والمشاكل الجديدة التي قامت على أثر تنظيم تمويل سكان المناطق الصناعية وسكان المدن الذي بلغ عدهم في أوروبا الغربية عدة ملايين بوساطة مختلف المؤسسات الصناعية قد استلزم الالتجاء إلى أجهزة تسويق جديدة .

وقد أعدت هذه الأجهزة بدقة ، خصوصا في بريطانيا العظمى ، وفقا لما تقتضيه الخطة الاقتصادية التي اختارتها بريطانيا في هذه الحقبة ، وهي السياسة الحرة المستندة إلى امتلاك إمبراطورية عالمية ضخمة ، وتقدير صناعي عظيم .

وقد أخذت هذه النظم تتغير مع تفتت السياسة الحرة في المبادلات التجارية التي ما زالت تعتبر المحور الأساسي لنظام المبادلات ، وقد أوجت بإنشاء هذه النظم الجديدة المنظمات الحديثة التي أخذت لتجعل محل المنظمات الأساسية للأجهزة التجارية ، فقد ألغيت البورصات التجارية والوكالات المتخصصة في حالات كثيرة ، إلا أن المصالح الحكومية وشبه الحكومية التي حلت محلها التزمت بمراعاة العرف والوسائل التجارية التي طبقتهــا . واقتضى ذلك رسم صورة كاملة للنظام التجاري الذي كان قائما في القرن التاسع عشر .

أولا : السوق

١ - من السوق الواقعية الى السوق المجردة

إن الفارق الجغرافى بين عنصرى التجارة (العرض والطلب) أدى الى حدوث تعديلات جوهرية فى المبادلات ، فنظرا لانقطاع الصلة بين المنتجين والمستهلكين فى أبسط صور المعاملات التجارية ، عبر المسافات الطويلة فى القطاع الوطنى أو الدولى ، اقتضى التنظيم المادى للتجارة ادخال مجموعة من الوسطاء المتخصصين لكل منهم وظيفة محددة ، ولكل منهم أن يتقاضى نسبة مئوية من ثمن المنتجات المارة « بالترانزيت » أو المنقولة . ويتميز المجتمع الصناعى عن المجتمع الزراعى بوجود نسبة مرتفعة من الوسطاء التجاريين الذين يقومون بدور تجميع البضائع أو تهيتها ، والمصدرين والناقلين وتجار الجملة والموزعين على تجار التجزئة وتجار التجزئة المتنقلين فى الريف ، فهؤلاء الوسطاء التجاريون وموظفو الادارات المالية التى تقوم بالعمليات الحسابية التجارية الكثيرة يحصلون على نسبة مئوية عالية من السكان العاملين فى البلد الاقتصادى الصناعى (من ١٥ الى ٢٠ ٪) ، أما الأسواق والمعارض التى كانت معتبرة الصورة المثالية للتجارة ، فقد أصبحت الآن تقوم بدور ثانوى فى الاقتصاد الريفى ، لأن حجم عملياتها التجارية ، حتى يفرض امكان صبغها بالصبغة الأصلية الخاصة بتجارة التوزيع ، يعتبر ضئيلا بالنسبة للعمليات التى تتخلل فى دائرة التجميع والتصدير اليومى الى منظمات التوزيع فى المراكز الاستهلاكية الكبرى ، كما أن نمو المبادلات الدولية يستلزم تشابكا أساسيا أعظم من الروابط التجارية المتأخفة بوساطة تنظيم مبسط يقتصر عليها ، وهذا التنظيم يقوم على أساسين هما :

١ - التوسيع الجغرافى فى السوق بمحاولة جعلها عالمية .

٢ - استمرار النشاط التجارى على مدار السنة .

٢ - قيام السوق التجارية العالمية بوظيفتها وتطورها

« أن السلفة التى يتطلبها الاستهلاك الشعبى من المراكز الصناعية الكبرى ينتجها غند كبير من الدول موزعة على نصفي الكرة الأرضية ، والمشتري يميل بطبيعته نظريا الى السوق الأكثر فائدة له ، كما أن المنتج يحاول الحصول على ما يضمن له البيع بثمن مريح ، ويمكن اعتبار هذا

العامل علاجاً للمنافسة غير المحدودة التي قد تنتهي نظرياً بتحديد ثمن أدنى يتناسب مع أقل قدر من الربح في العملية الانتاجية ، لأن ثمن البيع يحيل الى بلوغ مستوى الثمن الأعلى الذي يمكن ان يقبله المشتري ، ويضمن تصريف كل الانتاج الذي تمتصه عملية الاستهلاك السنوى ، وهذا الثمن لا يكون موضع مناقشة الا اذا استطاع المشتري رفض « الطلبية » أو كانت لديه كميات مخزنة ، أو في وسعه الحصول على السلعة نفسها بثمن أقل من منتج آخر يخزنها لديه . ولما كان المنتجون الآخرون يريدون تفادي عدم البيع فإن تحديد السعر كان يتم بنسبة أقل ، وهكذا تصبح السوق دولية ، وكان من نتائج الأزمات تعيين هذه الحالة الواقعية عن طريق عقد اتفاقات دولية لتحديد كميات الانتاج حتى يمكن الاحتفاظ بسعر دولى أدنى . وانشاء الاحتكارات يقوى هذه الصفة العالمية للسوق بجعلها خاضعة لعدد محدود من « محكمى السوق » من الدول وشركات الانتاج وشركات التجارة . وتكون درجة تركيز السوق أقوى في تسويق خامات الصناعة منها في تسويق المواد الغذائية كما أن الجهود التي تبذل لاستغلال المناجم أو الزراعات المخصصة للمنتجات الصناعية قد توطنت في بعض المناطق التي تضمن أقل سعر ممكن للانتاج ، وتكون فيها تكلفة النقل منخفضة الا أن المعادلات الأولية الخاصة بالتبادل تتم في الجالتين بواسطة الهيئات النظامية وهى بورصة التجارة :

ان العمليتين الفئيتين الأساسيتين هما : مراقبة المواد التي يتم فيها التبادل في ميدانى الانتاج والتوزيع ، فالهيئات التجارية الأساسية موجودة اذن فى نقطة البداية وفى نقطة النهاية وتصل بينها رابطة فنية من نوع آخر تسمى « النقل » وهذا النظام فى أبسط صوره يتضمن تركيز المواد فى بداية السفر ، وعند الوصول . فنحن اذن موجودون أمام ما يسمى « السوق الواقعية » وقد كان هذا هو الطابع المميز لبورصة التجارة فى أول أمرها فى « بنيج » و « شيكاغو » عند تصدير القمح ، ومن كندا والولايات المتحدة وتيو أورليانز وبومباى والاسكندرية عند تصدير القطن ، وفى مختلف الوكالات المتخصصة فى مدينة لندن وبورصات ليغربول وأنقرس ودوتردام والهانز وهامبورج عند وصول منتجات أخرى متنوعة ، وتفترض السوق الواقعية اشتراك البورصة (السوق) ومشقات التخزين ، وهذا النظام يتضمن نفقات « ترانسميت » وخزن وحمل ، وهذه جميعاً ترفع من ثمن المواد الأولية ، فإذا وجدت مصلحة فى تجميع العمليات التجارية داخل عدد قليل من مراكز التحكيم بين العرض والطلب فانه على العكس يبدو أن فرض نفس نظام التركيز على المنتجات نفسها قليل

الفائدة ، وكلنا سمحت طبيعة السلعة المبيعة وجب الانتقال من السوق القائمة الى السوق المجردة ، وان كل السلع الاستهلاكية القابلة للتصنيف والتي يمكن عرضها وفقا لقواعد تستند الى مواصفات ثابتة يجرى بيعها بناء على بيانات اتفاقية دون حاجة الى عينات. والبضاعة التي يتم التعاقد عليها على هذه الصورة مطابقة لنموذج في لندن يجوز أخذها في ملبورن أو تسليمها في زيورخ ، ولذلك فان تنظيمات سوق القطن قد قامت منذ بداية القرن التاسع عشر على اتفاقات أبرمت تنفيذا لتصنيف قياسي مرتبى وضع في ليفربول ، ففي سنة ١٩٢٥ أصبحت هذه الرتب دولية بموجب اتفاقية وقعت عليها وزارة الزراعة في الولايات المتحدة ، وجمعية القطن في ليفربول ومانشستر ، ونقابة تجارة القطن في الهافر ، وبورصة القطن في بريمن وجمعية القطن الإيطالية ، وجمعية القطن البلجيكية ، ومركز القطن في برشلونة ، واتحاد تجارة القطن في روتردام واتحاد غزالى القطن .

وكانت تبرم عقود القطن قبل الحرب على تسعة نماذج من الاقطان العادية ، أما الاقطان الممتازة (الرقيقة) خصوصا الاقطان المصرية فكان يتم بيعها بناء على عينات .

وأيا كان طابع السوق سواء أكانت واقعية أم مجردة فان تركيز العمليات التجارية في بعض مراكز الأعمال يقوم بدور التنظيم في السوق ، ويتحدد الأسعار طبقا لقانون العرض والطلب في البورصتين أو الثلاث ، أو في المكاتب شبه الرسمية . وقد حلت هذه المكاتب محل بعض بورصات التجارة المتخصصة في بعض الجهات التي لها أهميتها وخبرتها في سوق الإنتاج ، وإذا ما استبعدت بالحمايات الجمركية القائمة في بعض الدول التي تملك إمكانيات مماثلة فان هذه الأسعار تحدد شروط التبادل في العالم كله ، إذ أن المستهلك لا مصلحة له في أن يشتري ، محليا بشمن أعلى ، السلعة التي يمكن أن يشتريها بشمن أقل من الخارج .

وعلى ذلك فمشكلة تحديد الأسعار وتغيرها يجب أن تكون موضع البحث وفقا للاعتبارات العامة المتقدمة ذكرها .

إنه الثمن يحدد نظريا ، في النظام الرأسمالي ، وفقا لقانون العرض والطلب ، فإدنى حد لثمن البيع هو الذى لا يمكن لأى سعر أقل منه أن يترك للمنتج أى فائض ، فإذا كان الحال أحيانا يقتضى البيع بشمن أقل من الحد الأدنى لسعر البيع ، لتفادى كارثة مثلا ، كتصريف المخزون من

«البضائع» ، أو كنفادى هبوط سعر بضاعة قابلة للهلاك بدلا من وقف المبيعات ، فهذا الاجراء ليس سوى عملية استثنائية لأجل قصير .

ان خفض الأسعار الى مرتبة أقل من الحد الذى يمكن البيع به يؤدى الى الحد من استقلال المصدر التجارى ، أو الى تركه هذا الاستقلال نهائيا كما أن مصالح المشتري تتعارض نظريا مع مصالح المنتج أو البائع ، فكلما انخفض سعر التكلفة للمواد الأولية أو المواد الغذائية في مكان استعمالها كلما زادت الأرباح المتحصلة من تحويل هذه المواد أو أماكن استعمالها أيد عاملة بأجر يتناسب مع ثمن المنتجات الغذائية ، فالارتفاع الكبير في الأسعار يؤدى الى الحد من الاستهلاك أو الاستعمال . والبحث عن حلول لاستبدال المنتجات بغيرها (كتنمية المنتجات الوطنية واستعمال السلع البديلة) كل ذلك ينتج عنه توازن بين الاتجاهات المتعارضة يختلف في درجته وفي مدة دوامه ، ويطلق عليه «المنحنى التذبذبية» وهى قريبة لما يطلق عليه رجال الاحصاء «متوسط العمر» لأن القلة في انتاج معين يؤدى الى رفع الأسعار والى انكماش الطلب ، كما أن تدهور الأسعار يؤدى الى خفض مقادير الانتاج وان كان هذا الانخفاض يؤدى توا الى تشجيع الشراء من جانب مستهلكين يهمهم اختزان كميات من الانتاج بثمن يتحسن (ومن ثم تكون النتيجة عدة تذبذبات فى السعر متجهة الى الانخفاض) يتفق ومتوسط السعر « الذى يميل بدوره الى الهبوط » فهذه الأساليب التى تعتبر من مميزات الاقتصاد الحر قد أصابها الآن المسخ بسبب تركيز الاسواق وانشاء رقابة الدولة على الواردات .

ان بيع المنتجات الرئيسية التى تحكمها اتفاقات أو احتكارات تهدف أساسا الى نفادى تضخم الانتاج ، وبالتالي هبوط الأسعار ، كما تهدف ، على أساس الاختبارات المكتسبة ، الى تنظيم السوق لكى تضمن للمنتجين تنظيم المبيعات وزيادة الأرباح . وهناك اجراءات مالية تقلل من المناقصات النظرية بين البائعين والمشتريين ، وتتلخص فى درج الأرباح الأساسية فى قطاع آخر غير قطاع زيادة الأسعار الخاص بالبضائع ، وفى هذه الحالات تقتصر مهمة البورصات التجارية على وظيفة فنية فقط هى تحديد الشروط الخاصة بالبضائع وتسويقها دون تأثير فى الأسعار المحددة بموجب اتفاقات بين المنتجين تعمل على تحديد العرض وتكوين مخزون لمواجهة الحالات الطارئة .

وقامت الدول ، التى يهمها تحديد مصروفاتها ، بطرق مماثلة عن طريق الحد من نشاط البورصات التى تتعامل فى السلع الاستهلاكية ،

وقد توقف بعضها فعلا عن العمل واستعاض عنها بمكاتب عامة أو شبه عامة تابعة رأسا لفروع وزارات المالية والاقتصاد في مختلف الدول ، ومهمتها تصفية الواردات على ما هو ضرورى جدا للاستهلاك أو للصناعات الوطنية .

ويرجع تغير الاساليب ، التى كانت متبعة فى خلال فترة سيادة مبدأ الاقتصاد الحر ، الى الأزمات الاقتصادية الكبرى فى القرن العشرين ، خصوصا أزمات الثلاثينات التى أظهرت تضامنا الاسواق الدولية ، وقد استطاعت بعض البلاد أن تتحلل من هذا التضامن ولو جزئيا فى نطاق الاقتصاد الرأسمالى ، بانزالتها واتباعها لسياسة الاكتفاء الذاتى ، الا أن مثل هذا العمل كان حماية باهظة التكاليف مع طول الزمن ، بل عملية صناعية لعدم سوق تفتح بأثمان أعلى من الأسعار الدولية .

على أن التغيرات فى الأثمان ، التى تبين حالة السوق من حيث الاقبال عليها ، تلعب دورا منشطا أو بطيئا يؤثر فى الانتاج وفى توزيعه .

ففى حالة السوق « المفتوح » يتجه الانتاج الى الزيادة كما يزداد عدد المراكز المنتجة والمراكز المفضلة - سواء أكان ذلك بسبب ظروفها الطبيعية أم بسبب امكانياتها فى الحصول على الأيدي العاملة الرخيصة - هى التى تستطيع تنمية الانتاج المرغوب فيه مع ضمان أكبر قدر من الأرباح التى يمكن أن تتحقق فى ظل مستوى الأسعار القائمة ، وعلى العكس من ذلك يظهر انكماش السوق فى الحالة المضادة (مع عدم الإخلال بخصوصية المرونة السابق تحليلها آنفا) وهى الانخفاض العام فى الانتاج ، والأزمة الحادة فى المناطق ذات الأثمان المرتفعة . والاستقرار فى الثمن فى القطاعات المتمتعة بحماية قوية بسبب الظروف المميزة فى الانتاج . كالمناطق الزراعية التى تتمتع بأيدى عاملة من المستعمرات ، ومناطق عمل تشتغل فيها أيدى عاملة زهيدة الأجر ، وإنتاج أصناف ذات قيمة عالية ، كالمزارع أو الأراضى ذات الانتاجية المرتفعة ، والمناجم التى تستخرج منها المعادن بنسبة كبيرة أو المعادن الثمينة وغير ذلك .

ان الأزمات ، وإن كانت لها حتما سلسلة متشابكة من رد الفعل فى كافة مراحل الانتاج ، الا أن الذبذبات القصيرة الأجل فى الأسعار يحد من أثرها شكل آخر من تنظيم السوق ، وهو التنظيم الوقتى بممارسة البيع والبراء بالأجل ، وهذا يتضمن شراء وبيعات حقيقية وعمليات تغطية -

٣ - الأساليب المصرفية والسوق بالأجل

إن المنشأة المشتري لا يتيسر لها ، في وقت ما من السنة - كوقت الحصاد مثلا - أن تمتلك كل المبالغ اللازمة لسداد قيمة جميع المواد الأولية التي استهلكتها في خلال السنة ، فالمشتريات والمبيعات إذن لابد أن تكون متدرجة ، وعلى ذلك يمكن القول بأنه لا يوجد ارتباط بين دافع الحاجة وتسجيل وسائل الدفع ، فمن حيث المبدأ يجب ، بمجرد أن تبلغ دورة رأس المال حدا الأقصى ، أن يكتفى بثمن المنتجات المبعة الى تجار الجملة وتجار التجزئة والمصدرين لتغطية المصروفات وشراء المواد الأولية ، بخلاف نفقات الاستغلال العادية ، فالخطوات ليست على وتيرة واحدة ، وقد جرى العرف على اعتبارها كذلك عند موازنة ميزانية أية مؤسسة أو صناعة لفترة تتفاوت مدتها ولا تقل عن سنة ، فالفترات المكشوفة تتبادل حتى في الصناعات التي تسير سيراً سليماً مع الفترات التي تتوافق فيها « السيولة » المالية ، وهذا النظام يستلزم التضامن المطلق بين المؤسسة الصناعية أو التوكيل الكبير لتوزيع المنتجات الاستهلاكية (كالمواد الغذائية مثلا) وبين المصارف.

والوضع هنا لا يقصد منه بحث دور المصرف في التعميم المالي لأية منشأة أو فرع صناعي ، بل الغرض منه بحث تدخل المصرف في الأساليب التجارية ، لأن المصرف يؤدي في هذه الحالة بالذات دور الضامن للكيميالات الصادرة من المشتري المستحقة في خلال ثلاثة أو ستة أشهر ، فلهذا بمجرد قبولها من البنك يمكن للمسحوبة لصالحه أن يستعملها مرة أخرى لسداد مطلوبات أخرى ، فسلطة البنك في هذه الحالة هي العنصر الأساسي لهذا النظام ، وهي سلطة تستند الى حيازة مال احتياطي يكون بمثابة تغطية لحركة الكيميالات ، وهذا الاحتياطي يأتي من حيازة البنك لأموال موضوعة تحت تصرفه (كاموال الادخار والودائع والأمانات والمبالغ المودعة على ذمة بعض الجهات للمصرف منها ، وغير ذلك) وهذه لا يمكن فصلها عن الثروة المالية الناتجة من النمو الاقتصادي الصناعي والنشاط التجاري المشترك ، وهي تبعا لذلك تمثل توطنا جغرافيا محددا تمام التجديد ، لأن المراكز المصرفية المتصفة بالمتانة موجودة في البلاد التي تضم رجوس أموال العالم بمقتضى نشاطها الاقتصادي وأحيانا بمقتضى الخدمات المالية التي تؤديها الاقتصاديات الصناعية الكبرى ، وهناك عدد قليل من البلاد يحوز أهمية مالية ذات طابع عالمي ولكن مرتبتها تتغير طبقا للتغيرات الاقتصادية والسياسية ، فحتى بداية الحرب العالمية الأولى كان أقوى ضمان لمصارف لندن ، التي تستطيع أن تقرر عن طريق قبولها

أو رفضها السندات الصادرة من مؤسسة معينة ، ظروف النشاط التجارى والنمو لهذه المؤسسة - أما فى القارة الأوربية فالمصارف السويسرية هى التى تقوم بهذه المهمة ، لكن انتقال جزء كبير من رصيد الذهب وقوة تجميع رؤوس الأموال بواسطة المصارف الأمريكية (نيويورك وول ستريت) زادت تدريجيا من دور أمريكا كحكم مالى ، وهذا يفسر لنا حساسية التجارة العالمية والنشاط الاقتصادى بوجه عام الميوب المالية الأمريكية (امتداد الأزمة الأمريكية سنة ١٩٣٠ الى العالم بأسره) ذلك أن التركيز المصرفى فى القطاع الدولى هو أحد سمات الاقتصادى العصرى الذى يؤثر بقوة فى نمو النظم التجارية ، فالتحول الكبرى التى ترغب فى الإبقاء على جزء قليل من حركة رؤوس الاموال داخل أراضيها تمنح بصفة عامة ، ضماناتها الى منظمات مصرفية لها طابع المؤسسات الخاصة أو الى البنوك الوطنية ، فشكلة الاختصاص الدولى لهذه المؤسسات المصرفية أصبحت مرتبطة بالسلطة المالية والنقدية لكل دولة ، أما وظيفة الائتمان الدولى فإن حركة البضائع مستقلة عن الامكانيات المالية المباشرة للمشتريين لأن المسئولية المالية حلقاء على عاتق المؤسسات المصرفية الدولية ، ووجود الأموال التى تمثلها الكمبيالات المتداولة فى جهة معينة هو الشرط الاسامى الذى لا يمكن بدونه اجراء التوزيع فى الوقت المناسب للمحاصيل الكبرى فى العالم .

ان وجود السوق الدولية للبضاعة فى الاقتصاد الرأسمالى ، وبالتالى مجموعة البلاد التى تدين بهذا النظام الاقتصادى ، مبنى على ضرورة مزدوجة لتركيز عمليات المبادلة : كتركيز عقود الشراء والبيع فى بورصات التجارة ، أو فى المكاتب العامة أو شبه العامة التى تنوب عن الأولى ، وتركيز الرقابة المالية لبعض المراكز المصرفية الكبرى فى بعض البنوك الكبرى ذات الفروع الموزعة على كافة المدن التجارية فى العالم .

وتتميز التجارة الدولية الخاصة بالمواد الأولية عن تجارة الاسواق المحلية والاقليمية أو الاسواق التى من النوع القديم بأنها أسواق مستديرة حتى لو كان الغرض منها موسميا ، أما استخراج المعادن من المناجم فهذا هو وحده الذى لا يتأثر بالطابع الموسمى ، فالمنتجات الزراعية متوافرة فى كل منطقة من الكون فى وقت معين ، لكن الحاجة اليها مستمرة على مدار السنة وإن كانت هى غير ثابتة ، فإن بعض المحاصيل تجدد لها مشتريين يفضلونها فى بعض فترات من السنة (الطابع الموسمى لصناعات الغزل وبخاصة صناعة الملابس) قد يحدث انكماش فى السوق أو وقف

للانتاج بسبب مشكلات العمل ، وقد يترتب على ذلك تحديد كميات المواد الأولية المستهلكة ، وتكلس قدر كبير منها فى المصانع أو فى المخازن . وقد يترتب على وجود محاصيل محلية طيبة قلة الحاجة الى استيراد المواد الغذائية ، والعكس بالعكس ، فالطلب يتسم اذن ، فى لحظة الزمنية القصيرة المدى ، بطابع التنبؤ الكمي الذى يتضمن قدرا من الشك (بصرف النظر عن التغيرات الهامة الكبرى الناتجة عن الأزمات) .

ان ادارة مؤسسة ما ، وتحديد أسعار مبيعاتها ، يستلزمان نوعا معينا من الضمان على اقل من المنتجات التى يتعين شراؤها ، واذا صرفنا النظر من التغيرات الجوهرية السابق دراستها فان مستوى الاسعار يخضع فى أثناء السبنة المالية - لتغيرات تتفاوت فى الحساسية وينتج عنها مع الزمن الطويل ما يسمى - احصائيا - الاتجاه العام الذى سبق أن شرحناه ، وفى حالة عدم تحديد الاسعار بموجب احتكار أو اتفاق فانها فى الوقت الذى يتطور فيه العرض ، مجسما فى شكل محاصيل واقعية لا يمكن تحديدها بدقة مقدما ، اذ انها موضوع تنبؤات تحديدها المضاربات . ان الاعلان عن كميات كبيرة يؤدى الى هبوط الاسعار أما الاعلان عن رداة المحاصيل وعن فتح أسواق جديدة للاستهلاك (احتمال قيام حرب مثلا) فانه يؤدى الى ارتفاع فيها ، وهناك عوامل غير متوقعة قد تقلب الأرضساع رأسا على عقب فى اللحظة الأخيرة فتؤدى الى ارتفاع الاسعار : كهلاك جزء من المحصولات فى آخر لحظة مثلا ، ولهذا فان سوق المنتجات الزراعية تتأثر بنوعين من المؤثرات على مستوى الاسعار فى حين أن سوق المنتجات المعدنية لا تتأثر بغير التغيرات الخاصة بالطلب بالقدر الذى لا يزيد به هذا الأخير فجأة على حد امكانيات الانتاج التى تسمح بها الطاقة الانتاجية الموجودة بالفعل ، فالسوق اذن تجتذب اكبر قدر من الحوافز لضمان ذوى المصلحة ضد الذبذبات الفجائية للأسعار ، ولضمان تمويلهم بصفة مؤكدة ، ولحمايتهم من المضاربات العشواء ، وتنظيم السوق بالأجل الذى يقوم بالدور الثانى للبورصات التجارية ، وهى التى حلت هذه المشكلات المشار اليها ، لأن الشراء بالأجل هو عملية تجرى مقابل ثمن معين ، لكن مفعولها يؤجل فترة معينة (تردد بين ثلاثة وستة أشهر) ، والمقصود بكلمة مفعول هنا هو تسليم البضاعة والدفع ، أما الثمن المتفق عليه فهو ثمن البضاعة بعد ثلاثة أو ستة أشهر ، أى بسعر السوق بالأجل ، فالأمر اذن يتعلق بتسهيلات تضمن حيابة القدر الضرورى من المنتجات بثمن معروف مقدما يمكن بوجبه عمل ميزانية انتاج وثمن بيع للأشياء المصنوعة ، وهذه العملية تضمن

نوعاً من عدم التأكد ، وأحد الاحتمالين هو المخاطرة ، فإذا كان سعر السوق ، في تاريخ نفاذ عقد البيع بالأجل ، أعلى أو أدنى من الثمن المتفق عليه في عقد البيع ذاته كان للمشتري إما أن يحقق كسباً أو خسارة تبعاً لهذا الارتفاع أو الانخفاض ، وفي الحالة الثانية يجد نفسه مهدداً بمنافسة التاجر المشتري نقداً ، وهذا في إمكانه أن يعرض سعراً أقل انخفاضاً ، وهذا من غير شك يحد من أرباحه الخاصة ، ولتجنب هذه المخاطرة جرت العادة بالجمع بين الشراء بالأجل والبيع بالأجل ، وكذلك الجمع بين هاتين العمليتين والشراء نقداً ، ويقوم المستورد في الوقت نفسه بالشراء والبيع بالأجل لكميات متعادلة بالسعر نفسه ، فإذا لم يتغير الثمن سميت العملية « عملية بيضاء » وفيها يقوم المشتري بالشراء بالمبلغ نفسه نقداً ، أما إذا انخفضت الأسعار فيعوض خسارته من عملية البيع التي كانت موضوع مفاوضة بصدد هذا الأجل ، فيشتري بالأسعار الجديدة التي هي أكثر ربحاً له ، ويدفع نقداً احتراماً لتعاقدته عن البيع بالأجل بالأسعار نفسها المتفق عليها من قبل ، وفي الحالة العكسية نرى أن أسلوب التعويض يتم بطريقة عكسية ، وبهذه الصورة تكون السوق بالأجل أكثر من مجرد تسهيلات بشأن التسليم والدفع ، إذ أنه يعتبر ضماناً لتغيير مستوى الأسعار وهذا النظام لا يستبعد المضاربة البحتة : كالمشتريات والمبيعات بالأجل بدون تغطية ، وكذلك التي جرت مفاوضات بشأنها وفقاً لاتجاهات السوق ، والتي أيلت في بعض الحالات بضغط خارجي ، كقلة البضاعة واستعمال المخزون لتخفيف حدة الموسمية في المبادلات ، وتغيير اتجاهات السوق بتكوين اتفاقات ، وغير ذلك .

ثانياً - حجم التجارة الخارجية والميزان التجاري

تختلف أهمية التجارة الخارجية في بلد ما من حيث كميتها بالنسبة للاقتصاد العام ، ذلك أن تنوع القدرة الانتاجية لمختلف بلاد العالم ، والنمو غير المتعادل في الاقتصاد ، واختلاف صور الانتاج داخل المجموعة الواحدة من الاقتصاد ذات الخاصية المشتركة (كالبلاط الصناعية مثلاً) كل هذا يجعل التبادل التجاري لا غنى عنه لكل البلاد ، إلا أن حجم المبادلات يزداد بآبائنا تبعاً للتخصص الاقتصادي لكل بلد وحجمه ونشاطه ، وقد بينا أن الدول التي تتميز بمبادلات اقتصادية كبرى والتي تشمل أعلى المراكز في الحياة الوطنية هي البلاد الصغيرة البالغة أقصى درجات النمو الفني والاقتصادي ، والتي لا يمكنها أن تفي بحاجيات استهلاكها

استنادا الى مواردها القومية فقط ، وأن الدولة الوحيدة من بين الدول العظمى التي زاد فيها نصيب الفرد من التجارة الخارجية على ٥٠٠ فرك ذهباً سنة ١٩٣٠ هي بريطانيا العظمى التي يتركز نظامها الاقتصادي منذ قرن من الزمان على نظام مبادلات يعتبر فريداً في نوعه . أما سائر البلاد الأخرى فيقل عدد سكانها عن عشرة ملايين نسمة ، وأما الدول الكبرى الأخرى فإن نصيب الفرد فيها يقل عن ذلك بكثير .

جول بنسبة نصيب الفرد من التجارة الخارجية مقدراً بالفرك الذهب عن عام ١٩٣٠

٧ - السويد	٧٢٦٦	١ - الدانمرك	١٢٤٤٧
٨ - فرنسا	٤٦٥٧	٢ - هولندا	١٠٨٩
٩ - ألمانيا	٤٣٠٨	٣ - سويسرا	١٠٥٧
١٠ - الولايات المتحدة	٢٨٨٧	٤ - بريطانيا العظمى	٩٣٥
١١ - إسبانيا	٢٠١٦	٥ - النرويج	٨٥٨٤
١٢ - إيطاليا	١٩٤٧	٦ - بلجيكا	٧٣١

وبالدولار سنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩

السويد	٣١٠	الدانمرك	٣٠٠
فرنسا	١٣٠	هولندا	٤٠٠
ألمانيا الغربية	١٣٥	سويسرا	٣٤٠
الولايات المتحدة	٩٠٠	بريطانيا العظمى	٢٠٠
إسبانيا	٢٠	النرويج	٣٥٠
إيطاليا	٦٠	بلجيكا	٣٥٠

ومن البديهي أن قلة المنتجات المخصصة للمبادلات الدولية في جزء معين من العالم يزداد أهمية كلما كانت الجغرافية السياسية لهذا الجزء أكثر تجزئة ، فلا مندوحة إذن من تحليل التوزيع الجغرافي لكل بلد وتحديد المبادلات التجارية مع البلاد المجاورة أو القريبة للتجارة الخارجية والمبادلات التي تجرى مع شركاء اقتصاديين على مسافات بعيدة من أرض الوطن إذا اقتضى الحال ذلك ، والمبادلات مع البلاد الأجنبية البعيدة

١٠ (البلاد الكائنة عبر البحار أصلا) وهيكل التجارة الخارجية لفرنسا سنة ١٩٥٩ يرسم لنا صورة واضحة عن ذلك ، في الجدول التالي :

نحو الخارج	نحو منطقة الفرنك	
٥٩٪	٤١٪	الصادرات
٧٤٪	٢٦٪	الواردات

المبادلات مع مختلف أنواع البلاد الخارجية في سنة ١٩٥٨

البلاد الأجنبية عبر البحار وغيرها	دول أوروبا الغربية	
٤٠٪	٦٠٪	الصادرات
٦٥٪	٤٥٪	الواردات

فإذا افترضنا وجود سوق عالمية بلا قيود (الحرية الكاملة للمبادلات) فإن اتجاه المشتريات والمبيعات الخاص بصناعة معينة يتحدد تبعا للبحث الذي يجري بشأن التكلفة الأولى لصنف من الأصناف المستوردة في مكان الاستهلاك (ثمن الشراء زائدا مصاريف النقل) وأعلى سعر للبيع للصنف المصدّر (سعر التصدير زائدا مصاريف النقل) .

إن حجم المبادلات يختلف من حيث النوع تبعا للمصادر الواردة منها البضائع والجهات المرسل إليها ، والبحث عن أسواق التموين الأكثر تفصيلا وسهولة في الوصول إليها بوسائل النقل. الزهيدة التكاليف ، وحتمية مراعاة التوزيع الكفئ للطالب والعملاء الذين يمكنهم استيعاب المنتجات المصدرة هي العوامل الأساسية في هذا التنوع بافتراض وجود سوق دولية واحدة ، وقبل البحث عن علاقات تأثير حالة السوق الدولية في التوزيع الجغرافي الواقعي للمبادلات وآثارها على حجم المبادلات يجب أن نشير إلى قاعدة عامة هي الميزان التجاري أو ميزان المبادلات .

وكلمة الميزان التجاري تعني العلاقة القيمة بين الصادرات والواردات ، فكل عزم توازن يطول أجله بين الصادرات والواردات يتحتم معه إجراء تعديلات للاحتياطات المالية للدولة صاحبة الشأن . والنقص

في الميزان التجاري يجب تغطيته بمسحوبات من الاحتياطي الذهبي أو من امكانيات النقدية للبلد الذي تزيد قيمة وارداته على صادراته ، كما أن استمرار العجز السالف الذكر يؤدي الى فقر تدريجي يقضي على الثروة القومية والاستقرار النقدي ، وكذلك على عمليات المبادلات ذاتها ، والحالة العكسية يترتب عليها اما زيادة قدر التجارة الخارجية بزيادة المشتريات والتبادل بين المبادلات على مستوى اعلى من المستوى السابق واما تكديس رعوس الاموال الموظفة أو المستغلة في مختلف انواع النشاط داخل البلد أو في خارجه ، واذا تعذر استعمال رعوس الاموال مرة أخرى. فإن الربح المتحصل من هذا التكديس ليست له أية فائدة اقتصادية بل قد يؤدي الى وجود مشكلات خطيرة .

وتعادل الميزان التجاري لا ينشأ عن الموازنة بين قيمة الصادرات والواردات فحسب بل هناك أيضا عناصر أخرى غير تبادل البضائع تتدخل في تغيير هذا المركز أو ذاك ، والمثل التقليدي لذلك هو حالة بريطانيا العظمى التي وازنت ميزانها التجاري حتى الحرب العالمية الثانية بعد أن كان به نقص مستديم بواسطة صادراتها غير المربحة ، وأهم هذه الصادرات يتمثل في الخدمات التي تؤديها بريطانيا الى اقتصاديات البلاد الخارجية التي كانت تعملها ، كما تتمثل في رعوس الاموال التي كانت توظفها في الخارج ، فالخدمات التي كانت تؤديها الى اقتصاديات البلاد الخارجية تنحصر في ثلاث فئات أساسية هي : وسائل النقل البحرية والجوية ، وخدمات التأمين خصوصا التأمينات البحرية ، والخدمات المصرفية ، أما فوائد رعوس الاموال فانها تأتي من قروض قصيرة أو طويلة الأجل ، وهذه الصادرات غير للرئية التي أصبحت تقليدية بفضل مباشرة بريطانيا لها بصفة عمالية ، يجب أن يضاف اليها كسب العمل الخاص بالمهاجرين المؤقتين ، وقيمة التنازلات غن الملكية الادبية والفنية (كبراءات الاختراع وحقوق اعادة الطبع والترجمة والاخراج المسرحي والمكاسب التي تحققها الفرق المسرحية المتجولة) والاياردات الناتجة من السائحين الاجانب على أرض الوطن ، وكذلك نفقات الهيئات الأجنبية القائمة على أرض الوطن ، فالسياحة اكسبت فرنسا سنة ١٩٥٨ ربحا من العملات الأجنبية يقدر بمائة وثلاثمستين مليون دولار ، منها ٩١ مليونا في صورة عملة حقيقية للولايات المتحدة الأمريكية ، وقد انفقت الولايات المتحدة سنويا منذ سنة ١٩٤٥ نحو ألف مليون دولار لتمويل متشاتها ومصالحها العسكرية والمدنية في الخارج ، ولا شك أن الصادرات الخفية ، أو غير

الرئية ، لبعض البلاد تعتبر بالنسبة للجانب الآخر وصيدا من الواردات الخفية .

ومع مراعاة هذه البيانات الخاصة التي تتدخل في تحديد التوازن المالى يجب أن نستبدل عبارة الميزان التجارى أو ميزان المبادلات بعبارة أخرى أكثر وضوحا وفهما وهى ميزان الحسابات أو ميزان المدفوعات الدولية .

ثالثا : المشكلات النقدية

ان مسألة ميزان المدفوعات مسألة معقدة بسبب تنوع النقد ، وفى الظروف الحالية : بسبب القيود المفروضة على تبادل وتحويل النقدا .

واسلوب التحويل النقدى يمكن تعريفه بدقة وفقا لوضع مبسط هو وضع السوق الدولية . فى أوائل القرن العشرين ، وهذا الوضع يتميز باستقرار قيمة كل نقد وطنى ، سواء اكان له رصيد ذهبى أم لا ، فتسوية العمليات التجارية الدولية كانت تتم بوساطة المصارف . وفى صورة كمبيالات تقوم المصارف بتركيز الطلبات وتحصل الديون بالعملات الأجنبية فى صورة أرباح بالعملة الأجنبية وشيكات على الخارج بعملات متنوعة تسديدا لطلبات أو لخدمات وغيرها ، فهى إذن تمتلك ديونا بالعملة الأجنبية لدى وكلائها فى الخارج ، وهذه الديون تستعمل فى سداد قيمة الكمبيالات ، فإذا كانت الديون غير كافية طلبت البنوك تغطيتها بالعملة الأجنبية ، وطلبات هذه التغطية المبالغية تؤدي إلى ارتفاع سعر العملة المطلوبة فى البلد الطالب (تغيرات فى أسعار سوق القطن الدولى فتقوم المقاصة فى الأسعار بغرف المقاصة المختلفة) فإذا ظهر مركز مكشوف مزمع من إجراء المقاصة بتصدير كمية من الذهب أو جزء من احتياطي العملات الأجنبية الأخرى المنقولة لمعالجة النقص فى العملة الناقصة أو بالتنازل عن دين (من رموس الأموال الموجودة بالخارج) ان عملة البلد الذى اضطر إلى إجراء هذه التمويلات ، تميل إلى العيوب ، وإذا كانت إحدى العملات الأجنبية غير قابلة للتحويل إلى الذهب ، أو أريدت قصادى التمويل المصروف أو النقدى اتبع نظام المقاصة ، فيقوم البلد المستورد عند تسليم البضاعة بدفع قيمتها بالعملة الوطنية إلى إحدى غرف المقاصة ، وتقوم هذه الغرفة بتمويل مدفوعات المنتجات المصدرة إلى الجهة العكسية ، وعمليات المقاصة تفترض وجود مبادلات ثنائية واتفاقات خاصة بسعر التحويل للعملات الأجنبية ، لكن إذا كان الأمر يتعلق بالنظام الاقتصادى الحر ، فالنقص الناتج

عن عدم تعادل قيم المبادلات بين بلدين تسدد قيمته بالزيادة في الصادرات أو بمعنى آخر تستعمل الزيادة في العملة الاسترلينية أو الفرنكات السويسرية (في النقص الخاص بالدولار) على أن تتم عملية التقليل وفقا لاسثمار السوق الدولية للقطع ويجوز أن تكون بوساطة عمليات بالاجل أو عمليات بالنقد .

وقد كان توقف السوق الدولية للقطع ، بسبب النتائج المالية للحرب العالمية الاولى وعدم الاستقرار النقدي المترتب على الازمة المالية الناتجة من الفقر العام الذي أصاب أوروبا وأصاب عيوب سعر العملة، وقد ترتب على ذلك اتباع وسائل جديدة أولها إنشاء رقابة على النقد ومهمتها العمل على إيجاد توازن للدفعات وعدم منح المستوردين عملات أجنبية الا بقدر ما يلزم منها للتصدير ؛ وهذه الرقابة تباشرها مكاتب عامة تحدد سعر القطع وتقوم فعلا بتسوية كل مبادلات النقد مع الخارج . والعامل الآخر في توقف السوق الدولية للقطع هو عدم قابلية بعض العملات للتحويل . وهذا نتج عنه قيام مناطق نقدية منفصلة انفصالا تاما بعضها عن بعض ، ولا يمكن بأية حال إجراء مبادلات الا على أساس إعادة استعمال العملات الأجنبية المتحصل عليها بوساطة مبيعات أو قروض ، كمنطقة الاسترليني ، ومنطقة الدولار ، ومنطقة الاتحاد الأوربي للدفعات . . الخ . . .

فالتغيرات التمسفية للقيم الاتفاقية تؤثر على شروط وحجم المبادلات بين البلاد التابعة لمنطقة نقدية واحدة وبين مختلف المناطق النقدية ، إذ أن انخفاض سعر العملة يعني تحسن قيمة النقد الوطني بالنسبة للعملات الأجنبية ، ويعني انخفاضا فوريا لكافة الأئمان مقدرة بالعملات الأجنبية والعكس بالعكس ، فالهبوط اذن يقوم بدور المنشط للصادرات وبدور « الفرمة » للواردات ، فهو الذي يتسبب في وجود « الطلبيات » ويجلب السائحين الأجانب ويحفزهم على الشراء ، وبناء عليه يزيد في حجم محفظة العملات الأجنبية ، وهو على العكس يرفع سعر المنتجات الأجنبية في السوق الداخلية ، ويرفع مع طول الزمن ثمن المصنوعات ، فهو لذلك عامل مؤثر في الزمن القصير .

وتوقف سوق النقد الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يتمثل واقعه في أن العالم قد انقسم الى أربع مجموعات رئيسية هي : منطقة الدولار التي تمثلها الولايات المتحدة الاميركية التي تملك 70٪ من رصيده الذهب في العالم (باستبعاد الاتحاد السوفييتي) ومختلف بلاد أمريكا (وهذا

المركز يتغير بين سنة وأخرى) . ومنطقة الاسترلينى التى تحتل بريطانيا
تُحظر مرتبة فيها ، ويسلخ فيها الكومنولث عدا . كندا ، تتم المبادلات فيما
بينهما وفقا لاتفاقيات ثنائية ، يضاف الى هذا بعض البلاد الأخرى نخص
منها بالذكر العراق ومنطقة المنظمة الاقتصادية لاوربا (لا تدخل فيها
بريطانيا العظمى) التى تشمل كل أوربا الغربية (عدا سويسرا) يرتبط
بها الاتحاد الفرنسى ومجموعة بلاد شرق أوربا والاتحاد السوفيتى والصين ،
أما البلاد العديدة الأخرى التى لا ترتبط بمنطقة نقدية معينة أو
التي تنتقل من قطعة الى أخرى حسب الظروف فإن معادلاتها تتم
باتفاقيات ثنائية على قروض لتمويل الواردات ولإجراء عملية المقاصة
ويقوم صندوق النقد الدولى بدور غرفة المقاصة ، غير أن أحجام الاتحاد
السوفيتى ، والحرية التى يمارسها بعض الأعضاء فى عملية خفض سعر
العملة ، جعل دور الصندوق سوريا بحثا .. والمنطقة الحرة تشمل فى
الواقع قطاعا نقديا متنوعا تكون فيه قيمة كل نقد متغير وفقا للاتجاهات
والقرارات التى تتخذها كل دولة ، هذا وطريقة المبادلات التى أشرنا
إليها عند الكلام عن السوق الدولية فى مستهل القرن العشرين تنطبق على
العمليات التى تجرى فى داخل كل منطقة نقدية ، مع عدم الإخلال بقيام
الرقابة على النقد . ومن الجائز أن يملك بلد ما فائضا فى ميزانه النقدي
فى أوربا دون أن يفيد ذلك فى الحد من النقص فى الدولار أو الاسترلينى
أو فى حل الأرباك الناشئ عن ذلك ، فهذا الوضع يجعل التجارة محصورة
فى منطقة معينة ، فالنقص فى العملات لا يمكن علاجه بين المناطق النقدية
المختلفة إلا بزيادة الصادرات (وهنا تقوم مشكلة الأسعار ، إذ أن خفض
سعر العملة قد يكون وسيلة مؤقتة من وسائل حل هذه العقبة) أو عن
طريق قروض من الدولة صاحبة العملة التى تنقص للدولة المقترضة .

أما العلاقات التجارية بين البلاد الرأسمالية وبين البلاد الاشتراكية
فتحكمها اعتبارات سياسية ، فإن التعامل الذى ارتبطت به البلاد التى
يجمعها حلف الاطلنطى ، ويمقتضاه يمنع بيع أية منتجات ذات طابع
استراتيجى ، أدت فى الواقع الى وقف كامل تقريبا للمبادلات بين أمريكا
وأوربا الغربية من ناحية (فيما عدا سويسرا) وبين الجمهوريات الشعبية
والإتحاد السوفيتى من ناحية أخرى ، لأن التجارة التى تجرى بين هذه
البلاد الأخيرة وبين الدول المستقلة عن حلف الاطلنطى تنظمها اتفاقات
ثنائية تتضمن فتح اعتمادات متبادلة وعملية مقاصة حسابية مستهمة
من الطرق المثبتة فى غرف المقاصة ، أما المبادلات بين الجمهوريات
الشعبية وبين الإتحاد السوفيتى فإنها تتم بوسائل ستكون موضع

دراسة خاصة فيما بعد ، وتباشر رقابة النقد وعدم قابلية العملة للتحويل
حفظا عاما على التجارة الخارجية طبقا للاساليب الجديدة التي تتدخل
مع الاساليب القديمة في التحديد النوعى او الجغرافى للتجارة الخارجية
مع التعريف الجمرى والاسس التقليدية للسياسة التجارية .

رابعاً : السياسة الجمرية والسياسة التجارية

ان توقف السوق الدولية للمواد الاولية وللمنتجات المصنوعة لم
ينشأ فقط من سوق النقد الدولى ، فانه من قبل تجزئة هذه السوق
قضى تباين المصالح بين الدول على التبادل الحر وعاد الى الانزواء داخل
الانسوار الاقتصادية التقليدية في صورة حماية تختلف شدتها ، وكل
تعاض يتم عن ذلك بين الدول - خصوصا الذى حدث داخل كل دولة
بين المصالح النقابية والمهنية - انتهى الى اتفاقات تتفاوت حدتها ، منها
ما يسمح بدخول المنتجات الخارجية التى تحقق مصلح قطاعات الانتاج
الوطنية التى تقضى المصلحة بحمايتها من المنافسة ، ومنها ما يعتبر
اتفاقات اقليمية تجمع عدة دول تهدف الى تعاون اقتصادى عام ، او
اجراء مبادلات بعضها .

والاداة الاولى لهذا التنظيم للتجارة الخارجية هي السياسة
الجمركية ، التى تتميز بمحاولة خلق موارد للخزانة العامة ، والمساهمة
فى الاستقرار النقدى للدولة . والتعريف الجمرى تسمح بتحقيق التوازن
بين اسعار المنتجات المستوردة واسعار المنتجات الوطنية المهددة بالمنافسة
الخارجية . فهى لذلك تسمح بالمحافظة على الانتاج القومى ، بل تسمح
كذلك بتنميته او بانتاج قومى معين فى حى الحواجز الجمرية ، فهى
تؤثر بوساطة رفع الاسعار فى خفض الاستهلاك ، فاذا بوشرت الحماية
الجمركية بطريقة منظمة كاملة ادت ، عن طريق الانتاج القومى والحد من
المشتريات ، الى خفض التجارة الخارجية الى اقصى حد وجعلها فى ايسر
صورة (وجعل المبادلات فى حدود التبادل الذى لا غنى عنه فنيا) وهى
الاكتفاء الذاتى .

والتعريف الجمرى التى تضمها دولة ما فتجعل الدول الاخرى
تعاملها معاملة المثل بشأن منتجاتها ، تعتبر تعريف ذات حدين ، لانها
تثير الكثير من المصالح التى تنمو داخل الحمائيات المتبادلة

وقد تكون هذه الحماية جزئية اذا كان المقصود منها حماية نوع أو مجموعة معينة من المنتجات ، أو تهدف الى الحد من منافسة بلد معين أو مجموعة من البلاد ، والحالة الأولى هي حالة السياسة الجمركية الفرنسية الخاصة بواردات سكر القصب لضمان مصالح المنتجين الوطنيين لسكر البنجر ، والصورة المتطورة للنظام الثانى هي تكوين اتحادات جمركية تمنح حرية التبادل الجمركى لعدد قليل من الدول المشتركة اقتصاديا فيما بينها محتفظة بالحماية الجمركية قبل سائر الدول الاخرى ، والصور المادية أو العملية القائمة متباينة جدا ، فهناك الاتحاد الجمركى. الامبراطورى الذى يهدف الى ادخال السوق القومية فى السوق الامبراطورية الأوسع ، والاتفاقات الصناعية الاقليمية أو المتعددة الاطراف. « كالبينلوكس » والاتفاق الفرنسى الايطالى ، وسوق الفحم والحديد الاوربية المشتركة ذات الامتداد الخاص والاحكام التنظيمية المتباينة ، وشرط الدولة الأكثر رعاية الذى يمنح بشرط التبادل لطرف يتعهد بأن يتبع الاجراءات نفسها ، وهى الانتفاع بالتمريفات الأقل سعرا .

ولا شك ان الحواجز والاتفاقات الجمركية لها آثار هامة على التوجيه والتحديد الجغرافى للمبادلات ، وكذلك على تطور الانتاج فى البلد صاحب الشأن ، والاداة الثانية فى رقابة الصادرات والواردات هي طريقة الحصص التى تلتخص فى تحديد تسويق المنتجات أو سلع معينة من حيث الكم ، وتطبيق نظام الحصص عند الدخول يضمن تصريف الانتاج القومى الذى لا يصل الى مستوى الحاجيات . وليس من الناحية النظرية أى تأثير على الاسعار لكن الضمان الذى يعطى لتصريف الانتاج القومى يعادل تحرر هذا الانتاج من اثر المنافسة ، أما تطبيق نظام الحصص عند الخروج ، بالصورة التى يوشح بها فى سوق المطاط أو سوق النحاس فيما بين الحريين العالميتين ، فقد كان الغرض منه تجنب هبوط الاسعار الناتج عن الزيادة فى العرض لانه قد يصل الى درجة انعدام الربح ، ونظام الحصص أسهل فى التطبيق عند الدخول ، لانه لا يستلزم سوى قرار ثنائى من الجانبين ، فى حين أن تطبيقه عند الخروج يفترض معه وجود اتفاق بين كافة المنتجين الذين يوسعهم تقديم البضاعة نفسها للسوق ، والا انتهزت دول أخرى ثبات الاسعار بسبب تطبيق نظام الحصص وتصريف سلمها دون تحديد ما ، الى أن تقوم أزمة تضخم فى السوق تنتهى باتخاذ عام فى مستوى الاسعار . والمثال على ذلك أنه فى المدة بين سنة ١٩٢٠ و ١٩٤٠ تطورت اسواق المطاط والنحاس المشابهة كما تطورت سوق السكر . وعلى الرغم من المحاولات المتكررة لتجديد

الاتفاقات الخاصة بتحديد الانتاج والتسويق بواسطة عقود تورات دولية تضم ممثلين لدوى المصاححة فان نظام الحصص المطبق على المنتجات الأساسية لم يكن له الا اثر قصير المدى ، ومهما يكن من امر فان من الضروري مراعاة ذلك عند شرح التوزيع الجغرافى للانتاج والعرض فى العالم فى وقت معين .

والطريق الثالث للتاثير على التجارة الخارجية هو منح تسهيلات لصادرات الدول ، وهذه التسهيلات قد تكون فى شكل امتيازات ائتمانية بحتة ممنوحة للمصدرين ، وقد تكون منحاً تشجيعية للتصدير تستقطع من الميزانية القومية للدولة ، وتسمح بخفض اثمان المنتجات المصدرة . رئيسي تصريف هذه المنتجات فى السوق العالمية حتى لو كان ثمن تكلفتها عالياً ، وان أقصى صورة متطرفة لهذا النظام هى نظام الاغراق Dumping . ويتمثل هذا النظام فى تحديد اثمان صورية لسلمة معينة لامكان عرضها فى الخارج بشمن اقل من ثمن التكلفة وبأقل من الاسعار العالمية ولكى يمكن ادراك التغيرات الكمية والنوعية والجغرافية للمبادلات التجارية فى مدى اللاتين السنة الاخيرة يتعين علينا أن ندرس موقف كل دولة من الدول بشأن التخطيط التجارى حيال القرارات والعقود التى تنصب على المنتجات الخاصة ، وما هو حقيقى بالنسبة للتطور التاريخى للمبادلات التجارية يعتبر تحقيقاً كذلك بالنسبة للتكوين والبناء الجغرافى للتجارة الدولية فى لحظة معينة بالذات ، ولا تتيسر لنا الآن تحليل العناصر الدائمة . التغير للاتجاه التجارى ، لكنه من المفيد أن نذكر بأنجاز بعض المحاولات التى بدلت لتنظيم التجارة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الاولى . ومن غير الممكن فصل السياسة التجارية عن السياسة النقدية ، لان انهيار السوق الدولية بعد الحرب العالمية الاولى التى اصبحت منذ نهاية القرن التاسع عشر وعادت الى مختلف صور الحماية ، تصدرها الاجراءات الجمركية وامشاكلها والخروج على قاعدة الذهب وامصاحب ذلك من اقامة رقابة نقدية فى كثير من البلاد ، فانه فى حين قررت كل من بريطانيا سنة ١٩٣١ ، والولايات المتحدة سنة ١٩٣٣ ، وإيطاليا سنة ١٩٣٤ ، وبلجيكا سنة ١٩٣٥ ، وفرنسا وسويسرا وهولنده وتشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٣٦ ، الخروج على قاعدة الذهب نرى أن ألمانيا وبلاد البلطيق وأوروبا الوسطى ، واسبانيا ، وأمريكا اللاتينية ، قد اقامت نظاماً للرقابة على النقد فى حين اقيم نظام معقد متغير هو نظام الحماية عن طريق التعرفة الجمركية ، وزيادة الضريبة على الواردات جنباً الى جنب مع النظامين المشار اليهما فى جميع البلاد التى تمارس التجارة الدولية ، وقد اتخذت اجراءات لعلاج ذلك فى صورة اتفاقات اقليمية أبرمت فيما بين سنة ١٩٢٩

و١٩٣٥ بين بلجيكا ولكسمبورج ، والاتفاق الذى أبزم فى مؤتمر أوسلو سنة ١٩٣٠ بين البلاد الاسكندنافية ، والمؤتمرات الامريكية التى انتهت بمقد اتفاق بين الولايات المتحدة وكوبا وبينها وبين بلاد أمريكا اللاتينية فى مؤتمر « مونتفيدو » « وبونس ايرس » ومؤتمرات ليما فى سنوات ١٩٣٣ ، ١٩٣٦ ، ١٩٣٨ التى صدر فيها التصريح الثلاثى بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا (سنة ١٩٣٦) وقد شجعت الازمة على اتخاذ اجراءات الحماية وعلى محاولات التنظيم الاقليمى .

اما الاحداث الرئيسية عقب الحرب العالمية الثانية ، فقد كانت السيطرة المالية والاقتصادية للولايات المتحدة ، وانتشار الاقتصاد الاشتراكى فى أوروبا وفى آسيا .

ان الفرض من انشاء البنك الدولى للمدفوعات فى حدود اتفاقيات « بریتون وودز » ينحصر فى تسهيل المبادلات من الناحية المالية - وفى ٢٤ من مارس سنة ١٩٤٨ تم التوقيع بعد مفاوضات طويلة « بهافانا » على ميثاق دولى للتجارة والعمل ، يهدف الى تحقيق تنظيم للتجارة والعمل على الصعيد الدولى ، وأدرج هذا الميثاق فى برنامجه مايلى : زيادة الدخل الحقيقى والطلب الفعلى لكل بلد ، وتضيق البلاد المتخلفة ، وتبسيط التعاون الاقتصادى ، ومنح كل أمة تيسيرات للحصول على المواد الخام ، وإزالة العقبات القائمة فى سبيل التجارة والقضاء على التفرقة التجارية (تطبيقا لميثاق الامم المتحدة) فكان ذلك فى الواقع بمثابة تأكيد افلاطونى لمبادئ تحلت منها تدريجيا الدول صاحبة الشأن ، فالعامل الأساسى لايزال هو السيطرة المالية والاقتصادية للولايات المتحدة والمحاولات التنظيمية والاقليمية للاقتصاد فى أوروبا الغربية على وجه الخصوص ، ثم تكوين سوق ثانية على مستوى القارة بين الجمهوريات الشعبية فى أوروبا وآسيا والاتحاد السوفيتى ، لأن سيطرة الولايات المتحدة تتضمن امتلاك وسائل التأثير الدولية ذات المفعول القوى ، اذ المقدرة المالية للولايات المتحدة (توازى ثلاثة أضعاف الرصيد المعدنى للبلاد الرأسمالية) تجعل منها البلد المقرضة التى تمول الحركات التجارية بل تجعلها أكثر البلاد استعدادا من الناحية الفنية للانتاج الصناعى الضخم قليل التكاليف بالنسبة لغيره ، والولايات المتحدة فى حاجة الى تنشيط التجارة وهى تملك وسائل هذا التنشيط مع البلاد التى تشتترى فائض انتاجها الخام والمصنع ، وبمقدورها أن تنازع هذه البلاد فى المواد الخام الاساسية وبخاصة المنتجات النادرة والضرورية ، وأن تستغنى عن المنتجات التامة الصنع .

وهما تقسم يستنتج أن التجارة بين أوروبا وأمريكا تقسم على منح القروض الأمريكية لأن السوق المشوبة بالنقص ، القائمة والمفتوحة على خصائصها للمنتجات الخام والمصنعة الواردة من الولايات المتحدة ، لا يقابلها في الولايات المتحدة نفسها سوق يمكن أن تمتص المنتجات الأوروبية ، فالنقص الفنى الأمريكى وإمكانيات أمريكا المالية تجعل منها منافساً يصعب التغلب عليه ، سواء في السوق الداخلية التي تخضع للعقود الثنائية ، أو في سوق المنافسة الدولية . وأمريكا مضطرة ، لكي تبيع منتجاتها ، إلى أن تقدم قروضاً مقابل ذلك ، ويتمين على أوروبا أن تدفع مشترياتها بالعملة الوطنية لصندوق « ميمد » لا تكتسب حساباته صفة السيولة إلا بعد أخذ رأى إحدى المنظمات الخاصة ، فقبة الدولار هي إحدى الخصائص المزمنة في التجارة بين أمريكا وأوروبا .

الخامس : تنظيم سوق أوروبية غربية

كفلاج لهذا النقص الدائم في التجارة عبر الاطلانطيقية اقترح تنظيم سوق حرة للمبادلات بين البلاد الأوروبية ، وذلك لتبسيط العلاقات التجارية بين بلاد المنظمة الاقتصادية لوسط أوروبا (Q. E. C. E.) وطبقت على التوالي ثلاث قواعد بين الأطراف المتعددة لهذا التنظيم فجعل له اختصاص محدد ونطاق جغرافى خاص ، وهو يضم الجماعة الأوروبية لتجارة الصليب ، والسوق المشتركة ، والمنطقة الصغيرة للتبادل الحر . أما الجماعة الأوروبية لتجارة الصليب فكانت لاتبشر سوى المبادلات الخاصة بصناعة الصلب ، ومع ذلك فانشاء هذه الهيئة أدى إلى قيام مشكلات صعبة ، وبخاصة فيما يتعلق بالتوفيق بين الاقتصاد الوطنى والاقلينى وبين المنافسة الحرة في سوق الفحم والكوك وركاز الحديد والزهر والصلب (كإغلاق المناجم Marginales القليلة الاهمية ، وتعديل سعر الصلب) وتنظيم وسائل جديدة للنقل ، واعداد نهر الموزل للملاحة وغيرها) ففي ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٧ تقرر بمقتضى معاهدة روما اقامة « الجماعة الاقتصادية الأوروبية » التي بدأ تدخلها في الاحداث الدولية يظهر بوضوح في اول يناير سنة ١٩٥٨ باسم « السوق الأوروبية المشتركة » وهي اتحاد جمركى أخذ يتحقق تدريجياً ، وتنظيم اجمالى للمبادلات تضمنه مؤسسات تعمل على المستوى الوطنى وتجمع هذه السوق فرنسا ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، وإيطاليا ، وهولنده ،

واتحاد بلجيكا ولكسمبورج ، وهى البلاد الاعضاء فى الجماعة الاوربية
 لتجارة الصلب ، ويجوز لبلاد ماوراء البحار التى احتفظت بعلاقتها مع
 البلد « الأم » أن تدخل اعضاء فى هذه المنظمة ، وفى سنة ١٩٥٥ كانت
 قيمة تجارة البلاد التى كانت تزعم الدخول فى السوق المشتركة تتردد
 بين ٦ ٪ ، ٧ ٪ $\frac{1}{10}$ من قيمة تجارة بلاد الاقتصاد الحر وهذا يجعل
 منها « عميلا » هاما فى السوق الدولية ، فتسبب تجارة فرنسا الخارجية
 مثلا مع الدول الاعضاء فى السوق المشتركة تتردد بين ٢٠ ، ٢٥ ٪ من
 مجموع تجارتها ، وهذه النسبة تعتبر كافية لجعل انشاء الجماعة
 الاقتصادية الاوربية ذا أثر على قطاعات الانتاج المتخلفة ، وتحتم اجراء
 تعديلات فى المؤسسات والنشاط الاقليمى . ولاشك أن قيام هذه
 الجماعة هو الذى جعل بلاد شمال أوروبا فى عزلة ، ثم تكون بحفز شديد
 اتحاد جمركى آخر سنة ١٩٦٠ أطلق عليه اسم المنطقة الصغرى للتبادل
 الحر ، واسمها الرسمى « الجمعية الاوربية للتبادل الحر » أو « أوروبا
 الدول النسيج » وهو التعبير المقابل « لأوروبا الدول الست » . وهى
 الجماعة الاقتصادية الاوربية ، والاعضاء السبعة هم : بريطانيا العظمى
 والدانمرك ، والنرويج ، والسويد ، والنمسا ، وسويسرا ، والبرتغال .
 وجمعية أوروبا للتبادل الحر تعتبر أكثر مرونة من الجماعة الاوربية
 الاقتصادية للدول الست ، لأنها تنتظم دولا قررت اقامة تبادل تجارى
 حر ليس الا ، مع احتفاظ كل دولة باستقلالها التجارى الذاتى ،
 فلا يعتبر ذلك اذن شكلا آخر للسوق المشتركة . ان الجماعة الاوربية
 الاقتصادية والجمعية الاوربية للتبادل الحر ، وان كانتا لهما تكوين مختلف
 فانهما تتلاقيان داخل منظمة جديدة وريثة للمنظمة الاقتصادية لأوروبا
 (O. B. C. B.) والمنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية (O. B. G. D.)
 التى انشئت سنة ١٩٦٠ وتضم مصالح نحو ٣٢٦ مليوناً من السكان ،
 وتتصل بوساطة بعض أعضاء مجلس ادارتها بالولايات المتحدة وكندا
 (تمثل الجماعة الاقتصادية الاوربية ١٢٧ مليوناً النسبة كما تمثل جمعية
 أوروبا للتبادل الحر A. B. L. B. مليوناً) النسبة أما البلاد الأخرى
 الامضاء فى المنظمة الاوربية للتعاون والتنمية ، وهى ايرلندا ، وايسلاند
 واليونان ، وتركيا ، واسبانيا ، فتمثل ٦٨ مليوناً النسبة) الا أن المنظمة
 الاوربية للتعاون والتنمية لا تزال فى الغالب منظمة صورية ، أما المنظمتان
 الفعليتان فهما الجماعة الاقتصادية الاوربية ، والجمعية الاوربية
 للتبادل الحر ، وهما مع ذلك منفصلتان فى جوهرهما بل مختلفتان .

الباب الثالث

التجارة في ظل الاقتصاديات الواجهة

يرجع الانهيار التدريجي للسوق العالمية ، بالصورة التي حدثت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، الى عاملين مختلفين ، أولهما : الاجراءات الخاصة بالتطوير الداخلي لهذه السوق ، وقد سبق شرحها ، وثانيهما . . ظهور ظروف جديدة للتبادل بسبب اختلاف البناء الاقتصادي ، وفيما بين الحربين العالميتين كان الاتحاد السوفيتي هو البلد الوحيد الذي استطاع الملاعة بين تجارته الخارجية وتكوينه الاقتصادي وبين الاحتمالات المرتفعة من موقف سائر الدول حياله ، لأن قيام الاتحاد السوفيتي ذى الطابع الاقتصادي المختلف عن سائر البلاد هو الذى خلق من وجهة نظر تحليل مختلف الوسائل الاقتصادية المشكلة الوحيدة الخاصة بتنظيم التبادل بينه وبين سائر العالم .

اما فيما بعد الحرب العالمية الثانية فقد سارت بعض الدول والجمهوريات الشعبية الاوربية الست وهى : بولونيا ، وتشيكوسلوفاكيا والمجر ، ورومانيا ، والبنيا ، وبلغاريا ، وجمهوريات آسيا الشعبية وهى الصين ، ومنغوليا الخارجية ، وكوريا الشمالية فى الاتجاه نفسه ، وعلى اثر ذلك زادت المشكلة تعقيدا ، فقامت فى العالم سوقان جغرافيتان يختلف تكوينهما هما : سوق البلاد ذات النظام الرأسمالى ، وسوق البلاد ذات النظام الاشتراكي ، كما قام نوعان من تجارة المبادلات بين البلاد ذات البناء الاقتصادي الواحد ، أى بين الاتحاد السوفيتي والجمهوريات الشعبية ، وبين مثيلاتها من الجمهوريات الشعبية وتجارة التبادل بين البلاد الاشتراكية والبلاد الرأسمالية ، ويشترك هذان النوعان فى عامل واحد ، هو اخضاع الوسائل التجارية للتخطيط القومى العام المتصل بالانتاج والتوزيع والنقد والاتمان والمبادلات .

أولا - دور التجارة الخارجية في الاقتصاد :

يرى الاستاذ بتلهيم BETTELHEM من ناحية التحليل النظرى وجود احتمالين ، أولهما : وجود «اقتصاد الاكتفاء الذاتى النسبى» أو التخطيط بقصد ضمان اشباع الحاجات الى اقصى حد مستطاع بتنمية الإنتاج القومى ، ولا تلعب التجارة الخارجية فى هذه الحالة سوى دور ضئيل هو دور النابع للإنتاج ، اذ انها تقوم فقط بسد النقص الدائم أو المؤقت فى الإنتاج بالنسبة للحاجات ، أما الاحتمال الثانى : فهو وجود اقتصاد متخصص فى انواع معينة من الإنتاج ، ويفترض فيها وجود تنظيم دولى تكملى ، فالتجارة الخارجية فى هذه الحالة تلعب الدور الاول فى التخطيط القومى ، واتساع رقعة البلاد يستلزم تنبؤات عن تطور حالة البلاد : فالاتحاد السوفيتى مثلا ، وهو يملك امكانيات مادية تكفى لتغطية حاجاته باستعمال موارده الخاصة ، يستطيع أن يضمن النمو لنفسه دون حاجة للتجارة الخارجية ، وعلى العكس من ذلك نجد أن البلد الصغير ، ذا الكفايات الطبيعية المتخصصة ، يشعر بحاجة ملحة الى التجارة الخارجية لرفع طاقة الإنتاج ومستوى الاستهلاك ، وفى الحالة الثانية نجد أن الاعتبار الخاص بسعر التكلفة للمنتجات ، اذا قورن بالأسعار الخارجية ، ظهر أن له أهمية أكبر منه فى الحالة الأولى ، ومن الناحية التاريخية نرى أن تجارة الاتحاد السوفيتى الخارجية تمتشى مع التعريف الأول ، وذلك حتى الحرب العالمية الثانية - فانشاء السوق الدولية للاقتصاديات الاشتراكية ودخول بعض البلاد الصغيرة فى مجموعة البلاد ذات الاقتصاد المخطط تجعل لكل بلد الآن الخيار بين أى من هذين النمطين من أنماط التجارة الخارجية ، ومع ذلك لا يوجد ضمن البلاد المشار إليها أى بلد له الآن اقتصاد متخصص ، وهو الذى يعتبر أساس التبادل الكمى والتئوى الهام ، ويوافق النمط الثانى للتجارة الخارجية التى صورت فى الأطار النظرى وأن الحقائق التجارية الحالية ليست سوى وسط بين الفئتين النظريتين السابق الإشارة إليهما .

وفى فترة التجهيز والبناء الاقتصادى تطفى الاعتبارات الخاصة بالحاجات على الاعتبارات الخاصة بالامكانيات ، والعمل الاساسى لتحقيق الخطة هو الاستيراد . والمهم هو أن نضمن للاقتصاد القومى المواد الأولية والمنتجات الاستهلاكية الاساسية التى تنقصه ، وادوات التجهيز والبراءات التى تسهل تحقيق الانشاءات والصناعات المنزجة

في الخطة . ويمكن من طريق القيام بعولمة دقيقة للظروف الاقتصادية القومية والدولية ، تعريف المنتجات بأنها التي يمكن ايجادها كفاً في بأقل قدر من النفقات أو المضايقات ، والتي يمكن ان نجد لها مشترين في الخارج بأسعار مربحة ، وقد تمكن الاتحاد السوفيتي ، فيما بين الحريين (العالميتين) ، من دفع ثمن مشترياته من السوق الخارجية بتصدير منجنيز جورجيا ، والجلود والفراء والأخشاب وكافة المنتجات التي يمكن انتاجها بكميات كبيرة ، واستعمل الاتحاد السوفيتي كذلك على نطاق واسع ، الواردات المستترة بتنظيم السياحة وتجميع العملة في الحيوانات المخصصة للزائرين الاجانب (حوانات نورجسن حتى سنة ١٩٣٥) ان القدرة الشرائية التي اكتسبت بهذه الطريقة في السوق الدولية قد استعملت في تسعير ثمن الواردات الفعلية والخدمات (كالبرامات واقامة الفنيين الاجانب في بداية فترة التجهيز الصناعي) ان التطور الاقتصادي والفني في الاتحاد السوفيتي من ناحية ، وتكوين السوق الدولية من أعضاء ذوي اقتصاد مخطط من ناحية أخرى ، قد غير هذه الأوضاع الإجمالية تغييراً تامة .

فقد تروى على ازدياد انتاج الاتحاد السوفيتي وتنوعه أول التمديدات البومية في تجارته الخارجية ، وكانت طبيعة المنتجات المتبادلة مختلفة جداً سنة ١٩٣٨ عما كانت عليه منذ ست سنوات مضت ، فبالنسبة للواردات قلت المنتجات والآلات المصنوعة في حين حلت المواد الأولية الخاصة محل المواد الأولية العادية ، وفي الصادرات حلت المنتجات نصف المصنوعة ، أو المصنوعة محل المنتجات الخام ، لان النوع السريع للصناعات الاساسية والانشاءات منذ الحرب العالمية الثانية يسر تصدير أدوات ميكانيكية (تركيبات مصنوعة كاجزاء المصانع من كل نوع ، ومهمات استغلال المناجم ومهمات النقل والجرارات والآلات الزراعية وغيرها) بكميات كبيرة كما تغيرت في الوقت نفسه ظروف المبادلات .

ان الجمهوريات الشعبية ، باستثناء تشيكوسلوفاكيا ، بلاد غير صناعية ، ولم تبدأ في تصنيع نفسها الا منذ بضع سنوات ، وهي في حاجة كبيرة الى أدوات انتاجية ، ولا تملك كل واحدة منها الا جزءاً من السلع الانتاجية التي لأغنى عنها لتشغيل الصناعات الصغيرة التي تنشئها ، وفي مقابل ذلك يمكن كل من تملك مصدراً أو أكثر من مصادر الانتاج (السلع الانتاجية أو مصنوعات خاصة) ان تكون صادرات

مثل الفحم ، ومصنوعات أخرى متنوعة لبولونيا ، واليوكسيد ، والمنتجات الزراعية والمنتجات الصناعية للمجر ، وكل دولة تنظم اقتصادها تبعاً للمبادلات الضرورية والممكنة ، ومن ناحية أخرى فإنه لكي يمكن التخفيف من الجهد الذي تستلزمه المقاصة بين الواردات الضرورية يجب ألا تخفض المشتريات في القطاعات التي يمكن إجراء ذلك التخفيض فيها عن طريق تعبئة موارد قومية جديدة (مثل قطن المجر) أو المنتجات البديلة .

ويتضح كما تقدم أنه يمكن إجراء اتفاقات تجارية تكميلية بسهولة بين الجمهوريات الشعبية والاتحاد السوفيتي ذي النمو الصناعي المتقدم وذو الموارد المتنوعة والاحتياجات الاستهلاكية المتعددة ، وهذه الاتفاقات تقوم على عدم تعادل النمو الفني والاقتصادي بين المتعاقدين ، وعلى تعدد الاحتياجات الاقتصادية المتقدمة (كالمبادلات من الاقتصاديات الصناعية المتنوعة : بين الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا مثلاً) لكنه يمكن إيجاد حل للمشاكل التجارية لكل بلد من هذه البلاد مستقلاً من التخطيطات الاقتصادية المختلفة في كل منها ، ويجوز لأجهزة الدولة ، الخاصة بالتجارة الخارجية ، أن تبحث عن إرضاء المطالب القومية بطريق تنظيم التبادل مع البلاد الرأسمالية كذلك . أن اتساع النطاق الجغرافي للتجارة الخارجية يتيح لهذه البلاد إمكان تعدد الاتفاقات وزيادة التسهيلات من حيث الكم والنوع لشراء المنتجات الضرورية لها ، فإذا كان التنظيم الأساسي للتجارة يقوم على قاعدة ثابتة فإن الوسائل والإجراءات تختلف تبعاً للبناء الاقتصادي لكل طرف من الأطراف .

ثانياً - المنشآت التجارية وظائفها :

لقد اتضحت لنا دقة الأساليب الأساسية للتجارة الخارجية في الاقتصاد الموجه ابتداء من سنة ١٩١٨ ، ومن هذه التجربة استلهمت الجمهوريات الشعبية أساليب تنظيم التجارة الخارجية .

وتنظيم التجارة الخارجية يقوم على نظام الاحتكار ، فكل المبادلات يسير تحديدها ورقابتها بمعرفة وزارة التجارة الخارجية في كل دولة ، وهي تملك ، لتنفيذ ذلك إدارات متخصصة يوكل إليها تطبيق المبيعات والمشتريات كل منها لفئة معينة من المنتجات ، وتقوم تلك الإدارات بالتعاقد مع الأطراف الأجنبية عن طريق وكالاتها الموجودة في مختلف البلاد (الوكالات التجارية) وهذه الإدارات القومية تسمى المكاتب

المركزية ، وهى التى تقوم بالوساطة بين المشتريين فى الداخل الذين يبلغونها عن احتياجاتهم والموردين بالخارج ، وهم الذين يتقدمون اليها بعروضهم إما مباشرة أو بوساطة الممثلين التجاريين لها ، وعلى عكس ذلك نجد مهمة هذه المكاتب هى اعلام الاجانب بإمكانيات الدولة عن المنتجات القومية القابلة للتصدير ، وعن خفض سعر السلع المعروضة وعمليات دراسة الاسواق واللعاية التجارية وغير ذلك ، وهذه المكاتب تنظم على اساس التخصص المهنى أو الاختصاص من قطاع معين من السوق : كمكتب الفحم فى بولندا ، ومكاتب الحديد والصلب ، ومكاتب منتجات الغزل ، ومكاتب منتجات الخزف وغيرها ، وفى بعض الحالات تضم المكاتب جميع وسائل المبادلات الخاصة بجزء معين من العالم ، ويدخل فى اختصاص مكاتب واحد اختصاصاته لمواجهة الظروف الخاصة بالمبادلات (كمكاتب التجارة بين الاتحاد السوفيتى وبلاد الشرق) .

والمكاتب على اختلافها ، شأنها فى ذلك شأن مكاتب التمثيل التجارى وبالرغم مما لها من استقلال ذاتى واسع التنفيذ ، فانها لا تملك سلطة حافزة وكافية ، فهذه السلطة تعتبر ملكا لوزارة التجارة الخارجية التى تدخل فى اختصاصها مباشرة تلك السلطة باعتبارها أحد أجهزة التخطيط العام ، وإن كل خطة تتضمن تقديرا معيناً عن السلع المتيسر تصديرها وعن حاجة الاستيراد فى مدة معينة ، ثم عن كل جزء من هذه المدة وهذا التقدير يحدد الاطار العام لتنظيم التجارة الخارجية لأجل طويل ، لكن هذا الاطار ليس جامدا ، ويحكم تعريفه تخضع التجارة الخارجية لمجموعتين من المؤثرات هى التنبؤات الخاصة بالسوق الداخلية والتنبؤات التى تستخلص من السوق الخارجية ، فمن ناحية نجد أن التذبذبات فى كميات العرض والطلب واختلاف مستوى الاسعار أو ملاءمة الاحتمالات لظروف تنفيذ الخطة من اختصاص الادارات المركزية للتخطيط التابعة لمختلف الادارات التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، ومن ناحية أخرى نجد أن اختصاص وزارة التجارة الخارجية أن تسجل بدقة الاتجاهات والتغيرات التى تحدث فى الأسواق الخارجية وبخاصة اذا تمت المبادلات على أساس اتفاقات قصيرة الاجل أو اتفاقات ودية ، وتقوم وزارة التجارة الخارجية بتحقيق التوازن المخطط للميزان الحسابى بطريق تحديد سعر تكلفة الواردات المراقبة والايروادات الناتجة من الصادرات تبعاً للاسعار الخارجية ، ويتم هذا الحساب على أساس سعر اتفاقى خاص بتحويلات العملة من شأنه تيسر اعداد الميزانية . وابتداء من الرقابة الحسابية الدورية يجرى تصحيح فاعلية وحيوية

تنبؤات المبادلات تبعاً لظروف السوق ، وأن من اختصاص المكاتب المركزية ، ومكاتب التمثيل التجارى ، القيام بعمليات التوافق الضرورية وتقوم المكاتب المركزية بالتعاقد مع البنوك الصناعية والمنظمات التابعة للدولة التى تقوم بالتجارة الخارجية والمنشآت التعاونية بتحويل عملياتها الى العملة القومية ، فحسابات المكاتب المركزية إذن هى التى تخضع لآثرات الدلبات التى تحدث فى العملة ، وفى الائتمان الخارجية ، والفارق المحتمل بين الاسعار الداخلية والاسعار الدولية ، ان عملية بيع سلعة ما مستوردة من السوق الداخلية بسعر اقل ، اذا قورن بالاسعار القومية ، يضمن وجود فائض حسابى ، ويوازن بعض النبوءات بخسارة تعتبر ضرورية احيانا لانها تضمن الحصول على العملة الخارجية التى يتعذر بدونها شراء بعض السلع اللازمة للاقتصاد القومى .

ولضمان تسهيلات اوسع لأجهزة التجارة الخارجية فى عملياتها بالخارج افتتح الاتحاد السوفيتى بعض البنوك فى بعض عواصم أوروبا الغربية ، والدور الرئيسى لهذه البنوك هو تركيز حصيلة العملات الاجنبية بحيث يمكن أن تقدم للمشتريين القروض الفورية الضرورية (كبنك التجارة الروسى ، وبنك موسكو نارودنى بلندن ، وبنك التجارة لاوريا الشمالية بباريس ، وبنك ألترانسيت ، والبنوك المندمجة فيه بالبلاد الاسكندنافية وغيرها) وفى غير هذه الحالات يلجأ عادة الى الاساليب المصرفية والاجنبية ، اذ الطابع الاساسى لتنظيم التجارة الخارجية فى الاقتصاد الموجه يرجع الى أهمية المنشآت والوسائل التى ترمى الى التوفيق بين طرق التطور المختلفة فى جوهرها الاقتصادى والمتناقضة من حيث اتجاهها ، والتجارة الخارجية التى تبدو فى الاقتصاد الرأسمالى نتيجة للتنمية الصناعية وامتداد للعمليات المالية (وهى البحث عن الربح) المترتبة على ذلك تعتبر أداة لتحقيق وضع صناعى طوره العصرى هو طور التجهيز ، وطوره النهائى هو طور التوزيع ، وهذاه الأصلية الخد من الخسائر أكثر مما هو تحقيق الربح ، فهو على ذلك وسيلة ضرورية ليس غاية فى توظيف المال وفى الانتاج ، وخصوصاً أن تنوع المنتجات وازدياد عدد الدول ذات البناء الاقتصادى المتماثل على اساس فنية تختلف من بناء الاتحاد السوفيتى ، نظراً لاتساع رقعة أراضيها ، يزيد من أهميتها كما ونوعاً ، ولكنها تنظم على تنبؤات اقتصادية طويلة الاجل داخل إطار اقتصادى ذات اسس مخططة وذات نقد ثابت فى النطاق الداخلى ، وهى تتأثر اصلاً بعوامل التقلبات والأزمات فى السوق الدولية .

ان التناقض القائم بين بناء السوق الداخلية والسوق الخارجية هو أكبر عائق في طريق النمو المنسق لهذه التجارة ، وهذه العقبة لم يشعر بها الاتحاد السوفيتي بطريقة ضارة بنمو المبادلات والاقتصاد العام قبل الحرب العالمية الثانية ، لأن التجارة الخارجية لم تكن تشغل مركزا أساسيا في الأساليب الاقتصادية ، وقد سدت صادرات الذهب ، في بعض الأحيان ، العجز الذي لم يكن مرتقيا في الميزان الحسابي . ان انتظام المراسلين السوفييت في الدفع قد اضطر أغلبية عملائهم الى منحهم قروضا لأجل أطول فأطول ، لان المركز يتغير بالنسبة للبلاد الأقل حجما والتي يرتكز جزء هام من اقتصادها القومي على التشغيل السليم للمبادلات المتوقعة في الخطة .

وليس من الخطأ أن نعتقد أن انهيار نظام المبادلات الذي أعدته تشيكوسلوفاكيا كان من شأنه أن أدى الى افلاس التخطيط ، ففي سنة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ كانت الجمهوريات الشعبية في وسط أوروبا تحقق أكثر من نصف مبادلاتها مع بلاد غرب أوروبا ومع أمريكا ، وقد اضيف الى الحساسية الزمنة لتقلبات الأسواق العالمية الاحجام من جانب العملاء الرأسماليين الذين يربطهم حلف الاطلنطي ، فالتمييز بين الصادرات المرسلة لهذه البلاد وانهيار نظام المشتريات المترتب على ذلك كان يدل على ضعف النظام القائم على التناقض الاقتصادي ، وهذا الاختبار للقوة قد زاد من سرعة تنظيم السوق الدولية الواسعة المتنوعة التي تنظم البلاد ذات النظام الاقتصادي التماثل وذات العقيدة السياسية التماثلة . ان ازدواج الاسواق العالمية قد سبق التناقض القائم بين الاقتصاد المخطط للتجارة الخارجية وبين الاقتصاديات الرأسمالية ، ومع ذلك فانه لا يتعلق بعزل نوعي وقاطع .

الكتاب الثاني

الانتاج العالمي والتجارة الدولية

تقوم أهمية التجارة الخارجية وتكوينها الجغرافي على نمو الاقتصاد الصناعي ، وعلم تعادل هذا النمو في كل بلد .

ان أول احتياجات الاقتصاد الصناعي هو اقتناء الوقود والمواد الأولية الضرورية التي لا تنتجها أرض الوطن ، يضاف الى ذلك الاحتياج النوعي ، كالاحتياجات التكميلية من حيث الكم كالقمح ومن حيث النوع (كالبن والموز) ولما كانت الحاجة الى الاستيراد تستلزم الحاجة الى التصدير فان هذه الاقتصاديات نفسها تعتبر اقتصاديات تصديرية ، وطبيعتها تكسبها الاولوية على الصادرات الخاصة بالمنتجات المصنعة . كما ان من آثار تنوع درجات التصنيع الحاجة الى مبادلة المنتجات المصنعة ، وامكان اجراء هذه المبادلات بين مختلف الاقتصاديات الصناعية . فالسوق الدولية اذن سوق معقدة تشتمل على ثلاثة أنواع من التيارات الاساسية : شراء المنتجات الخام من بلاد الاقتصاديات المتخلفة صناعيا التي تتميز ، مهما يكن نموها الصناعي ، بحيازة فائض قابل للبيع من هذه السلع ، وبين منتجات مصنعة تخصص مباشرة وبقدر الامكان (ماديا وجغرافيا) لشراء المواد الاساسية ، واجراء المبادلات بين الاقتصاديات الصناعية . ولا توجد حدود جغرافية دقيقة بين حيز انتشار هذه الانواع من التجارة ، لكن التدخلات الواسعة النطاق لا تحول دون ايجاد بعض التصنيعات التي يمكن اثباتها بدراسة جغرافية منظمة للأسواق .

الباب الأول

الأنواع الرئيسية للأسواق

الفصل الأول : أسواق المنتجات الخام

ان أكثر أنواع الاسواق سهولة في التعريف هي أسواق المنتجات الخام التي تزود الاقتصاديات الصناعية بالمواد الأولية والمواد الغذائية ، ومع ذلك فان هذه الاسواق تنتمي الى فئات اقتصادية غاية في التنوع ابتداء من الاشكال البدائية للاقتصاد التجاري حتى اقتصاد أمريكا الشمالية ، فان الصادرات ومقابل قيمتها تلعب اذن بحسب الاحوال ، أدوارا تختلف في اقتصاد البلاد التي تنتج المواد الخام .

١ - الانتاج السوق وغير السوق - انشاء الاسواق :

ان وجود سوق للمواد الخام يفترض معه وجود فائض انتاج للاستهلاك المحلي أو الاقليمي ، ويظهر هذا على المستوى البدائي مع الاقتصاد السوقي ، اما الاقتصاديات ذات المستوى الأعلى فيفترض امكان تنمية ضلعة أو أكثر من المنتجات التجارية بجانب تنظيم تغطية احتياجات السكان .

ان الاقتصاد البدائي الذي يتميز بالتوازن المحلي بين الانتاج والاستهلاك والمهدد بانقطاع هذا التوازن لزيادة الطلب عن العرض وليس العكس ، لا يصلح لفتح سوق للمواد الأولية بل يصلح فقط للمبادلات المحدودة كما ونوعا ، وهي التي تسمح للاقتصاديات الخارجية بأن تحصل على بعض المنتجات الخاصة ، كالذهب والعاج والقصدير من افريقيا ، قبل

عهد الاستعمار . ونتيجة لذلك أزيلت ضغط احتياجات الاقتصاد الصناعي من الوجود اطارات الاقتصاد المحلي المغلق ، حيث لا توجد مقاومة يستحيل وقفها ، وهذا الضغط قد شكل تاريخيا في صورة الاستعمار أو التوسع التجاري الذي يستند الى اكتساب وسائل الضغط السياسي ، أو التنظيم الاقتصادي الذي لا غنى عنه ، أما من الناحية الجغرافية فيقتصر تكوين أسواق المنتجات الخام على المناطق التي يسهل الوصول اليها بحيث لا تصبح نفقات الشحن والنقل عبئا باهظا ، يضاف الى سعر التكلفة ، اذ أن ذلك من شأنه أن يخفض من ربح الصفقة الى درجة ينعدم معها الكسب المرجو ، أو الذي يمكن الحصول عليه في مكان آخر . ان تحديد السوق الدولية بسور يترتب عليه البحث عن أسس جديدة للانتاج في المناطق الخاص بكل تقسيم جغرافي من هذه السوق ، ويؤدي ذلك بالتالي الى تعدد الاسواق الذي يزيد من خطورة المنافسة على المستوى الدولي ، لان كل عودة الى سوق أكثر اتساعا يصاحبه اختيار بين مراكز الانتاج ، وقد يتم هذا الاختيار لصالح المراكز التي في وسعها أن تنتج المنتجات الاقل سعرا وبصفة عامة نجد أن المناطق الانتاجية ، التي تعتبر ذات أهمية ، هي المناطق التي يسهل الوصول اليها ابتداء من الموانئ .

ان توسع اقتصاديات التبادل ، تحت تأثير الازدهار التجاري حتى بداخل الوحدة السياسية الواحدة كالامبراطورية الاستعمارية أو مناطق النفوذ الاستعمارية ، يمكن تحديدها أساسا تبعا لحسن موقعها الجغرافي الطبيعي ، واستثمار رموس الاموال الخاصة بتنمية وسائل النقل ، فالمناطق المنعزلة تحتفظ مدة طويلة بالطابع الاقتصادي الخاص بها .

ان انشاء طرق المواصلات يتوقف على حساب الربح المنتظر منها ، فانشاء طريق أو خط حديدي أو ميناء تحدد تكاليفه بقدر ما ينتظر من النمو الذي يتوجب على اقامة سوق يبرر النفقات التي ستصرف مع ضمان استهلاك رموس الاموال المنصرفة في أقرب وقت ممكن ، ومن جهة أخرى فان انشاء وسيلة من وسائل المواصلات ، ضمن منهج تسويقي معين . يلعب دورا متشطا في فتح مجال لعمليات تجارية جديدة في وسعها أن تنتفع بوسيلة المواصلات وبدونها لا يستطيع تحقيق أي ربح .

وكثيرا ما نلاحظ في منطقة تجارية مفتوحة لاستغلال سلعة معينة تعدد المشروعات التجارية . نلاحظ أكثر من ذلك انه اذا ما فقد استغلال أحد الموارد الذي حددته التجارة للمنطقة اقبسالى سوق الاستهلاك فحينئذ تظهر في الوسيلة استبدال عملية الاستغلال ، التي أصبحت

غير ذات موضوع ، بعملية أخرى مربحة ، وعلى ذلك فطابع الاقتصاد الاقليمي يتوقف على إيجاد الوسائل المادية الكفيلة بإقامة هذا الاقتصاد وتنميته .

وهذه الطريقة يفترض معها عدم مقاومة البيئة لتأقلم اقتصاد السوق ، أما في الحالة التي يتعذر معها على هذا الاقتصاد السيطرة على الاقتصاد المحلي أو الاقليمي فإنه يبقى على هامش النظام الاقتصادي السائد ، وهذه هي الحالة التي كانت قائمة في الصين في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين .

ان ادخال الاقتصاد السوقى فى المجتمع البدائى يركز على اقتصاد معيشى ، ولهذا كان انشاء مراكز انتاج مواد للتصدير تحت ضغط اقتصاديات الصناعة يمكن تحويله بعملية بدل بسيطة على الموارد التي تستخرج عادة من باطن الارض (كالتعديل الكمي لظروف الانتاج) أو على انتاج مواد جديدة يصبح انتاجها ممكنا بناء على الظروف الطبيعية للمنطقة المقصودة . (تعديل الانتاج من حيث الكيف) .

وهاتان العمليتان تتسمان بطابع يختلف تبعاً لظروف الانتاج التي تعترضنا وتخلق أنواعاً مختلفة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية ، كما أن تشغيل موارد جديدة يفترض معه في الواقع امكان اجراء مسحوبات على الاقتصاد الاقليمي دون تعريف المجموعة البشرية الموجودة للهلاك ، وتعانة الايدي العاملة المؤهلة لهذه العملية من ناحية الكم والكيف في بعض الحالات من ناحية أخرى .

ولكى يسهل علينا تحليل هذه الانواع من التنمية نبدأ بفحص مختلف المراكز التي نجحت في « تحرير » كميات أكبر من المنتجات الزراعية بقصد تصديرها الى بلاد الاقتصاديات الصناعية ، فإن الحالتين المتناقضتين اللتين تترضان الرغبة في استغلال الكفايات الطبيعية لبلد 1. في تنمية أنتاج مطلوب لحاجيات المستوردين ، وتدفعان الى تنمية الاقتصاد الاستعماري أو شبه الاستعماري ، هما حالة ازدياد السكان بحيث يخصص البلد كل مساحته للمزرعة لتغذية سكانه دون أن يصبح هؤلاء السكان بصورة مستمرة في مأمن من الفاقة ومن المجاعة ، وحالة قلة السكان التي تجعل من الصعب فتح قطاع جديد من قطاعات الانتاج ، فالحالة الأولى تمثلها بلاد جنوب شرقى آسيا ، والحالة الثانية تمثلها أغلب أجزاء القارة الافريقية ما عدا البلاد الواقعة في شمالها .

ففى البلاد المزدهمة بالسكان لا يمكن تصدير الانتاج الا عن طريق ازدياد معدلاته ، أو بزيادة الرقعة المزروعة . ويمكن تطبيق الطريقتين فى وقت واحد ، وفى الاصل كانت زيادة الانتاج فى بلاد شمال افريقيا ، وتنمية امكانيات التصدير ، مرتبطتين باستصلاح الاراضى عن طريق انشاء التفتيش الزراعية الاستعمارية ، وكانت هذه الاراضى تخصص من قبل للرعى ، وفى جاوه وسومطره بدأ انشاء أسواق المنتجات الزراعية الاستعمارية بايجاد طرق جديدة للانتاج فى الاراضى الزراعية التى يملكها الوطنيون والاراضى البور وبخاصة فى سومطرة ، لكن المشكلة المشتركة بين هذه البلاد هى مشكلة المحافظة على المنتجات المعدة للتصدير ، مع استمرار الزيادة فى السكان ، وهذه المشكلة يصبح حلها أكثر سهولة اذا توافرت مساحات كبيرة خارج نطاق الاسكان ، والاستغلال العادى عن طريق المشروعات الهندسية المدنية كمشروعات الصرف والرى والاصلاح الزراعى .

والأمر يتعلق فى هذه الحالة بانشاء اقتصاد جديد هامشى من الناحية الجغرافية يكفل ادخال طرق زراعية سبق استخدامها وثبتت فاعليتها ، كالطريقة الانجليزية المستخدمة فى امبراطورية الهند السابقة ، والطريقة المتبعة الآن بالباكستان وارضى البنجاب ، أو التخصص الزراعى فى النطاق الجديد المقترح للانتاج (فى نفس مناطق امبراطورية الهند السابقة كانشاء المنطقة القطبية فى جنوب الهندوس بالباكستان أيضا) .

أما اذا تعلق الأمر بادخال انتاج مخصص للتجارة فى مجتمع تكون فيه العلاقة بين القدرات الوطنية والمساحة التى يمكن الانتفاع بها تسمح بوجود فائض للتنمية بزراعات جديدة فان المشكلة الاساسية تصبح منحصرة فى تعديل البناء الاقتصادى والاجتماعى .

ويصبح الجهة الاساسى هو القضاء على اقتصاد السوق عن طريق ادخال نظام العملة النقدية ، وادخال النظام الضريبى الذى يلزم المزارع ببيع جزء من محصوله للحصول على العملة اللازمة له لتنمية حاجياته الاستهلاكية الجديدة ، فاذا كانت الوسائل البشرية كافية ، واذا سمح تعديل وسائل الزراعة بزيادة انتاجية الارض والعمل ، أصبح من الممكن كما فى الحالة السابقة - ادخال زراعات جديدة فى اطار نظام الزراعة التقليدى تماما فى شكل تعديلات الدورات الزراعية . وفى حالة الزراعات الشتوية ، أو فى صورة الاستيلاء على جزء كبير أو صغير ، من الاراضى القروية وزرعها زراعة مستديمة ، كزراعة اشجار الكاكاو فى غانا ، أو مد

نطاق المزروعات الجديدة الى مناطق كانت بورا من قبل او متروكة او مزروعة زراعة غير منتظمة ، كما هو الحال في تنمية زراعة الفول السوداني بإفريقيا الغربية .

ان تنمية منتجات جديدة مخصصة للتجارة قد ينتج عنها في البلاد القليلة السكان عدم توازن بين طلب الأيدي العاملة والإمكانات الإقليمية. كما يعتبر عدم التوازن عائقا في سبيل ازدهار كل عملية تجارية انتاجية من هذا النوع ، وفضلا على ذلك فإن من الضروري تجنب ترك مختلف أنواع النشاط التي تضمن معيشة السكان ، والا تحتم الالتجاء الى استيراد المواد الغذائية . ويمكن معالجة التوازن المذكور بتنظيم هجرة العمال الزراعيين الموسمين ، أو تنظيم عملية الهجرة النهائية المتضمنة نقل السكان الى مسافات تختلف من حيث بعدها ، وعلى ذلك فلا غنى عن اشتراك الإدارة في تنظيم الانتاج وسد الحاجيات التجارية ، لان انشاء أسواق الانتاج في هذه الحالات يؤدي الى حالة معقدة من تعديلات التوزيع الجغرافي للسكان والبناء الاجتماعي وسلوك الجماعات المعينة ، فيدرج انشاء السوق اذن بين مختلف موضوعات بحوث الجغرافية البشرية وبخاصة في البيئة الاستعمارية .

ان التغيير غير المحسوس يؤدي الى ادخال منتجات زراعية جديدة وانشاء مناطق أصلية للانتاج ، وإيجاد الأيدي العاملة اللازمة ، كما أن فتح حقل تعدين وإقامة منشآت التحويل الأولى للخامات لنقلها الى أماكن بعيدة (كتركيز خام النحاس في إفريقيا الوسطى) يشبه تماما انشاء مزرعة لشجر المطاط ، وهذه أيضا تندرج تحت باب الاقتصاد الوطني وتقيم علاقات اقتصادية جديدة تماما كما تنتج من استحداث نظام العمل المأجور وخلق هجرة للأيدي العاملة له أهمية بالغة : فالهجرة التي تضمن إمكانات التنمية في إفريقيا الوسطى واتحاد جنوب إفريقيا أصبحت تقليدية ومعروفة ، ولا تقل عنها شهرة هجرة الأيدي العاملة التي ولدت من الهند لاستغلال « البوكسيت » وركاز الألومنيوم ، في غانا .

وهناك حالة تهم الانتاج الزراعي والانتاج الصناعي على حد سواء ، تلك هي حالة احتلال الأراضي القليلة السكان ، أو التي ينعدم فيها السكان الوطنيون ، فاستعمارها بواسطة العمال الزراعيين والصناعيين لا يمكن فصله عن عملية استغلالها وتنميتها ، وقد سبق أن أجريت دراسات في هذا الشأن لبعض المناطق الاستوائية دلت على أن أحسن الأراضي الصالحة لذلك هي أراضي المنطقة المعتدلة .

والحقيقة أننا لاحظنا أن الاستغلال يكون مصحوبا باستعمار من نوع خاص هو العمران بالسكان ، وأهمية تهيئة الامكانيات اللازمة لخلق السوق تتوقف على قدرة الجماعات على انتاج فائض يزيد عن حاجياتهم الاستهلاكية . وهذا النوع من الاسواق يختلف اختلافا تاما عن غيره من الاسواق السابقة ، ليس فقط لبساطة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في مجال اقتصادى صناعى بنطاق جغرافى جديد (كندا ، استراليا ، نيوزيلندا وغيرها) ولكن ذلك مرجعه عادة الى الطابع الخاص الذى تتميز به العناصر التى تصدر على أساسها ثمن التكلفة للبضائع . فأجر العامل سواء كان فى صورة أجور أو فى صورة دخل ، ناتج من استغلال المزارع العالمية فهو الآن أكثر ارتفاعا منه فى البلاد المستعمرة ، والمنتجات لا يمكن تسويقها بصورة نافعة الا اذا كانت ظروف الانتاج والنقل ، وخاصة الظروف الفنية ، تعوض الفرق فى تكلفة العمل ، فهذه الاسواق تتميز بالبحث عن الوصول الى أعلى حد للانتاج بأقل جهد ممكن من العمل ، ويترتب على ذلك ضرورة اختيار طرق زراعية خاصة تختلف فى مدى استقرارها ، وقد ينهار هذا الاستقرار وقد يقضى عليه اذا اتضح أنه لا يحقق الطاقة الانتاجية الموجودة .

وهناك فارق بسيط بين أسواق أمريكا الاستوائية ، التى تم استعمارها بوساطة الاوربيين قبل انتشار الاسواق الدولية ، وكان بها أنواع مختلفة من الهنود والملونين ، بل ان البيض الموجودين بها قد هاجروا اليها من أفقر المناطق الزراعية الاوربية منذ بداية القرن العشرين خصوصا سكان جنوب ايطاليا ، والبلاد ذات المستوى العيشى المنخفض جدا كاليابان وبين السوق البرازيلية بصفة خاصة التى تشغل مركزا وسطا بين الاسواق الاستعمارية ، وأسواق البلاد ذات الطقس المعتدل التى يسكنها الاوربيون خارج أوروبا فى العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات الفنية فى استعمال الايدى العاملة وحداثة الطرق الزراعية .

ان تنقلات الايدى العاملة وظاهره الاستعمار « السكانى » ليست هى وحدها التعديلات التى قامت بتنمية ودعم السوق الدولية ، بل من الجائز أن تحدث تقلبات فى الاقتصاد التقليدى للتكوين الاجتماعى السابق بادخال مقادير كبيرة من النقد فى اقتصاد فتح حديثا لاستعمال النقود ، وأحسن مثل لذلك هو الاثراء السريع الهائل للأسر العربية المالكة نظرا لاستغلال بتروى المملكة السعودية العربية وامارة الكويت . ان نمـو

اقتصاد السوق التي تكون في خدمة الاقتصاد الصناعي هو عنصر مميز للصورة التقليدية لحياة مختلف المجموعات البشرية .

فطبيعة كل مضاربة وطابع التمييز للمنتجات لا تزال محل بحث ، وطريقة تسويقها والاستقرار الذي يتردد بين الطول والقصر في السوق من شأنها خلق عناصر تمييز أخرى .

بعض نماذج لاسواق المنتجات الزراعية

يمكن تقسيم المنتجات الغذائية الى قسمين رئيسيين : منتجات قابلة للتلف ويمكن تحويلها الى منتجات عالمية الانتشار بالتخزين ، ومنتجات اقليمية أو مركزة في مناطق معينة .

ويمكن أن نذكر مثالا للمنتجات القابلة للتلف : الفواكه والخضروات التي لا تتعدى مدة الاحتفاظ بها ، بعد نضجها ، عدة أيام أو عدة أسابيع على الأكثر ، وكذلك اللحوم ومنتجات الالبان ، فهذه المنتجات لا يمكن عمليا طلبها في منطقة ما الا اذا كانت مجهزة بوسائل التصدير والنقل السريع ، أو كانت مزودة بأجهزة تجعل هذه المنتجات تتحمل الحفظ وتبقى سليمة المدة اللازمة لنقلها الى مكان استهلاكها ، فالامر انذ يتعلق بأصواق لا يمكن تنظيمها الا بالوسائل الفنية المختلفة التي تتروء بين النقل السريع الى مخازن التبريد ، أو الى مصانع التجهيز والحفظ ، ونذكر مثالا لذلك مناطق أسواق الفاكهة في افريقيا الشمالية وكذلك مناطق انتاج الموز في افريقيا الوسطى وافريقيا الغربية ، ومناطق تربية الماشية في الأرجنتين ونيوزيلندا وكندا الشرقية ، فان الانتشار الجغرافي لهذا الطراز من الامواق يعتبر محدودا نسبيا ، إذ أن انتاج المواد الغذائية غير القابلة للتلف يمكن أن ينتشر جغرافيا بدرجة أكبر من السهولة ، لان هذه المنتجات يسهل تخزينها وتصديرها ولا يستلزم ذلك تجهيزها بأجهزة ذات حجم كبير وقت حصادها ، ويمكن أن تمتد عمليات التسويق الى مسافات بعيدة ، وخير مثال لذلك هو انتاج وتسويق الحبوب ، وخاصة القمح ، فان نقل القمح الكندي من المزارع الى المحطات ، ومن المحطات الى الصوامع الإقليمية ، ومنها الى موانئ الأنهار ، إذ أن الموانئ البحرية هي صورة تقليدية لا محل للاطالة في وصفها ، وهذه الطريقة نفسها تنطبق على الفول السوداني المنتج في السنغال ، وأرز بورما وتايلاند ، وهناك نوع وحظ بين هذا النوع وبين طرق تسويق المنتجات القابلة للتلف ، وهو علاج

المواد القابلة للتلف التي يمكن تجهيز مادتها المسوقة محليا ، سواء بطرق بدائية أو بالطرق الصناعية الحديثة (مثل استخراج وتجفيف فول الكاكاو ، وتجهيز البن الخام ، واستخراج زيت النخيل ، واستخراج سكر القصب) .

وفي جميع الاحوال لا يمكن الفصل بين انتشار زراعة « السلع التجارية » واعداد وسائل النقل والتخزين المؤقت ، لان الفارق الاساسي للمعاملات الخاصة بالمنتجات القابلة للتلف هو حرية التصرف المسموح بها في وسائل التسويق ، ومعنى ذلك ايجاد انتشار جغرافي اوسع لمراكز الانتاج في البلاد الواقعة قرب موانئ التصدير .

وهذا الانتشار يخضع بطبيعة الحال لطاقة الطلب في اسواق الاستهلاك ، وإلى طبيعة العلاقات الخاصة بين المقادير المنتجة والمساحة المزروعة لكل « هكتار مزروع » وهذه العلاقات تسمح ليس فقط بتطبيق المعيار الاحصائي بنسبة الانتاج الاجمالي بل كذلك بصفة خاصة بحساب درجة كثافة الزراعة داخل مزرعة معينة ، ولا شك ان درجة تخصص زراعة معينة تسمح بتركيز سوق الانتاج الى درجة كبيرة ، في حين ان ادخال بعض الزراعات « التجارية » في اقتصاد ذي زراعات متعددة فتح الانواع يفترض معه سعة أكبر في مساحة منطقة التجميع ، مثال ذلك تجارة زيت النخيل وأشجار النخيل في افريقيا الغربية ، فان تقدير وتاويل الانتشار الجغرافي لسوق المواد الغذائية تقوم على عناصر استثنائية هي: الاهمية الكمية للطلب مرتبطة بالعلاقات القائمة بين الانتاج ، والطاقة الانتاجية للبلاد المستوردة ، هذا بالنسبة للحبوب مثلا ، والطاقة الشرائية لهذه البلاد والمميزات الخاصة للانتاج المعنى ، والطرق المستعملة للزراعة الاقليمية التي تتم فيها المضاربة التجارية موضوع البحث .

فمن حيث الكيف « يلاحظ وجود فارق شكلي في توزيع المنتجات الزراعية الغذائية المعدة للتجارة الدولية » اذ ان بعض هذه المنتجات تعرض بوساطة اسواق جغرافية متعددة ومبعثرة هنا وهناك ، وبعض المنتجات تعرض بوساطة اسواق مركزة جدا أو مركزة نسبيا .

فإذا كان تركيز بعض الاسواق سببه بعض الطلبات المحدودة ، كالموالح والماناس في فلسطين وفي جزر الباسفيك ، وأن بعض الاسواق التي تخدم عملاء كثيرين قد تكون محدودة جدا محليا : كالبن والذرة ، فان عوامل التركيز هنا من نوع آخر ، اذ انها مرتبطة بظروف تاريخية

تتعلق بالتطور ، وبطرق التنظيم ، إلا أن العوامل الاساسى فى التركيز المحلى للأسواق الزراعية هو العامل الطبيعى: توزيع المناطق المناخية والإراضى المناسبة لكل نوع منها . أن مناطق النمو لكل زراعة تجارية محدودة بالامكانيات الفنية الحالية للاستغلال تبعاً ووفقاً لتوزيع المناطق الطبيعية . والانتاج يشغل جزءاً بتردد حجمه بين الكبر والصغر ، وهذا الجزء قد يكون كبيراً أو محصوراً فى جهات معينة تكون قد نجحت فيها العمليات التجارية ، أو بدأت فيها مبكرة قبل غيرها من الجهات .

ان العمليات التجارية ونتائجها لا تبدو أنها بالصورة نفسها أو بالطريقة نفسها تبعاً لما اذا كان الأمر يتعلق بانتاج مبشر أو بانتاج مركز جغرافياً ، ويمكننا أن نأخذ مثلاً لذلك انتاج القمح ، فهو من نوع الاستغلال المنتشر عالمياً ، وان كانت الحصة السوقية دولياً منه لا تزيد على خمس الانتاج العالمى للقمح ، إلا أنه يباع فى السوق الدولية فى جميع أنحاء العالم سواء فى شمال الكرة الأرضية أو جنوبها أو شرقها أو غربها ، وتنتج عن ذلك مميزات خاصة هى وجود العرض بسبب وجود المحصول طويلاً السنة : والمقاربة بين الاختلافات الإقليمية للزراعة دعامة للسوق فى الاقتصاد الحر ، ان تجزئة السوق الدولية ينتج عنها ، داخل النطاق الجغرافى الناشئ من انتشار الزراعة التجارية للقمح الكنى والاسترالى ، اعداد نظم دولية بين القارات تحد من تنوع الكميات المعروضة بوساطة كل سوق من أسواق الانتاج ، ولهذا كانت إنجلترا التى تعتبر من أكبر مستوردي القمح تتعامل وفقاً لمقدرتها الشرائية ووفقاً للظروف التعاقدية للمبادلات مع كندا أو الأرجنتين أو استراليا ، وقبل الحرب ، مع السوق الهندية . وأياً كانت النتائج الخاصة بانهيار السوق الدولية ، كما كانت فى بداية القرن العشرين ، فإن إمكانية الالتجاء الى صفقات تجارية مختلفة فى فترة معينة دليل على المرونة الخاصة التى تتسم بها سوق القمح المبني على الانتشار الواسع لظروف الانتاج ، وغضالك طابع هام آخر هو تنوع عناصر سعر التكلفة فى مواجهة السعر التجارى ذى الطابع العالمى . ان انتاج القمح يقوم وفقاً للخالات على ضغط حجم القوة العاملة بوساطة الزراعة الآلية ذات الانتاج الكبير ، مثل كندا واستراليا ، وبدرجة أقل كالأرجنتين ، أو باستعمال الأيدى العاملة ذات الأجور المنخفضة كسكان المستعمرات ، وأحياناً باشتراكها مع الزراعة الآلية كما فى شمال افريقية قبل الحرب ، والبنجاب .

وتختلف المشاكل حينما يتعلق الحال بزراعات مركزة جغرافياً ،

كالكاكاو والبن والبنور الزيتية وخاصة في المناطق الحارة ، فهنا تعمل المنافسة بحرية أقل ، ويكون انشاء الاحتكارات التجارية أكثر سهولة ، كاحتكار (Uni lever يونيليفر) لتسويق الكاكاو والمواد الدهنية ، كما أن الاختلافات في العرض تزداد بين سنة وأخرى ، لان الظروف المناخية ونتائج انتشار الامراض الزراعية أو التلف بواسطة الطفيليات ينعكس على السوق بقدر تركيز الزراعة في المناطق المعرضة لهذه الصوامل والعكس بالعكس .

ان أسواق المنتجات الزراعية المصدرة للصناعة قد تبدو في صورة أسواق مبعثرة ، مثلها مثل سوق القمح ، أو محددة المدة ، أو في صورة مركزية جدا جغرافيا كمسوق الكاكاو ، وينتمي للنوع الاول سوق القطن وسوق التبغ ، وان كانت مثل هذه الاسواق ليست مطابقة تماما لسوق القمح ، ويتبع النوع الثاني أسواق الحرير والجوت والكتان والمطاط .

من المعلوم أن المنتجات الصناعية أكثر تنوعا من المنتجات الغذائية ، فالصناعات تحتاج لأكثر من نوع واحد من أنواع القطن ، كما أن أنواعا مختلفة من التبغ ترد من مصادر متنوعة تتطلبها عملية الخلط التجاري . وإذا كانت هذه الأنواع يطفي عليها الطابع التجاري أكثر من الجغرافي فان انتاجها يرتبط بالظروف الإقليمية للانتاج ، فالاقطان الرفيعة مثلا تشتري أصلا من مصر ، وهناك أنواع مماثلة لها تقريبا تنتج في السودان وفي الاتحاد السوفيتي والباكستان ، كما أن الاقطان المتوسطة الثيلة تنتجها الولايات المتحدة وولاية ميسور في الهند ، والبرازيل والصين والاتحاد السوفيتي ، أما الاقطان القصيرة الثيلة فتنتج في الهند ، ولما كان التخصص الصناعي قد بلغ درجة يصعب معها الانتقال من درجة الى درجة من القطن دون تغيير الآلات ، فقد أصبحت العلاقات الفنية بين المنتج والمستهلك تعادل العلاقات الجغرافية ، الا أنها في الوقت نفسه تربط بين مناطق زراعية معينة وبين مراكز صناعية بذاتها ، وبالتالي بين أسواق معينة وبلاد محددة ، وكل تغيير بين هذه الاسواق وهذه المراكز الزراعية يترتب عليه حتما تغيير الآلات . ذلك لان الظروف التاريخية والجغرافية ساهمت في الإبقاء على التركيز الجغرافي لاسواق بعض المنتجات ، فحكومة اليابان في نهاية القرن التاسع عشر فعلا توسعت في انتاج الحرير باعتباره ثروة أهلية ، وأجور الأيدي العاملة المنخفضة في اليابان والعناية المبذولة في زراعة أشجار التوت ورعاية دودة القز جعلت منافسة اليابان أمرا غير

يمكن ، لان المنسوجات الحريرية اليابانية أصبحت في الربع الاخير من هذا القرن شبه محتكرة احتكارا فعلياً ، لهذا فان انقطاع العلاقات التجارية مع اليابان ينتج عنه الحرمان من الحرير ، وبما أن المنسوجات الحريرية من السهل تخزينها فان هذا النقص أمكن التقليل من حدته نسبياً باستعمال وسائل الخزن . كما أن المستهلكين الرئيسيين للمنسوجات الحريرية تمكنوا من انتاج بديل لها ، وهي المنسوجات الصناعية (الحرير الصناعي) واليوم نرى أن انتاج الحرير داخل أسواق البلاد الاشتراكية والبلاد التي هي في سبيل بناء الاشتراكية في نمو مطرد كالصين والاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا .

أما بالنسبة للتركيز الجغرافي لسوق المطاط فيمكن تفسيره بأسباب أخرى تختلف عن أسباب تركيز سوق المنسوجات الحريرية ، ففي حين نرى أن هذه الأخيرة تختص بها المناطق ذات المناخ الحار المعتدل (مثل مناطق آسيا ذات المناخ المعتدل والبحر الابيض المتوسط ومناطق القارة الاوربية الوسطى) نرى أن المطاط تختص به المناطق الاستوائية ، لان شجرته أصلاً من البرازيل، وقد نقلت بواسطة الانجليز في الوقت الذي أدت فيه ازدهار صناعة السيارات الى زيادة الطلب في جنوب شرق آسيا (سيلان ، الملايو ، أندونيسيا ، بورنيو) شبه جزيرة الهند الصينية) وعلى أثر ذلك غمرت به الأسواق ، فانخفضت أسعاره ولم يتيسر المحافظة على سعر التكلفة الا باتباع سياسة اقتصادية صارمة مؤداها اتباع نظام الحصص ، ولهذا نجد أن كل جهد لتنمية هذه الزراعة في أية بقعة أخرى من بقاع العالم التي تتمتع بالميزات الطبيعية نفسها ، كإفريقيا الوسطى وحوض الأمازون ، قد فشلت ، ومن ناحية أخرى لم يكن في الإمكان الحصول على الأيدي العاملة الرخيصة المنتجة كالتي كانت موجودة شرقى آسيا ، الا أن هناك جهة واحدة هي شركة « فايرستون » في ليبيريا ، وهي الشركة التي أمكنها أن تحقق انتاجاً له أهميته من المطاط الطبيعي خارج نطاق آسيا . ولما كان التمويل من جنوب شرقى آسيا أصبح غير مأمون منذ الغزو الياباني ، ولظهور الحركات الوطنية ، فقد زادت صناعات المطاط الكيميائية في الولايات المتحدة (وكانت ألمانيا قد لجأت من قبل ذلك لنفس الحل لتخفيض استيرادها منه بالجنيه الاسترليني ولضمان تمويلها الاستراتيجي) كما أن الاتحاد السوفيتي قد شجع زراعة النباتات الصمغية في المناطق المعتدلة المناخ لانتاج الكاوتشوك الكيميائي .

ولما كان كبار مستهلكي المطاط ينتهزون الفترات ، التي يسهل فيها الوصول الى الاسواق في جنوب شرقي آسيا للحصول على مخزون احتياطي للطوارئ ، فلا يوجد حتى الآن أى اتجاه ملحوظ نحو انتشار انتاج الكاوتشوك الطبيعي في سائر البقاع الاستوائية ، وفي كلتا الحالتين نتج عن التركيز الجغرافي في السوق ازدياد البحوث في نطاق الصناعات الكيميائية التي تنتج منتجات بديلة .

وتختلف الحالة في سوق الجوت وسوق الكتان ، لانهما تتصلان بمنتهجين ثانويين ولا يعتبر انتاجهما أساسيا للصناعة العالمية ، وأحدهما من انتاج المنطقة الحارة في دلتا نهر الجانج L'anthracite الباكستانية . والثاني تنتجه المناطق ذات المناخ المعتدل ، والكتان تتمر صناعته في المناطق الرطبة بشمال أوروبا وهي تزدهر في بلاد البلطيق التي تحتكره تقريبا وتضمن منه انتاج غزل ويدور ، أما انتاج الكتان في أوروبا الغربية فعلى العكس من ذلك قد أخذ يتناقص أمام منافسة الصناعات الزراعية الأكثر ربحا ، وإذا استثنينا المناطق الزراعية الصغيرة في بريطانيا وهولنده وشبه جزيرة اسكندنافيا اتضح لنا أن زراعته أصبحت تتركز بنسبة ٨٥٪ في أسواق البلاد الاشتراكية ، وفيما عدا الكتان فالأسواق الثلاث السابق ذكرها هي من أسواق البلاد الحارة ، وأسواق الاجور المنخفضة وهي من نوع الاسواق التي تتصف بها المستعمرات . أما سوق الصوف فانها اذا قورنت بالاسواق السابقة اتضح أن لها طابعا خاصا فقد أخذت تتضاءل بسبب الزراعات الكثيفة وارتفاع أجور الأيدي الزراعية العاملة بالبلاد الاوربية المنتجة للصوف ، وقد انتقل أغلبه في نصف الكرة الجنوبي (باستثناء الانتاج المعد للاستهلاك القومي بالاتحاد السوفيتي وفي الولايات المتحدة) فأصبح يباشر في استراليا ونيوزيلندا والأرجنتين بوساطة البيض الذين هم من أصل أوروبي . إن اختيار المناطق الطبيعية التي تناسب تربية الماشية ونموها وتقديتها والمحافظة عليها وعملية الجز وظروف التخزين هي أساس ازدهار هذا الاحتكار ، ذلك بالإضافة الى العوامل السلبية التي قضت على تربية الخراف في أغلب بلاد أوروبا الغربية ، كبريطانيا العظمى ، وأسبانيا ، فيما عدا شبه جزيرة البلقان .

والسوق هنا تمتاز بالتنوع وتنقسم الى أربع مجموعات غير متعادلة: مجموعة الدولار (الولايات المتحدة) ومجموعة الاسترليني (بريطانيا

واستراليا ونيوزيلنده واتحاد جنوب افريقيا) ومجموعة البلاد التى تتعامل على أساس الاتفاقات التجارية (الأرجنتين - بلاد البحر الابيض المتوسط والشرق الادنى) وأخيرا مجموعة بلاد السوق الاشتراكية وهى : الاتحاد السوفيتى ، وهو أكثر البلاد انتاجا ، تسانده الصين الداخلية .

٣ - أسواق المنتجات المعدنية

وتعتبر حيازة المنتجات الغذائية والمواد الاولية النباتية والحيوانية ضرورية لتشغيل الاقتصاديات الصناعية الحديثة ، وبريطانيا العظمى بصفة خاصة ترى أن وجودها مهدد بالفناء اذا ما حلت نقص دائم فى المنتجات الغذائية أو نقص فى البترول أو المعادن ، وضمان الوصول الى مصادر المنتجات المعدنية يعتبر ذا أهمية بالغة نظرا للدور الذى تلعبه فى ضمان قدرة الدول المستهلكة ، وهى تعتبر أكثر الدول انتاجا للمواد ذات الصبغة الاستراتيجية من الدرجة الاولى ، والصوف والمطاط يعتبران ضمن قائمة المنتجات الاستراتيجية فاستهلاكها يتحكم فى منق الصناعة الثقيلة ووسائل النقل الحديثة ، ولذلك نجد أن العناية التى تبذل للسيطرة على أسواق البترول والمنجنيز واليوكسيت والكروم ترجع الى حد كبير الى التركيز النسبى للانتاج ، فالمنتجات المعدنية أكثر « أهمية » من المنتجات الزراعية والمواد الاولية .

والسوق الدولية للمنتجات المعدنية لها عدة أشكال اولها : التجارة العالمية او الدولية ذات المسافات القصيرة والخاصة بالمنتجات ذات الانتشار العالمى ، وثانيها السوق التجارية المفتوحة نسبيا ، وهى التى تستدعى الانتقال الى مسافات كبيرة والخاصة بالمواد التى يمكن نقلها الى مختلف أنحاء العالم ، وثالثها : المنوق التى يكون الوصول اليها موضع صراع قوى بسبب ضالة مصادر الانتاج الرئيسية ، فالنوع الاول هو منوق الفحم والحديد ، فهذان الناتجان الأساسيان موزعان بمقادير قليلة للاستغلال الصناعى فى كافة أنحاء العالم الا أن التقسيم السياسى للقارة الاوربية هو الذى أدى الى الطابع الدولى فى التسويق ، فالتبادل الى مسافات بعيدة والنقل بين المحيطات ينصب على كميات صغيرة ذات صفات استثنائية من مواد الوجود أو من المعادن، ولا تحدث هذه المبادلات الا فى ظروف تاريخية ذات امد قصير، وقد تمكنت انجلترا من أن تباشر لمصلحتها تجارة التوزيع

العالمية للفحم في فترة تميزت فيها بتقدم وسائل النقل على سائر البلاد ، ولم تسجل تقلّيات بحرية بعيدة المدى للفحم الا عقب الحرب العالمية الثانية حينما حلّ الفحم الأمريكى محلّ الفحم الاوروبى الذى يستخرج من المناجم الاوربية التى اُلفتها الحرب . وتقلّيات الفحم الوحيدة التى تمت الى مسافات بعيدة وبصفة مستقرة لمدة طويلة هي تقلّيات فحم الانثراسيت L'anthracite الواردة من شبه جزيرة الهند الصينية ، وكان ذلك ممكنا لان مواد الوقود ذات الصنفات الممتازة والقيم التجارية المرتفعة كانت تستخرج بشروط معزّية جدا . أما ركاز الحديد فقم كان نقله لا يتجاوز ألف كيلو متر فيما عدا حديد السويد وحديد شمال أفريقيا ، هذا باستبعاد أمريكا الشمالية لوجود مسافات طويلة جدا بين مكان الانتاج ومكان الاستهلاك بسبب بقاء ركاز الحديد في منطقة البحيرة العليا ، كما كان الحديد يستورد من كندا من انجوا Ungawa بالطريق البحرى الى الولايات المتحدة ومع ذلك فاننا اذا عبرنا عن حركات النقل ، الذى ينتج عن التجارة الدولية للفحم وركاز الحديد ، بالاطنان الكيلومترية فاننا نحصل على ارقام عالية جدا ، لان قصر المسافات التى تفصل بين المنتجين والمستهلكين تعوضه أهمية الاوزان المنقولة (حوالى مئات الملايين من الاطنان في أوروبا الغربية) .

وإذا كان معدن الفحم ومعدن الحديد منفصلا كل منهما عن الآخر فمن الصعب أن نرسم حدودا بين المنتجات المنتشرة في جميع أنحاء العالم والمنتجات المركزة في أماكن معينة . فإذا انعدم الفرق عند مقارنة المنجنيز أو البوكسيت بالنيكل فإن الفرق يكون أكثر دقة إذا قارنا الرصاص أو الزنك بالبتروول ، لانه في الحالتين تقوم ثلاث أو أربع مناطق كبرى ، بتجميع جميع منتجات العالم تقريبا . ومن الجائز ألا تظهر في الوجود مشكلة الوصول الى مصادر المواد الأولية بالطريقة نفسها في اثنين من المنتجات للبغثرة المنتشرة ظاهريا أو المركزة تبعا لوجود مراكز الاستغلال ، أو عدم وجودها في المنطقة النقدية نفسها وفي داخل الامبراطورية الاستعمارية . وفي منطقة التبادل المخلقة نفسها ، ويمكننا أن نعتبر أن هناك تركيزا جغرافيا واقتصاديا شبه مطلق حينما يأتى أكثر من ثلثى الانتاج من منطقة واحدة أو من منطقة نفوذ واحدة ، أو من منطقة نقدية واحدة ، وهذه هي الحالة القائمة بشأن النيكل الذى يأتى ثلاثة أرباعه من كندا ومعدن الموليبدن Molybdène الذى يأتى بالنسب نفسها من الولايات

المتحدة ، إلا أن أثر التركيز تكون ملموسة أكثر إذا كان أكثر من نصف
المحصول العالمى يأتى من مجموعة واحدة ، وبخاصة حينما يكون الإنتاج
الخارجى لهذه المجموعة مبعثرا فى كل جهة ، وهذه هى حالة جميع المعادن
غير الحديدية ومن حالة الاسواق يتضح لنا أن السوق الأمريكية هى
المسيطرة ، وتليها فى ذلك سوق الكومنولث البريطانية .

وقد ترتب على انكماش المضاربات الاستثمارية الأوروبية ، وبخاصة
المضاربات البريطانية فى آسيا وأفريقيا ، أن أصبحت القارة الأفريقية
تتصامل بشكل أوسع مع القارة الأمريكية فى منتجات المعادن غير الحديدية
فإن أكثر من نصف مقادير الكروم والمنجنيز الموجودة بالسوق الرأسمالية
وخمسة القصدير وأقل من خمس النحاس ، تأتى من الولايات المتحدة ،
كذلك نظرا لاحتياج القارة الأفريقية إلى الرصاص والزنك فانها مرتبطة
باستراليا الداخلة فى الكومنولث البريطانى ، وفكرة القارة الأمريكية
فكرة جغرافية أكثر منها اقتصادية ، فإذا استعرضنا سوق البوكسيت
مثلا رأينا جهود الأمريكين داخل القارة الأمريكية ذاتها تحدها
المنشآت الانجليزية فى جوايا ، كما أن تعارض المصالح بين أمريكا
اللاتينية تترتب عليه تبدلات فى التجمعات الاحصائية لكل قارة ، أو
لنصف الكرة الأرضية ذاتها ، وعلى ذلك فالمشكلة الرئيسية بخصوص
كل مادة من المواد الأولية المعدنية التى تتصل بالنشاط الصناعى أو ذات
القيمة الاستراتيجية أو السياسية ، هى فى توزيع مصادر الإنتاج الرئيسية
بين منطقة الدولار والكومنولث البريطانى والبلاد التى يتم معها التبادل
بطريق العقود الثنائية فى شكل مقاصة .

وتعتبر سوق البترول ذات مركز خاص نظرا للمكانة التى تحتلها
الشركات ذات الموطن الوطنى نظريا ، لكنها ذات نشاط عالمى من الناحية
العملية .

إن سبع شركات دولية هى التى تقوم بالرقابة على استخراج أغلبية
مقادير الإنتاج والتكرير ، وتقوم بتوزيع أربعة أخماس من إنتاج البترول
(من الإنتاج العالمى عدا الجمهورية السوفيتية والجمهوريات الشعبية ،
والمكسيك وبعض بلاد أمريكا الجنوبية التى أممت عمليات استغلال

البتترول وتأميم نصيب الشركة الفرنسية للبتترول في شركة البتترول العراقية () .

ان خمسا من هذه الشركات أمريكية ، - ومتصل بعضها ببعض اتصالا وثيقا خصوصا في عمليات البحث عن البتترول خارج الولايات المتحدة - وهي شركة ستاندرد أويل بنيوجرسي ، واستاندرد أويل بكاليفورنيا ، وتكساس أويل كومباني وسكوني فاكوم وجولف أويل ، وهذه الشركات مندمج بعضها ببعض لاستغلال بعض حقول البتترول ، فشركة جولف أويل وشركة أنجلو إيرانياني أختصتا بالكويت (الكويت أويل كومباني) واستاندرد أويل وسكوني فاكوم وشل وبريتش بتروليم كومباني مع الشركة الفرنسية للبتترول في العراق وغيرها ، نجدها مندمجة تحت اسم « الاتحاد الدولي لتسويق بترويل ايران » وقد تكونت بعد تأميمها .

هذا ونلاحظ أن شركات البتترول الموجودة بعدد لا حصر له في كافة أنحاء العالم كمؤسسات للبحث ولتوريد أدوات الجس ، ولانشاء خطوط أنابيب البتترول وللتكرير ، وللنقل والتوزيع توجد تحت تسميات مناسبة لطبيعة ومكان نشاطها ، فشركة بريتش بتروليم مثلا تقوم بتكرير البتترول بفرنسا تحت اسم « الشركة العامة لزيوت البتترول » وشركة شل قد عدت نشاطا بحوثها في مناطق شاسعة بشمال أفريقيا تحت اسم « شركة بترويل الجزائر » وشركة بترويل تونس (٦٥ ٪ من دعوس أموالها لشركة شل و ٣٥ ٪ من دعوس أموالها للفرنسيين) أما شركة ستاندرد أويل بكاليفورنيا وتكساس أويل (كالتكس) فانها تستغل بترويل شبه الجزيرة العربية السعودية تحت اسم شركة « أرامكو » ٠٠ الخ ٠٠

فالسوق الدولية للبتترول هي اذن سوق موحدة ونماذج العقود التي تبرم في البلاد التي تملك حقول بترويل تهدف الى تنسيق الاسعار التي يتم توحيدها فيما بعد وفقا لمستوى التسويق ، وتحاول الدول المستهلكة للبتترول خفض مصروفاتها بتنظيم عملية التكرير على أراضيها نفسها ، لكن هذا التكرير يتم لأكبر قدر من البتترول بواسطة مجموعات ضخمة من شركات البتترول (٦٥ ٪ من التكرير الفرنسي مثلا يتم بواسطة الشركات الانجليزية والأمريكية) .

وهذه الشركات تخفي وراءها قوة الدول العظمى التي تتبعها ، وهي التي تنظر على مصادر البتترول في العالم ، وبذلك تنحصر سوق البتترول

بين الأمريكان والانجليز مع وجود نوع بسيط من المنافسة بين هذين البلدين . أما فرنسا فتدافع عن مصالحها بمساعدة الشركة الفرنسية للبترول ، وجميع الجهود التي تبذل لتنمية الانتاج في القارة الاوربية لم تصل حتى الآن الى خصم يذكر للاحتكار الواقعي الأنجلو أمريكي .

٤ - عدم انتظام السوق والتنوع الجغرافي للانتاج :

تنوع طلبات المنتجات وفقا للتنبؤات الاقتصادية التي تهم نمو الاقتصاديات الصناعية ، ويقابل فترات الحرية المطلقة اتجاه الى التخصص الزراعى طبقا للمستويات العالمية ، اى الاتجاه الى تسويق المنتجات التي يمكن أن تقدمها أسواق المبيعات الى أقصى حد مستطاع بأسعار تقل عن أسعار أوروبا . ان من شأن الموارد المالية والعقبات التي تقوم في وجه العملات الصعبة وكافة صور الحماية ونظام الحصص المتلازمة ، أن تخفض كمية الطلبات وتحتج الاختيار بين الأسواق العالمية وأقل الأسواق في مميزاتها التي تتأثر أكثر من غيرها وتنعكس هذه الآثار تبعا لما اذا كانت هذه التنوعات اعتبارية ناتجة من عدم التوافق المتوالى بين الكميات المعروضة ، والكميات المطلوبة الناشئة من ذبذبة العرض والطلب بصورة غير متجانسة تجعل خطوطا منحنية متوسطة وغيرمتوازية تماما أو تبعا لوجود أزمات بالمعنى الصحيح للكلمة ، وفي هذه الحالة الاخيرة يصبح الفارق بين العرض والطلب هاما ومستمرًا ، وفي بعض الأحيان يكون نهائيا ، كما تصبح الخطوط المنحنية للتطور متعرجة تمرجا واضحا .

وتدعو الأزمات الزمنية الى البحث عن عوامل المرونة في السوق ، فالانتاج عن طريق المزرعة أو من طريق المزروعات المتخصصة في نوع واحد من الزراعة ، يعطى اقل قدر ممكن من المرونة ، كما أن ذبذبة السوق تنعكس دون أى استهلاك على حساب المزروعات .

ولما كانت هذه الاخيرة تقوم بسبب الحافز التجارى ، لذلك نجد أن العيوب تسجل كاملة في بيئة متجانسة ، وعلى العكس من ذلك فان ادماج جزء من الانتاج ، مهما يقل أو يكثر في اطار الاقتصاد التقليدى للمعيشة ينتج عنه تكوين الحد المطلوب من المرونة . ويمثل انتاج فائض قابل لتسويق بالنسبة للزراعة المحلية مضاربة جديدة ، ولا يترتب على اخفاقها بسبب عدم البيع الا ان يمس سوى أشباع الحاجيات العادية

دون المسابن بوجود الجماعة والمساس بنوع الاقتصاد ، ان الهبوط لا يضر الا قليلا بالانتاج المتسم بطابع المضاربة والناشئ عن العوامل الخارجية والذي تقيد تحت الحد الأدنى الذي تمتصه السوق في داخل أسوأ الفترات في شكل عدم تحقيق ربح أو خسارة في انتاج العمل الخاص بالاقتصاد الاهلي ، وقد نما هذا النظام نموا واسعا قبل الحرب في أندونيسيا وهذا ما يميز به انتاج الكاكاو في غانا . يسير كل شيء كما لو كان التدخل الخارجي ينصب أساسا على البحث عن الربح التجاري مع تحميل الاقتصاد الاهلي باخطار الانتاج . ومثل هذا النظام الذي يتميز بالمرونة هو الطابع المميز للاقتصاد الزراعي وهو لا يمكن تطبيقه على الحامات الصناعية التي لا يتيسر للوسائل الفنية المحلية أن تضمن انتاجها ، فاذا يمكن للمشروعات الأوربية تفادي العقبات الأساسية في سبيل استقرار السوق ، فهي لاشك تولد نوعا من التناقض بين الشركات التجارية والمنتجين الوطنيين ، فكلما استمر توقف حركة البيع أو استطلت مدة التوقف ، عندما يشعر المنتجون بالعقبات التي يترتب عليها البيع بثمن بخس اذا كانت السوق مفتوحة ، أو أن يفقدوا محصولهم اذا كانت السوق مغلقة ازدادت المعارضة حدة .

ان تنوع الكميات في السوق والازمات الطويلة اذا ما أصابت انتاجا لا يمكن الاستغناء عنه ويمكن ضغط استهلاكه ومن حيث المكان اذا ما مست زراعة يمثل انتاجها الدخول الأساسية الزراعية . ان كل انتاج يمكن خفض استهلاكه خفضا كبيرا أو الاستغناء عنه ، يكون استغلاله من النوع الخطر ، وان ظروف هذا التخفيض في العصر الحاضر يمكن أن يترتب على عوامل فنية واقتصادية وسياسية ، فالعوامل الفنية هي الحد من المبادلات الدولية ، اما بايجاد وسائل تمكن من ادخال نوع من الانتاج أو زيادته الى مكان الاستعمال نفسه (زيادة كمية انتاج القمح في إيطاليا وألمانيا بين الحربين العالميتين وتنمية الكروم في بلاد كانت تستورده من مدة وجيزة وتستورد النبيذ مثل الولايات المتحدة وجنوب روسيا وزراعة البفور الزيتية في أمريكا الشمالية وغير ذلك) أو باستبدال الانتاج المباشر اليه بانتاج آخر (تنمية زراعة البنجر السكري في أوروبا في أوائل القرن التاسع عشر والتقدم في استعمال المنسوجات الصناعية والكيميائية السابق الإشارة إليها) .

أما العوامل الاقتصادية فهي في الغالب إضعاف الفترة الشرائية للمستوردين الأساسيين ، وقد يكون هذا الفقر مطلقا وانعكاسه عبارة عن بطء أو إيقاف البيعتات في جميع الأسواق الخارجية يصاحبه خفض

عام في الاستهلاك ، وقد يتسم هذا الافقار بعكم الحدة نسبيا فيبدو في صورة عدم امكان أو ضعف القوة الشرائية في منطقة محددة بمقتضى نظامها النقدي .

والعوامل السياسية هي التوقف في اوقات الحروب ، أو في فترات انقطاع العلاقات التجارية بين الدول أو بين مجموعات منها وقت السلم (مثال ذلك ايقاف التبادل بين البلاد الرأسمالية والبلاد ذات الاقتصاد الاشتراكي منذ سنة ١٩٤٩) .

وتعتبر هذه العوامل في مجرى الاحداث متكاثفة عموما ، فالنظم الاقتصادية والسياسة الحتمية تضغط على الجهد الفني، وغالبا ما تنعكس الصعوبات الاقتصادية على المراكز السياسية .

وتنقسم آثار الأزمات على البلاد المنتجة الى نوعين : تعديل أشكال الانتاج ، والتسويق والتغير في التوزيع الجغرافي للانتاج .

وتزيد الأزمات من الاتجاه السابق الاشارة اليه في تلبية العمليه الانتاجية في القطاع الوطني اذا ما تواجد قطاع رأسمالي الى جانب قطاع شبه رأسمالي استغلالي .

ان انتاج المطاط الطبيعي الذي كان في حالة ازمة مستمرة متدسنة ١٩٢١ كانت تنتج خمسة ماليزيا ، وتنتج المزارع الوطنية الأندونيسية أربعة أخماسه ، الا أن تلك الازمات تخلق سياسة عملية في السوق يقوم بتنظيمها التجار والمزارعون الاوربيون ، وقد يظهر أحيانا في صورة تدخل من الدول ، وعلى ذلك فقد نشأت قواعد واتفاقيات وأنواع جديدة من عقود التوزيع بالحصص على المستوى الدولي ، وكان يتمهد بمقتضاها ممثلو المنتجين ، الذين ينتمون الى عدة شعوب أو عدة نظم استعمارية ، بالالتزام بالحد من الكميات السوقية لتجنب تدهور الاسعار تدهورا كبيرا وتكدس البضاعة المعزجة التي تتعرض للهلاك ، ويسهل تحقيق هذه الاتفاقيات كلما قل عدد المنتجين الذين يعينهم الامر وكلما قلت فبرص الخروج على نصوصها ، ومع ذلك فمن المحتم اجراء مراجعة دورية لهذه الاتفاقيات لأخضاع الأطراف الخارجة عليها ، أو لادماج منتجين جدد قد يظهرون فجأة للمحافظة على سعر التوزيع بالحصص في هذا النظام، وبهذا النظام من الاتفاقيات أمكن المحافظة على سعر المطاط وسوق السكر خلال الفترة بين الحربين العالميتين ، فبالرغم من أن الاتفاقيات الخاصة بانتاج المطاط لم تكن تشمل غير عدد قليل من الأطراف المتعاقدة الا أن المؤثرات

العالية ، التي كان الغرض منها تنظيم انتاج السكر ، كانت قد شملت عددا كبيرا من البلاد التي ينتج بعضها سكر القصب والبعض الآخر ينتج سكر البنجر ، وتضمن هذه الاتفاقية بصفة عامة الحكومات المعنية في حالة وقوع أزمة تنذر بوقوع كارثة يمكن للدولة أن تتدخل لتفادى الانهيار التام للمنتجين عن طريق شراء المخزون من البضائع التي لا يمكن تسويقها قبل تغيير طبيعتها (أعدم المخزون من البن في البرازيل ، والقمح في الأرجنتين) .

ان التغييرات في التوزيع الجغرافي للسلمة تتبع حتما طبيعة الأزمة فان كانت من النوع العالمي فمن آثارها انكماش سوق الانتاج على المراكز التي يكون فيها حد الربح بين سعر التكلفة وبين السعر العالمي بأكبر نسبة في اقتصاد المضاربين (سوق القمح بعد أزمة سنة ١٩٣٠) أو في المناطق التي تكون فيها الزراعة . محل البحث . مرتبطة بنظام الزراعات الفلاحية المتعددة (كصعود سوق الزيوت الاستوائية) وعلى العكس اذا كانت الأزمة تنحصر ولو مؤقتا في قطاع محدود من العالم فانها تؤثر على انتشار الانتاج الذي أصيب في هذا القطاع ، وقد يظهر في مكان آخر في اتجاه عكسي مثل (انتقال طلبات القمح والحبوب والقطن من بريطانيا وأمريكا الى العالم القديم والقارة الأوقيانوسية وانتقال مشتريات الجمهوريات الشعبية بأوروبا الوسطى من الغرب نحو الاتحاد السوفيتي بالنسبة للمنتجات الغذائية والصوف والقطن والبنور وغير ذلك وفي ظروف أكثر تعقيدا ومحاولة تنمية زراعة جوز الهند في المناطق الانجليزية بأفريقيا الشرقية) وتنوع الأصاليب كما هو ملاحظ وفقا لطبيعة المزروعات ، فإذا ما أصابت أزمة زراعة سنوية ، وبخاصة نوعا معينا منها ترتب على ذلك انخفاض في كمية التقاوى فتتقهقر الزراعة على امتداد حدود المواصلات وفي داخل كل منطقة مستغلة على امتداد الأرض غير المنزرعة ، وهناك طريقة أكثر تعقيدا يلجأ إليها اذا ما تيسر تنمية مزروعات مربحة بتدلية سواء أكانت ناجحة أم غير ناجحة من الدورة الزراعية القديمة ضوئلا لاستهلاك المحل أو لقطاع آخر من سوق أقل ازوارا (امتلاء بها) وقد تقتضي أزمة ما في مناطق زراعة الحبوب لمدة قصيرة أو طويلة على وقت الاستغلال فتتخفف مصاريف الإدارة (وهي حالة حقول اللطاط) وترك محاصيل الموالح على الشجر في شمال أفريقيا في فترات الكساد) ان ترك المحصول لا يتحتم الا في الزمن الطويل فقد تترك لا أكثر ولا أقل ، لكن اذا كان في النية الانتفاع بالأرض مرة أخرى واستعمال أدوات استغلال ومساكن النقل يمكن اتلاف المحصول واعداد الأرض لزراعات أخرى ، وهذه الطريقة اتبعت في استبدال زراعة البن البرازيلي بزراعات قطنية .

ان الطابع المشترك لرد فعل الازمات على التوزيع الجغرافي للزراعات هو بطء تعميمها ، وان هذا الطابع هو الذى يميز التفريعات فى أسواق الحبوب والمنتجات الزراعية عن التفريعات الخاصة بأسواق المواد الخام المعدنية .

ان طلب المنتجات الصناعية ، وخاصة المعدنية ، يختلف تبعاً لنشاط مختلف البلاد الصناعية ويدخل كل منها ، كما يختلف تبعاً لطاقة ماينتجه كل فرع من فروعها الصناعية ، ويختلف مضمون الطلب تبعاً لما اذا كانت الاموال المستثمرة موجهة بنوع خاص الى صناعة معينة من علمه . وتنقسم فترات التوتر الدولى والحروب بطابع التهافت على شراء المواد الخام المسماة بالحربية ، وذلك لاشباع الطلبات ولتكوين رصيد مخزن منها .

فاذا ما زال التوتر بدأ امتصاص هذه البضائع المخترنة ، لان تحويل النشاط الصناعى من شأنه أن يقلل الطلبات الحربية والعودة الى الاتجار فى المواد الاولى المخصصة للاستهلاك العادى ، وللمركز المالى والاقتصادى لكل دولة دور فى هذا الشأن أيضا .

ان فترات الاستثمار فى المشروعات الكبرى ذات المتفعة العامة وفى تنمية الاستهلاك تسير جنباً الى جنب مع الطلبات الخاصة بالمنتجات مع كل نوع ، كما تتجه الاسعار الى الارتفاع بالقدر الذى لا يكون فيه العرض متضخماً بسبب المضاربة ، وعلى العكس من ذلك فان كل أزمة مالية أو اقتصادية أو اجتماعية من شأنها خفض الاستثمارات العامة والاقبال من سرعة النشاط الصناعى الخاص وضغط الاستهلاك ، فينعكس ذلك ، أياً كانت درجة عموميته ، على الطلب العالمى للمنتجات الخام ، فتتخفض الاسعار العالمية وتقل أرباح الاستغلال ، وفى الاحوال الخطيرة تندهور الاصعار الى أقل من أدنى سعر للتكلفة ، ويعوق الانتاج ويخرج من المنافسة الموردون الذين يكون سعر تكلفتهم أعلى من أسعار غيرهم ، وعلى ذلك نرى ظهور واختفاء منتجين ثانويين تبعاً لظروف السوق ، لانهم من مركز أقل من غيرهم فلا يستطيعون تصريف بضاعتهم ، ولو أنه لا تقى عنهم فى فترة ازدياد الطلبات ، ومن ناحية أخرى فان كل مستورد اذا يحاول خفض مصروفاته البحثية ومصروفاته من المهمات الصعبة يقوم بمراجعة علاقاته التجارية مع مد طلباته الى أسواق يكون فى وسعه مراقبتها اقتصادياً وتقدياً ، وهذه السياسة الاقتصادية تعمل فى اتجاه مضاد للاختيار البسيط الذى يجرى فى حالة افتراض قيام سوق عالمية أو شبه عالمية ، وعلى ذلك ففى وسع أزمة ما أن تمحو بعض المنتجين وأن

تمهد لظهور غيرهم ، أو على الأقل تخلق منتجين جديدا : مثال ذلك منتجو البن الأفريقيون خلال اشتداد أزمة البن ، وكذلك الانتاج التركي للكرؤم سنة ١٩٣٢ ومهما يكن الامر فانه ينشأ عن ذلك اعادة التوزيع الجغرافي للمنتجات الخام ، وذلك في الحدود التي تسمح الظروف الطبيعية والاجهزة القائمة بتحقيق بدائلها لهذه المنتجات أما الاسواق المركزة بطبيعتها فهي التي تظل وحدها مستقرة جغرافيا ، الا انها تصاب مع ذلك بنقص ، كما يلاحظ من ناحية أخرى وجود مرونة في الاسواق تقل أو تزيد وفقا لقدرة الاسواق الطبيعية ودرجة تجهيزها اذ أن في وسع بعض المنتجين أن يزيدوا منتجاتهم بسرعة أكثر من غيرهم في الفترات الملائمة . وسنجد في الجدول الوارد فيما بعد التفاوت في درجة المرونة بين اسواق التصدير في بوليفيا وأفريقيا .

التوزيع الجغرافي

لبعض المنتجات المعدنية في السنة التي يشتد فيها

الطلب وفي سنة الازمة (١)

أولا : النحاس

١٩٥٩ ١٩٦٠ (٢)	١٩٤١ ١٩٤٢ (١)	١٩٣٢ ١٩٣٣ (١)	١٩٢٩ ١٩٣٠ (١)	١٩٢٦ ١٩٢٧ (١)	١٩٢٣ ١٩٢٤ (١)	الولايات المتحدة
٢٨	٣٢	٣٩	٣٥	٢٥	٤٩ر٥	شيلي
٢٠	٢٧	٢٠	١٩	١٣	١٨	الكونغو
١٠	٨	٦	٦ر٨	٦ر٦	٧	كندا
١٣	٠ر٤	٢٠	١١	١٣ر٤	٦	المكسيك
٢ر٥	٢٠	٢	٢ر٢	٤ر٢	٤ر٤	ألمانيا
٠ر٢	٢ر٦	٢	١ر٤	٤ر٥	١ر٥	يوغوسلافيا
١ر٣	—	—	١ر٩	١ر٨	٠ر٨	استراليا
١ر٥	١ر٤	١	١	١ر٨	٠ر٥	روديسيا الشمالية
٢٠	٢٠	٣٠	١١ر٤	٢٠ر٥	٠ر٢	بلاد أخرى
٣ر٦	٢١ر٢	٢٢	٣٠ر٣	٢٦ر٢	٢٦ر٢	

(١) مير من التوزيع بنسبة مئوية من الانتاج العالي ، وقد استثنى من ذلك الاتحاد السوفيتي من الفترة من سنة ١٩٢٩ الى سنة ١٩٤٥ ، واستثنى من ذلك الاتحاد السوفيتي والجمهورية الشعبية من الفترة التالية لسنة ١٩٤٥ ، وقد مير من الانتاج العالي بمعناه السابق بارقام مطلقة بالآلاف الاطنان من كل سنة من السنوات موضوع البحث .

ثانيا - الكروم

١٩٦١ ١٩٦٢	١٩٦١ ١٩٦٢	١٩٦١ ١٩٦٢	١٩٦١ ١٩٦٢	١٩٦١ ١٩٦٢	١٩٦١ ١٩٦٢
٤٨	٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧
١٠	٨	١٠٤	١٠٤	١٠٤	١٠٤
١٠٤	٧٥	٦٣	٦٣	٦٣	٦٣
٩٥	٢٣	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦
٨٥	١٠	٦٢	٦٢	٦٢	٦٢
٥	١١	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠
٣٥	٥	٤	٤	٤	٤
٣٠	٢٥	١٩	١٩	١٩	١٩
١٠	٥	٤	٤	٤	٤
—	—	٧	٧	٧	٧
—	—	—	—	—	—
١٠٠	٢	٢	٢	٢	٢

ثالثا - القصدير (١)

١٩٦١ ١٩٦٢	١٩٦١ ١٩٦٢	١٩٦١ ١٩٦٢	١٩٦١ ١٩٦٢	١٩٦١ ١٩٦٢	١٩٦١ ١٩٦٢
٣٦٥	٢٧٥	٣٧	٣٧	٣٧	٣٧
١٨	١٤٤	١٩	١٩	١٩	١٩
٢٣٥	١٧	١٢	١٢	١٢	١٢
٥	٤	٥	٥	٥	٥
٥	١٧	٧٥	٧٥	٧٥	٧٥
٣٥	٩	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨
١٥	٣٦	١٦	١٦	١٦	١٦
١٢	٢٢	١٦	١٦	١٦	١٦
٥	٢٢	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣
٤٩	٢١	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨

(١) ان الأرقام مبر من نسب فردية لاتحاج أسواق البلاد الرأسمالية والأرقام التي بين القوسين تحت أرقام السنين مبر من إجمالي الاتحاج في البلاد غير الاشتراكية بالألف المليون

ان المنتجين وبخاصة أقوامهم وأكثرهم تنظيما يلجئون الى وسائل ملطفة تحد من تأثير المضاربات الخطيرة وبصفة خاصة من صدمات الازمات، وذلك خارج نطاق الاساليب السياسية البحتة التي تنحصر في تمييز الحالات الملائمة لزيادة أبواب التصريف (كتنزين المواد الحربية لمواجهة احتمال وقوع أزمة) ففي سنتي ١٩٤٩، ١٩٥٠ وقعت اتفاقات بين المنتجين للحد من معدل ارتفاع الاسعار الذي نشأ عن الحرب التي اندلعت في كوريا ، ولتجنب الزيادة في الانتاج الذي يحتمل أن تنشأ عنه حركة فجائية في الاتجاه العكسي ، فانعقد مؤتمر دولي في جنيف في ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ وبحث الوسائل التي تؤدي الى المحافظة على استقلال سوق القصدير، وذلك عن طريق أوصدة مختزنة منظمة وتنظيم الرقابة على الاستيراد بواسطة حصص قابلة للمراجعة تحسب وفقا للطلب العالمي ، ويلاحظ أن العملية هنا سهلة نسبيا إذ أن الانتاج العالمي تقدمه ست بلاد فقط هي : ماليزيا ، وأندونيسيا ، وبوليفيا ، ونيجيريا ، وتايلاند ، والكونجو ، وتتدخل الدول من جانبها ، اما فرادى واما جماعات ، لمحاولة إيجاد تنظيم لتقسيم العالم الى قطاعات كبرى لانتاج المواد الأولية على الأقل ، والخطر من هذه العمليات هو انتهاؤها الى محاولات احتكارية لصالح مجموعة من البلاد ، وتبعنا لامكانياتها الخاصة تقيم هذه البلاد من نفسها حكما ، فتتحكم في انتاج وتوزيع سلعة أو عدة سلع . ففي خلال الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين؛ التي بلغت فيها هذه العمليات درجة أقل مما بلغته اليوم ، رأينا قيام محاولة أمريكية لاحتكار النحاس . وذلك بتنظيم الاسعار وفقا للانخفاض الذي تلا فترة الاستهلاك العظيم أثناء الحرب العالمية وما بعدها ، وهذه المحاولة أوجبت وتسهلت نمو حقول للعمل في روديسيا المفتوحة برعوس الاموال الانجليزية لقطع داء الاحتكارات الأمريكية مع الانتفاع بالاسعار التي استبقته السياسة الأمريكية في شأن النحاس ، فالعلاج اذن لا يخلو من المخاطرة ، ذلك في الحدود التي يكون تعارض المصالح فيها قويا بقدر اتحادها - ان تطور سوق النحاس فيما بين الحربين العالميتين يبين أن مثله تلك الفترات قد يكون لها رد فعل عظيم على التوزيع الجغرافي للانتاج ..

الفصل الثانى

أسواق المنتجات الصناعية

١ - الطابع الذى تتسم به تجارة المنتجات الصناعية :

ان المقابل التجارى لاستيراد المنتجات الخام هو بيع المنتجات التامة الصنع ، وهذا البيع لايعتبر ضرورة من ضرورات العمليات التجارية ، لكنه نتيجة للقواعد الاقتصادية العامة ، وان زيادة الطاقة الانتاجية ، وهى عامل الربح الذى هو هدف كل اقتصاد محركه الاساسى هو الكسب تخلق ضرورة للبيع فى الخارج بسبب عدم التوازن التسريجي بين حجم العرض وحجم طاقة الشراء فى السوق الداخلية لكل بلد .

ويقتضى التعريف ان تعتبر سوق المنتجات الصناعية اكثر تركيزا من الناحية الجغرافية عن سوق المواد الخام ، فهى مرتبطة بوجود اقتصاد صناعى متطور ذى تكوين رأسمالى ، وبصفة ثانوية يمكن أن يؤدى تقدم الاقتصاديات الاشتراكية الى زيادة عرض السلع المصنوعة وان كان هذا ليس هو الغرض المقصود من المجهود الانتاجى للدولة الاشتراكية ، فالامن اذن متعلق بالنطاق الجغرافى لاوربا الغربية وللولايات المتحدة واليابان ، باستثناء الحالة الحاضرة فى الاقتصاد اليابانى ، كما يتعلق بالاضاع الخاصة التى يتسم بها الانتاج والمبادلات داخل اطار الاقتصاد الاشتراكى بالجمهورية السوفيتية . الروسية وباقى الجمهوريات الشعبية الاوربية .

اما الطابع الثانى لهذه السوق فهو الاقتصاد على الاحجام المحسودة من منتجات الكميات الضخمة من المواد الاولية والمواد الغذائية ، وذلك نظرا لارتفاع أسعار المنتجات الصناعية للبضائع الخام الذى يرجع الى تقديم العمل ورعوس الاموال للوظيفة ووسائل النقل والادارة والبحوث الفنية ، فضلا عن الدوافع الفنية للاقتصاد الرأسمالى ، أى تركيز أكبر قدر ممكن من التكوين الرأسمالى لعملية التصنيع .

والطابع الثالث هو التنوع الكبير للمنتجات المقترحة للتجارة ، وينشأ ذلك عن الاختلاف الكبير والدائم للمنتجات الصناعية الذى يؤدى الى اطالة قائمة البضائع التى يبحث لها عن مشتريين .

وأخيرا يجب أن يلاحظ كذلك أن عدم الاستقرار الجغرافى لأسواقه البيع منشؤه تشعب السوق ببعض المنتجات ، وظهور أرباب صناعات جدد ، ومنافسين وأن بيع آلات الانتاج فى بلد ما لا يدوم الا طوال المدة التى لا يكون قد تمت بها عملية التجهيز الاولى فى خطوطه الكبرى لمستوى فنى معين أو ما دام البلد الذى يعنيه الامر غير قادر على أن يقوم بنفسه باتمام عملية التجهيز الخاصة به ، هذا وأن بيع بعض الفئات من المنتجات الصناعية قد يصطدم فى وقت ما بالحافز المرتبط بنمو الصناعة القوية القادرة على انتاجها فى الاجل القصير اذا كانت سياسة الحماية يقصد بها تفضيل التجهيز الصناعى ، وفى الاجل الطويل اذا تقابلت وجهها لوجه مع الامر الواقع ، وبالنظر لقائمة معينة من للمنتجات تعتبر السوق غير مستقرة من الناحية الجغرافية ، الا أنه على عكس ذلك يمكن الحصول على بعض الاستقرار مدة معينة بطريق الاستبدال النوعى للسلع المعروضة ، وذلك باستبدال أصناف خاصة من المبيعات بأصناف أخرى .

٢ - عملاء الاقتصاديات الصناعية وتقلب السوق

ان المشكلة الرئيسية هى تصدير المنتجات الصناعية ، فلكي يصبح بلد ما مستريا لسلع صناعية تريد البلاد الصناعية بيعها يجب أن يملك هذا البلد وسائل الملاحة وأن يكون فى مقدور اقتصاده أن يستوعب المنتجات التى تعرض عليه ليشترىها ، والواقع أن هذه الشروط من الصعب ، بمرور الزمن ، أن تجدها مجتمعة فى بلد واحد ، ومن الناحية النظرية يترتب على بيع المواد الخام حصول البلاد التى تنتج المواد الغذائية والمواد الزراعية الاولى والمعدنية على قدر من القوة الشرائية ، ويمكننا أن نتصور اذن عمليتين متتاليتين تخلق كل منهما منفذا خاصا لتصريف البضاعة : تجهيز بلد متخلف بقصد زيادة طاقة انتاجه من المواد الخام ، أى انشاء مراكز انتاج ، ووسائل مواصلات للصناعات التمويلية البدائية التى تستوعب الكمية الاولى من المواد الصناعية . وهذه الاجهزة حينما يتم تشغيلها تؤدى الى خلق حاجيات استهلاكية جديدة فتفتح صوقا لبيع المنتجات المتنوعة التى تتم تسوية أثمانها لبيع المنتجات الخام ، غير أن هذه الطريقة تتضمن بعض التناقضات الداخلية . فهناك فى الواقع تعارض بين محاولة الحصول على المنتجات الخام بأقل الاسعار وبين انشاء

سوق متسعة للبضائع المصنوعة ، فالتكوين الاجتماعي للبلاد المتخلفة التي تقلص المواد الخام يتسم بوجود قلة من السكان من ذوى المستوى المعيشى المرتفع ، عبارة عن عملاء أثرياء قليلي العدد ، وكثرة ضخمة من الجماهير التي ظلت في حالة تقرب من الاقتصاد الزراعى البدائى ، وتعتبر في الواقع خارج السوق ، وعلى ذلك فحاجات المشتريين في هذه البلاد لا يمكن أن تتجاوب مع المنتجات الصناعية المعروضة ، فالصادرات الى هذا النوع من البلاد يجب حتما أن تكون محدودة كما ونوعا ، لانه لا يوجد تناسب متماثل بين مجموع طلب العملاء والتنوع الفنى لمبيعات البلاد الصناعية .

وهناك تناقض آخر مرجعه التعارض القائم بين ضرورة بيع التجهيزات الصناعية بكافة أنواعها والمنتجات المصنعة ، وبين الخوف من الاشتراك في انشاء اقتصاديات متنافسة (كتجهيز اليابان صناعيا وهي السابقة التي تذكر دائما) وهذا التعارض الذي كان مسيطرا في القرن الماضي ، وكان يوجه بصفة خاصة السياسة البريطانية في مستعمراتها (دون أن تكون النتائج حتما مطابقة للعرض) يعتبر بصفة عامة أقل سيطرة ، وهذان الاقتصادان الصناعيان اللذان يفصل بين تقطعي ظهورهما نحو وضع عشرات من السنين ، ينموان بنفس الوتيرة مع بقاء الاقتصاد الأحدث عميلا للاقتصاد القديم ، إذ أن الاقتصاد القديم سيستفيد من قلمه فيتمكن من بيع منتجاته التي بلغت من الفن الرفيع درجة لم يبلغها الاقتصاد الحديث ، وهذه النظرية يفترض معها نمو صناعي غير منقطع ، ولذلك تستند الصادرات الخاصة باقتصاد صناعي ، والمصدرة الى اقتصاد صناعي آخر ، الى الاحتفاظ بدرجة من الجودة والنمو الفنى الذي يجب أن يظل ثابتا .

إن التجربة المكتسبة من الحربين العالميتين قد أثبتت الى أى مدى كانت تعبئة الاقتصاديات ، المتقدمة جدا في حالات الحرب المسلحة ، تتمشى مع أفضلية اقتصاد على آخر ، وبخلاف ما ذكر . كانت الظروف التي قابها النمو في بلد صناعي حديث (وهي ظروف طبيعية فاصلة في الولايات المتحدة و ظروف اجتماعية مهيمنة في اليابان) تسهم في الاستعاضة عن التقدم الذي أحرزته البلاد الصناعية القديمة . ونحن لا ندخل في اعتبارنا هنا النتائج المترتبة على طرق التنظيم الاقتصادي والاجتماعي المختلفة ، كالنتائج التي تفسر سبب وجود عدم التعاون بين سرعة النمو الصناعي بالاتحاد السوفيتي وسرعة النمو في بلاد أوروبا الغربية في الفترة ما بين سنتي ١٩٢٨ ، ١٩٣٨ مثلا ، والواقع أنه ليس

محتما وجود علم تعادل فى النمو لامكان مباشرة تجارة خاصة بالمنتجات الصناعية ، فهذا النوع من الانتاج الصناعى المتزايد ، الذى يستند فى الغالب الى امكانيات خاصة من المنتجات الاساسية ، او الى ظروف عمل خاصة لبلد معين ، يولد تخصصا متزايدا لكل دولة صناعية بحيث يصبح من الممكن اجراء مبادلات بل يصبح من الضرورى اجراء اقتصاديات متعادلة فنيا وتاريخيا .

وقصارى القول أن البلد الصناعى الآن عميل مرغوب فيه من بلد صناعى ذى نمو فنى عال أكثر من بلد متخلف ، لان الاول مشتر لعديد أكبر من أصناف البضائع المصنوعة التى ينتج من بيعها أرباح أكبر مما ينتجه بيع مواد التجهيز الأولية المصنوعة بواسطة مؤسسات تتداول رؤوس أموالها بنظمه عما هو الحال فى الصناعات الخفيفة ، وهو كذلك عميل أكثر ميزة بسبب الفارق فى طلبه والعرض المقدم من البلاد الصناعية الكبرى ، الا أننا فى الظروف الحالية فقط قد نجد سلسلة من المتناقضات: الأولى تنشأ من عدم قدرة المشترين الأوربيين للسداد بسبب اصابة اقتصادهم بأضرار جسيمة نتيجة الحرب، فيظلون بالتالى مدينين للموردين الأمريكين ، والثانية مصدرها أن أحد الاقتصاديات الصناعية يمكن أن تنمو نظريا مع بقائها مكتملة احدهما الأخرى ، والواقع أن عرض احتى البلاد (وفى حالتنا هذه عرض أقوى البلاد وهى الولايات المتحدة) لا يتناسب مع احتياجات البلاد الأخرى ، فالمنافسة فى السوق على فئة معينة من المنتجات كالسيارات مثلا ، ينشأ عنها افقار اقتصاديات البلاد التى تعتبر ضحية لهذه المنافسة ، فتتخبط القوة الشرائية فيها سواء أكانت القوة الشرائية خاصة بالسلع الصناعية أم القوة الشرائية الخاصة بالمستهلكين الذين أصبحوا قريسة للبطالة ، ويصبح هذا البلد عميلا سيئا أو مدينا يزداد دينه على مر الأيام، والعلاج المسكن لهذا هو السماح بقروض ، واقتتاح أسواق جديدة تغذى بالاستقطاع الجبرى من الدخل القومى (أسواق الدفاع الوطنى) والموامة بين العرض والنقص فى اقتصاد العميل (يجب أن تكون الموامة مستديمة ما لم يكن فى الطاقة وسائل لتثبيت النقص) وقيام محاولات تنظيمية اقتصادية دولية توزع الادوار بين مختلف الاقتصاديات الوطنية ، وهذا يفترض معه (فى حالة تقابل بلدين غير متكافئين اقتصاديا فى ظل النظام الاقتصادى الحر) أن تقوم كل منهما بتضحيات متبادلة ، أما علم التعادل فى النمو وفى القوة فينشأ عنه تناقض ثالث ، لان المصلحة الملحة للأقوى هى زيادة حجم مبيعاته فى مختلف الاسواق فتصبح منتجات الاقتصاديات الثانوية من العسكـريـة

تصريفها ، وهذه الاقتصاديات تقل فيها القوة الشرائية شيئا فشيئا بسبب الضعف المتزايد في امكانيات البيع ، فينخفض فيها مستوى المعيشة وبالتالي القدرة على الاستهلاك ، وتنعكس هذه الحالة على تجارة المنتجات الخام وعلى المنتجات المصنعة ، لكن تأثيرها يكون على المنتجات الصناعية أقوى ، فقد يظل حجم المبيعات الخام المستهلكة مدة محدودة على الأقل ثابتا مع انخفاض عدد البلاد العميلة (التركيز الجغرافي للصادرات الخام نحو الاقتصاديات الصناعية المسيطرة) ، في حين تكون أزمة الأسواق والقدرة على سداد الائمان المطلوبة في سوق المنتجات الصناعية واقعة فعلا ، ولهذا السبب أصبح تجهيز البلاد غير النامية واجبا ، ويعتبر في حكم صمام الأمان ، ولكن حتى الآن لا يمكن القول بأن حولا معقولة قد طبقت لعلاج أوضاع خطيرة وغامضة كهذه ، وقد رأينا من ناحية أخرى كيف أن الفاصل الواقعي بين سوق البلاد ذات الاقتصاد الرأسمالي وبين سوق البلاد ذات الاقتصاد الاشتراكي نتج عنه انكماش أسواق تصريف المنتجات الصناعية وقلة بعض المواد الأولية ، أن دفع البلاد التي في دور التنمية نحو موردها الوحيد الاتحاد السوفيتي ونحو نظام المبادلات الثنائية المخططة ، ووقف شحنات المواد الأولية المملوكة للبلاد المشتركة مع الولايات المتحدة الى الاتحاد السوفيتي والجمهوريات الشعبية ، تلك السياسة الاقتصادية المصرية كان لها اثر مزدوج على السوق ، هو اختفاء عملاء ذوي أهمية وقادرين على الدفع ، وظهور منافسين في بعض الأسواق ، لان البلاد الاشتراكية تباع أدوات صناعية الى بلاد أمريكا الجنوبية وآسيا لكي تسد ما تستورده منها من المواد الخام (كالصوف والقطن والمعادن وغيرها) .

الباب الثالث

النطاق الجغرافي للتجارة العصرية

تنعكس المشكلات والاماليب الاقتصادية الخاصة بتنمية التجارة الدولية العصرية الآن على عدد من القطاعات المحددة بدقة في العشرين سنة الاخيرة : وهي قطاعات أو مناطق ناتجة من تفتت السوق الدولية المنشأة في نطاق الاقتصاد الحر المتسلط الذي كان لبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر ، ومن تاريخ الحرب العالمية الثانية في الاقتصاد العام والعلاقات الدولية : الكومنولث البريطاني ، ومنطقة الاسترليني ، ومنطقة النفوذ الامريكية ، ومنطقة الدولار ، والمنظمة الاقتصادية للبلاد الاوربية ومنطقة الفرنك • وسوق البلاد الاشتراكية •

ان الفوارق الاقتصادية والنقدية والاحتمالات السياسية من شأنها أن تبلور كل وحدة في مجموعة مستقلة منعزلة تلقائيا أو قسرا الى حد ما ، وبداخل هذه المجموعة تحاول الدول الصناعية التي يعينها الأمر أن تعبئ مواردها الحسام وأن تجد المنافذ التي تلزمها • فالتجارة الدولية العصرية تتمثل في صورتين : الاولى تجارة اقليمية (بالمعنى الواسع للكلمة) أي التي تهتم منطقة معينة وتكاد تكفي نفسها بنفسها • والثانية تجارة بين مناطق نقدية واقتصادية مختلفة • ومن المسلم به بوجه عام أن النمو الاقتصادي للعالم يمكن تقويته بدعم ما يمكن أن يسمى « بعالمية » التجارة • ومؤتمر « هافانا » الذي انعقد وفقا لهذه النظرية سنة ١٩٤٨ قد قدم ميثاقا دوليا للتجارة وللتشغيل في (٢٤ من مارس سنة ١٩٤٨) كما أنشأ منظمة دولية للتجارة (المنظمة الدولية للتجارة) وقبل ذلك كان قد صودق بمعرفة ٢٣ دولة في جنيف على خفض التعريف الجمركية ومع كل ذلك فالاغراض والاهداف والمبادئ لم تدخل في حيز التنفيذ ،

وفى الوقت نفسه الذى رثى فيه التفاوض عن عدم تطبيق ميثاق « هافانا واشتدت فيه المنافسة بين الولايات المتحدة والكومنولث للحصول على المواد الأولية . كانت العلاقات التجارية مقطوعة عمليا بين بلاد الأطلسنطى من ناحية ، والاتحاد السوفيتى والجمهوريات الاشتراكية من ناحية أخرى : ان أوروبا الغربية ، التى أبعدت بسبب فقرها عن دخول الاسواق الخارجية التى سبق لها أن انشأت عددا كبيرا منها ؛ قد طلب اليها أن تزيد المبادلات بين الدول فى نطاق المنظمة الاقتصادية لدول أوروبا . ثم بذلت مساع وأجريت مفاوضات للقضاء على عزلة المجموعات المتكتلة (مؤتمر موسكو وجنيف فى ابريل سنة ٥٢ ، ١٩٥٣ لبحث الأوضاع الخاصة بالعودة الى المبادلات بين الشرق والغرب) و (المباحثات الانجلو أمريكية بشأن استغلال المواد الأولية والمنتجات الاستراتيجية) و (إمكان العودة الى تحويل الجنيه الاسترلى ، ومشروعات مؤتمر القمة) .

أولا : الكومنولث البريطانى

ان التضامن الاقتصادى فى الكومنولث البريطانى ، وقوة الجنيه الاسترلى كعملة دولية ، هما الضمان لاحتفاظ بريطانيا بمرتبة الدولة العظمى . ومراقبة مجموعة كبيرة من المبادلات التجارية ، وفى العالم كله بلغت التجارة الرئىة التى تمت بمقود بالجنيه الاسترلى سنة ١٩٤٩ - ٥ مليارات جنيه بين مجموع قيمة المبادلات الدولية العالمية التى يبلغ مجموع قيمتها ١٨٨٨ من المليار بالجنيه الاسترلى ، أى نحو ٣٦٪ من التجارة العالمية تقريبا (المذكرة البريطانية الواردة فى التقرير العشرين لبنك التسويات الدولية فى بال بسويسرا فى ١٢ من يونيه سنة ١٩٥٠) .

ان احتفاظ الجنيه الاسترلى بدوره كعملة دولية مستقرة رغم الصعوبات الاقتصادية الانجليزية ، وبعض الضعف الظاهرى أحيانا فى العملة ، يتحد فى السياسة الاقتصادية البريطانية مع استعمال الموارد العظيمة للكومنولث البريطانى لخدمة حاجات الاستهلاك وضرورات المبادلات الدولية ، بما فى ذلك المبادلات البريطانية بين المناطق المختلفة بعضها وبعض ، ومع ذلك فانه فى سنة ١٩٥٨ كانت تجارة المنطقة الاسترلينية لا تحتل أقل من ربع تجارة العالم . ان أهمية الكومنولث البريطانى يمكن تصويرها بذكر بيان موجز للموارد الخام التى يمتلكها (مع مراعاة احتياجات الاستهلاك لعدد من السكان يبلغ ٥٧٠ مليون نسمة) .

ان مركز كندا يعتبر استثنائيا ، اذا قورن بسائر بلاد الكومنولث
لسببين :

اولهما : أن كندا تقع خارج منطقة الاسترليني . ولكنها مرتبطة
تجاريا ببريطانيا بقرود ثنائية وهى ، بجانب استراليا ، المصدر الأكبر
للكومنولث . خارج الكومنولث وخارج منطقة الاسترليني .

ان بريطانيا تستوعب تقريبا كل الفائض المصدر للمنتجات الزراعية
للكومنولث ، وعلاوة على ذلك فانها تلجأ الى بلاد أخرى تستورد منها ،
وخاصة البلاد الأوروبية ، لكي تمول نفسها بالمنتجات الحيوانية . وإلى
أمريكا الشمالية لشراء القطن والذرة . ومقابل ذلك تحتفظ بمركز قوى
في السوق الدولية للصوف والجوت (دول الكومنولث والباكستان هى
المحتكرة الفعلية للجوت) والكومنولث لا يكون سوقا مغلقة للمواد
الزراعية الاولى ولكن يمكن أن يوصف بأنه سوق مقاصدة . فاستراليا
والباكستان هما المثلان الرئيسيان لهذه المقاصدة ، بفضل عروضهما
من الصوف والجوت .

وإدرات بريطانيا من المنتجات الزراعية فى الكومنولث تنظمها
إدارات رسمية حلت محل البورصات التجارية القديمة . وتسمى هذه
الإدارات مصالح التسويق . وتضم ممثل المنتجين وموظفى الحكومة
ومهمتهم هى المحافظة على استقرار السوق ، ومراقبة الصفقات واستغلال
المبالغ المخصصة لاستقرار الاسعار ويزيد عددها على الثلاثين . وهى
متخصصة فى التجميع والتسويق كل فى منطقة معينة . وهناك إدارات
عامة مثل ادارة التسويق (سيراليون) واتحاد مزارعى غينيا ، وهى تقوم
بتسويق كافة المنتجات الزراعية .

أما استهلاك المواد المعدنية فيلاقى منافسة بين كندا وبريطانيا ، لأن
معظم منتجات الكومنولث تستهلك داخلها فى أغلب الأحوال . وتتنحصر
الصادرات الهامة فى النيكل الذى يصدر ٩٠٪ تقريبا من القدر المستخرج
منه من مناجم كندا . فينباع للولايات المتحدة ، والقصدير بواقع ٦٠ ٪
والكروم بنسبة أقل وهى ٤٠ ٪ ، والمنجنيز ٢٠ ٪ كما أن مبيعات النخب
تمثل أيضا عنصرا ايجابيا من ميزان حسابات الكومنولث ، ولهذا يعتبر
الكومنولث تابعا للبلاد الأخرى فى تمويل حاجاته من البترول لان المنتجين
الوحيدين به هم كندا وبورقيو البريطانية وترينتى (حوالى ٤٠ مليون
طن فى سنة ١٩٥٩) ويخفف من ضرورة الاستيراد ماليا اشترك الشركات
الانجليزية (وهى شل بريتش بتروليم) فى استغلال بترول البحر الكاريبي

والشرق الاوسط ، وتصدر بريطانيا العظمى مقادير قليلة من الفحم الى أوروبا ، أما استراليا وكندا فهما المستوردان من منطقة الدولار ، ويجب على الكومنولث كذلك أن تستورد مقادير قليلة من الرصاص والزنك . لكن المعجز الأهم هو في الحديد لأنه يبلغ ٩ ملايين طن في بريطانيا العظمى .

وبالرغم من أن سوق المواد الأولية متوازن نسبيا ، بمراعاة الفرق بين التجارة الخارجية في كندا ومصادر أعضاء الكومنولث الآخرين ، فإن سوق الكومنولث أكثر تعقيدا في المنتجات الصناعية . فبريطانيا لا تجد في هذه السوق ، كما كان الحال في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، منافسا لها لتصريف مصنوعاتها ، لأن كندا والهند واستراليا قد تم تصنيعها وأصبحت في بعض القطاعات الفنية منافسة لبريطانيا ، ولهذا صارت كندا تصدر منتجاتها للولايات المتحدة ، وتحاول كل من استراليا والهند كذلك أن تقيم لنفسها سوقا في المحيط الهندي والمحيط الهادي ، أما التنافس الرئيسي لبريطانيا فهو افريقيا الانجليزية (في اللغة) وصادراتها يجب حتما أن تتعدى الكومنولث . ولما كانت هذه الصادرات محمية ، بعدم قابلية الجنيه الاسترليني للتحويل الى الدولار ، لذلك يتعين عليها أن تواجه المنافسة الأمريكية خارج نطاق الاسترليني في أوروبا وفي باقي أنحاء العالم . واذن يتعين على بريطانيا أن تشتري من خارج الكومنولث منتجاتها نصف المصنعة وأدوات وأجهزة وماكينات . عدا المحقات التكميلية من المواد الأولية والمواد الغذائية . وقد اختفى جزء كبير من الصادرات غير المرئية السابقة على الحرب ، نظرا لتجميد رموس الاموال المستثمرة في الخارج . وبسبب المنافسة التي تقوم بها الولايات المتحدة في جميع أنواع نشاط الخدمات الدولية . فقد بلغ المعجز في الميزان الحسابي لمنطقة الاسترليني للكومنولث (فيما عدا كندا) في السنوات من ٥٦ - ١٩٥٩ ثلاثة مليارات دولار سنويا . ورثى من المفيد لسله تنمية المنتجات والمصنوعات الضرورية داخل الكومنولث باستثمارات انجليزية ، لكن بعض بلاد السمينيون ترى أن اجراءات الدفع والتنويع للنتاج أكثر فاعلية اذا التجه في الوقت نفسه الى رموس الاموال الأمريكية . لكن تماسك لكومنولث ومنطقة الاسترليني يتعرض في هذه الحالة للانهدام ويشمل ذلك كل النظام التجاري الانجليزي .

كانيا : التجارة الخارجية للولايات المتحدة

تتميز السوق الأمريكية بأنها تسيطر على الظروف الأساسية للإنتاج الصناعي الكبير والاستهلاك الضخم للمواد الغذائية ، ذلك لأن امتداد منطقة الدولار خارج الولايات المتحدة واستثمار رموس الأموال الأمريكية في أماكن إنتاج المواد الأولية بأمريكا الجنوبية (مثل نحاس شيلي وبترول فنزويلا وقصدير بوليفيا) وفي أفريقيا (مثل متجنيز مراكش وأورانيوم الكونغو وغير ذلك) وفي الشرق الأوسط (البترول) يضمن هذا الامتداد ويغطي هذا الاستثمار الاحتياجات التي لا يمكن أن تسدها موارد الأرض الوطنية . ان الكميات التي يجب استيرادها من البلاد ، التي لا تمت بصلة إلى المنطقة الأمريكية ، هي في الواقع مقادير قليلة من المنتجات كالفصدير والمطاط والخشب وعجينة الخشب والالونيوم المستورد من كندا ومنطقة الاسترليني ، وقد تبين من فحص الميزان الحسابي أن الولايات المتحدة تبدو وكأنها مستورد قليل الأهمية ومصدر كبير . فالصادرات تزيد على الواردات بصفة دائمة منذ الحرب العالمية الثانية ، عدا فترة وجيزة مدتها سنتان تقريبا تبدهان منذ بداية حرب كوريا ، وقد بلغت الزيادة في الصادرات من سنة ١٩٥٠ إلى ١٩٦٠ نحو ستة مليارات دولار سنويا ؛ وعلى ذلك تمثل الواردات (من حيث القيمة) نحو ثلثي الصادرات ؛ وتتميز هذه الحالة بثلاثة عوامل محددة هي : عدم كفاية السوق الداخلية لتصريف كل الإنتاج الصناعي والزراعي . وهذا من شأنه جعل الصادرات الضخمة ضرورة محتومة . كما أن الضعف النسبي لاحتياجات الاستيراد في الاقتصاد الأمريكي ؛ رغم الانقراض التدريجي لثروتها من المواد الأولية ؛ فإن هذا الاقتصاد لا يطلب من سائر أنحاء العالم سوى مقادير من المنتجات الخام قيمتها أقل من صادراتها الضرورية . ومن ناحية أخرى امتلأت رموس الأموال الأمريكية خارج الولايات المتحدة وانصب الامتداد على تعبئة الاحتياطي من المواد الأولية في البلاد الأجنبية مما أدى إلى اندماج هذه البلاد في منطقة الدولار ، ولذلك اهتمت الولايات المتحدة حتى الآن بأن تتبع إلى البلاد الصناعية القادرة على استيعاب منتجاتها العادية من المصنوعات وجميع الأصناف الأخرى ، كوازم التجهيز وكادوات الاستعمال العادي وما يلزم للتغذية وأدوات الهندسة المدنية والأدوات الابتزازية . والحال أن هذه البلاد ليس في وضعها الآن أن تباع مقابل هذا بضائع يمكن أن تستوعبها السوق الأمريكية التي تحميها حواجز جمركية .

وقد أدرجت بصفة نظرية في برنامج الصادرات الأمريكية ، بعض المبيعات إلى البلاد المتخلفة ، وهذه المبيعات يختلف أثرها بقدر مساهمتها في زيادة انتاج المواد أو الغلال المستوعبة بواسطة الاقتصاد الأمريكي . كما فتحت أسواق متنوعة عن طريق التنمية التدريجية لاستهلاك المواد والمنتجات اللازمة للاقتصاد الذي يعتبر في دور التصنيع . إلا أن الفوائد التي يمكن أن تنتظر من هذا تصحبها مخاطرات ، ولهذا فإن الاقتصاد الأمريكي لا يواجه إلا بحذر شديد كل اقتصاد تجارى قد يخلق بعد فترة ما ضيقاً في المنافذ التجارية للمنتجات المصنعة ، وكذلك المنافسة مع البلاد التي يكون فيها مستوى الأجور منخفضاً . والمعروف أن الربح الحقيقى من مبيعات السلع التي تنتجها الصناعات التي تتداول فيها رؤوس الأموال بسرعة أكثر جاذبية من الأرباح التي تقل عنها في مجموعها والناجمة من الصناعات الثقيلة . وكان يظن عقب الحرب العالمية الثانية أن الولايات المتحدة تصدر كثيراً وقليلاً في آن واحد . كثيراً لأن صادراتها كانت تتزايد دون أن تقف ، وتبعاً لذلك كانت ديون عملاتها في البلاد الأوروبية تتزايد كذلك . هذا ما يسمى « بأزمة الدولار » وقليلاً لأن بعض قطاعات الانتاج الأمريكي التي دُعيت أثناء الحرب لم تكن تجد أسواقاً جديدة لمنتجاتها خصوصاً المنتجات الزراعية . والحل النظرى لهذه الحالة هو تمويل واردات المنتجات الأمريكية بالأرباح التي تحقّقها المبيعات التي تتم خارج منطقة الدولار . وهذا هو الغرض من التشجيعات التي بذلت لتنمية الاقتصاد الأوروبى ، والحقيقة أنه حتى هذه الآونة يزداد الدين تراكمًا على الاقتصاد الأوروبى لصالح أمريكا . في حين نجد أن عالمية الصادرات الأمريكية من ناحية ، وحواجز المطلق الاقتصادية والنقدية من ناحية أخرى ، تموق كل انتشار تجارى اضافى أو تكميل للدولار الدائن . وانظر الدائم اذن هو قيام الولايات المتحدة نفسها بتمويل صادراتها في صورة منح قروض ، أو في صورة مساعدات عسكرية .

إن قائمة المدينين للولايات المتحدة تتعاقد تقريباً مع قائمة عملاتها . وتأتى على رأس هذه القائمة أوروبا الغربية وأوروبا الوسطى والبحر المتوسط . وهى تسبق بكثير أمريكا اللاتينية والشرق الاقصى (اليابان وفردوموزا) وفى الوقت نفسه تمارس الولايات المتحدة لجسارة نشطة ومتوازنة مع كندا وبدرجة أقل مع استراليا .

ثالثا : سوق أوروبا الغربية ومنطقة الفرنك

تعتبر أوروبا الغربية ، بالنسبة للمجموعات الجغرافية والاقتصادية الأخرى كالكمونولث البريطاني وسوق أمريكا الشمالية ، في مركز ملائم وذلك بسبب نقص أسس الإنتاج الطبيعي (المنتجات الغذائية والمواد الأولية الصناعية) في اقتصاد صناعات قوى يتركز حسب العرف على الرغبة الشديدة في استيراد مواد أولية . ويستلزم على العكس من ذلك قدرة على تقديم سلع مصنعة وخدمات .

لقد كانت للحرب العالمية الثانية والظروف السياسية التي تترتب عليها نتيجتان أساسيتان في القطاع الاقتصادي والتجاري والأوروبي هما :

١ - تقسيم القارة الى سوقين منفصلتين انفصالا تاما تقريبا منذ سنة ١٩٤٩

٢ - فقر أوروبا الغربية واستدانتها .

أما تقسيمها الى سوقين فكان من أثره القضاء على العلاقات التجارية بين مجموعتين إقليميتين كانتا تكونان ، قبل الحرب ، العنصرين التكميليين في الاقتصاد القاري ، لأن التصنيع المتزايد لأوروبا الوسطى يقلل من المتناقضات الاقتصادية بين أوروبا الزراعية وأوروبا الصناعية دون أن يقضى على عروض المنتجات الخام (الفحم ومستخرجات المناجم والخشب وعجينة الخشب والمنتجات الزراعية) وهو يخلق إمكانيات لإيجاد أسواق للمنتجات الصناعية المتنوعة ، وخاصة أدوات التجهيز وعددا كبيرا من المنتجات الاستهلاكية المادية التي يؤثر إقبال السكان عليها في ارتفاع مستوى المعيشة بين هؤلاء السكان ، كما أن الظروف السياسية تقلل عن غيرها الأخرى من احتمالات المبادلات التي قد يفترض اتساعها .

لقد أضحت أوروبا في علم توازن مزمن بسبب توقعها حيال المراكز التقليدية للاقتصاد القاري ، ولا يمكن أن تخف حدة الا بالبحث عن طريقة لاعادة تنظيم المبادلات القارية دون أن يترتب على اعادتها الاستغناء من حيث الكم عن التجارة الأقل حجما والاكثر تخصصا مع سائر بلاد العالم . ونظرا لأن أوروبا قد تم تصنيعها وفقا للقواعد الفنية القديمة وأصبحت باضراء جنسية من جراء الحرب ، فقد أصبح متعينا عليها أن تحصل على جهاز إنتاجها وتحده أن تستورد استيرادا وقتيا بحسب الظروف

لتضمن تشغيل نشاطها الاقتصادي بانتظام وتمويل سكانها عن طريق
استيراد يتصف بصفة الدوام .

وقد أعقب الحرب في كل بلد قيام مجهود لاعادة بناء اقتصادها
(تعبئة الامكانيات المادية .للانتاج) وكان من نتيجة ذلك نشأة ديون
خطيرة بالدولار ، لأن العجز الأوروبي في ميزان المدفوعات تجاوز الى حد
بعيد ، المواعيد المحددة في مشروع مارشال ووفقا لرأى الأوساط التي تدبر
شئون أمريكا يمكن إعادة المقدرة على السداد الى أوروبا الوسطى بسرعة
أكبر اذا أمكن توحيد البناء السياسي والاقتصادي لهذا الجزء من القارة
وهذا الاهتمام لا يمكن فصله عن النظرة السياسية العامة للولايات المتحدة
التي ترى أنه من الأفضل لها أن تتفق مع حليف أوروبي واحد خيرا من
أن تتفق مع مجموعة من الدول لكل منها عواملها المتناقضة مع الأخرى .

إن أولى الخطوات في هذا الاتجاه كان إنشاء المنظمة الاقتصادية
لوسط أوروبا ، التي وكل اليها توزيع مساعدة « مشروع مارشال »
الأمريكي ، أما اتفاق تخطيط الاقتصاديات الوطنية فقد تحدد دوره في
محاولات توسيع قواعد التجارة الأوروبية الداخلية وفي حل مشكلة « أزمة
الدولار » واعترض هذه المحاولات موقف بريطانيا حيال « اتحاد أوروبا
للمدفوعات » وقد رسم التقرير الرابع السنوي للمنظمة الاقتصادية
الأوروبية في نهاية سنة ١٩٥٢ برنامجا حتميا لاجراءات هدفها حل أزمة
المدفوعات بالدولار . وقد ورد به النص الآتي « يتعين الوصول الى وضع
يتخلص في أن تصبح أوروبا الغربية غير تابعة لمصادر التمويل بالدولار
كما يتعين تشجيع الاستثمارات بالدولار في الخارج » .

لكن ورغم كل هذه التوصيات ظلت أزمة الدولار إحدى الخصائص
المميزة الثابتة للتجارة الأوروبية ، رغم التوسع الكبير للاقتصاد الأوروبي
« المعجزة الألمانية » والنمو الاقتصادي الفرنسي والاطالي وغير ذلك .
وقد أمكن تحقيق أنماط جديدة من التنظيمات التجارية التي قوت المراكز
الأوروبية ، لكن بعد التقلب على عدة صعوبات مثل « الجماعة الاقتصادية
الأوروبية أي السوق الأوروبية المشتركة » و « المنطقة الأوروبية للمبادلات
التجارية الحرة » والأولى تهم ست دول ، والثانية تهم الدول السبع
الأوروبية الأخرى وأخيرا تحويل المنظمة/الاقتصادية الأوروبية في سنة
١٩٦٠ الى المنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية .

وقد عاقت الصعوبات والازمات التي صاحبت انتهاء الاستعمار انشأ

سوق اوروبية افريقية (١) ، لان بعض رجال الاعمال فى أوروبا كانوا يأملون التقوية عن طريق شركات استغلال الثروات المدنية ذات الهيكل الدولى كشركة (ميفرما MIFERMA) وهى شركة مناجم الحديد فى موريتانيا . وعدة مجموعات بترولية . ومن الصعب الاصرار على أن هناك فائدة يمكن أن تحققها أوروبا من وجهة النظر النقدية ، من ازدياد انتاج الوقود السائل والمواد الأولية فى القارة الاوروبية ، ومن فتح أسواق لبيع منتجات التجهيز (الآلات الصناعية) فى هذه القارة ، كما تبذل أوروبا من ناحية أخرى جهودا لحفض عجزها فى الدولار ، بممارسة التجارة مع بلاد أمريكا الجنوبية التى تدفع ثمن وارداتها بالعملة الصعبة ، وتستفيد بريطانيا كذلك على الدوام من العقود التى تبرمها مع اتحاد جنوب افريقيا من مصالحها القائمة فى الشركات المنتجة للمذهب .

رابعا - العلاقات التجارية بين البلاد ذات الاقتصاد المخطط

بجانب الثمانية والسبعين مليونا ، الذين هم سكان غرب أوروبا والخمسمائة والسبعين مليونا وهم سكان الكومنولث البريطانى ، والمائة وخمسة وستين مليونا وهم سكان أمريكا الشمالية ، يوجد ألف مليون هم سكان الاتحاد السوفيتى والجمهوريات الشعبية بأوروبا وآسيا . وهى التى تملك السوق ذات الاقتصاد الاشتراكى أى الاقتصاد المخطط . وهذه المجموعة تكون كتلة ضخمة من المنتجين ومن العملاء ، وتبلغ مساحة هذه البلاد نحو ٣٠ مليون كيلو متر مربع ، وتملك من مختلف الموارد الطبيعية ما يتناسب مع هذه المساحة الجغرافية الهائلة . وتتم المبادلات فيها وفقا للتوجيه الجديد الخاص بالانتاج . وطبقا لاصاليب اقتصادية فريدة فى بابها ، وظروف سياسية تسير وقتنا الحاضر . هذا مع مزاغة أن بعضا من هذه البلاد لا يزال متخلفا غاية التخلف .



١ - العلاقات التجارية بين بلاد الاقتصاد المخطط :

المبادلات من الناحية النظرية والمبھجة بين البلاد ذات الاقتصاد المخطط لها ميزة خاصة : وهى امكان ادماج ثبوتات المبادلات التجارية ضمن الخطة القومية ، وهذه الميزة تتضمن ميزة أخرى تبعاً لها ، هى أنه كل اتفاق تجارى يبرم بين بلدين من البلاد التى تطبق التخطيط لى الأجل

الطويل (خمس سنوات على الأقل) ينصب على التجارة الخارجية لأجل يعادل المدة المذكورة . ويمكن منح فرد ما مثل هذا الأجل . ومن ناحية أخرى فإنه نظرا الى أن الاسعار مخططة من الجانبين وأن سعر القطع الثاني ثابت ، فالتجارة الخارجية لا تصبح عبئا ثقيلا على النظام الاقتصادي بل تدخل في الجهاز الاقتصادي ذاته . وتقوم التجارة بين البلاد ذات الاقتصاد المخطط ، سواء أكانت المبادلات بين الاتحاد السوفيتي وجمهورية شعبية أم بين جمهوريتين شعبيتين ، على فكرة الخدمات المتبادلة ، ولا يحاول أى طرف من الأطراف أن يحقق نفعا خاصا من العملية ، بل ينظم المبادلات على أساس الاعتراف الضمني أو الصريح بالمساواة بين الأطراف وباختيار المقاصد الحسائية ذات المنفعة المادية للطرفين المتعاقدين ؛ وعلى هذا تحرر العقود الثنائية بعد اجراء المفاوضات الدقيقة مقدما لمواجهة كافة احتياجات وامكانيات المتعاقدين ، ومهما يكن من شيء فالعقود التي تبرم بين الاتحاد السوفيتي والجمهوريات الشعبية تتضمن قدرا من المساعدة ، من جانب البلد الأكبر نموا الى البلد الأقل نموا ، وذلك دون التعرض لمبدأ المساواة بين المتعاقدين ، فمن الضروري اذن أن نميز بين طرازين من العقود : العقود التي تمهم اقتصاديين في درجة متعادلة من النمو (العقود المبرمة بين ديمقراطيات شعبية) ثم العقود التي تبرم بين الاتحاد السوفيتي وبين إحدى الديمقراطيات الشعبية . فالنموذج من الطراز الاول هو العقد التجاري بين بولندا وتشيكوسلوفاكيا في يولية سنة ١٩٤٧ الذي جدد وكمل بعقود دورية لاحقة . وهو عبارة عن بروتوكول مبادلات مدتها أصلا سنة ويتضمن قائمة المنتجات التي تتمتع بمبادلاتها ، والمدفوعات من الجانبين تتم على أساس القروض المتبادلة المتفق عليها لتغطية المشتريات ، وخارج نطاق العقد التجاري يتضمن العقد نوعا من تبادل الخدمات ، كتبادل الفنيين والبراءات واشتراك أجهزة البحوث العلمية والفنية من الجانبين . ولكي يتم تسهيل توافق الاقتصاديات ينصب العقد على تنسيق الأجهزة الخاصة بالتخطيط في البلدين ، وعلى نظم القروض ، وعلى التنظيم المشترك لبعض الأجهزة ذات المنفعة العامة ، مثل إنتاج الطاقة الكهربائية الموزعة بين البلدين . وتتضمن الاتفاقية أيضا تعاونا اقتصاديا لمدة طويلة . وتنص على اجراء مشاورات دورية تجرى في كل غائصة من عواصم البلدين المتعاقدين ، وفي الفترات التي تفصل بين الاجتماعات الدورية تقوم لجان مختلطة بتطبيق وتنفيذ القرارات التي اتخذت بموافقة الطرفين ، ويلاحظ أن هذا العقد الثنائي سابق على قطع العلاقات التجارية بين

الجمهوريات الشعبية وبين البلاد الرأسمالية في الغرب ، وسابق على دعم نظم التخطيط ذات الأجل الطويل التي تهدف إلى إقامة اقتصاد ومجتمع اشتراكيين ، وقد نسجت العقود اللاحقة على غرار هذا النمذذجي ، مع اطالة مدة التنفيذ وجعلها مسايرة للتنبؤات الاقتصادية داخل كل دولة من الاطراف المتعاقدة .

وهذا النوع من المبادلات يتضمن طريقة مزدوجة للتوافق المتبادل بين: التجارة مع الاقتصاد . والنص على الأجل الطويلة للتسليم ولطلب البضاعة والخدمات المشتركة يستلهم من الضرورات التي تظهر من برامج التخطيط القومية وفي مقابل ذلك تنعكس ضرورة تقديم البضائع والخدمات إلى الطرف الآخر مع حاجة مقدمها نفسه إليها على التخطيط الاقتصادي ، وينتج من ذلك تنسيق التنبؤات الاقتصادية . ولا كانت كل بلد مرتبطا بعدة عقود ثنائية مع عدة أطراف فقد أصبح هذا النظام معقدا . وللوصول إلى تبسيط المشاكل ، كما أوضحناها ، انشئ سنة ١٩٦٩ مجلس المعاونة الاقتصادية المتبادلة أطلق عليه « المجلس التعاوني الاقتصادي للتبادل » . ويضم هذا المجلس مع الاتحاد السوفيتي تشيكوسلوفاكيا وبولونيا والجمهورية الألمانية الديمقراطية والمجر ورومانيا وبلفاريا وألبانيا . ومهمته هي تبادل الخبرات في المواد الاقتصادية وتبادل المعونات الفنية والمعونات المادية ، والمواد الغذائية والآلات ومواد الإنتاج وغير ذلك . ويجتمع المجلس في كل بلد من البلاد التي يعينها الأمر دوريه . ويعد أسس الاتفاقات التعاقدية الثنائية بين مختلف البلاد . فلا تختلف العقود المبرمة بين جمهورية شعبية ما وبين الجمهورية السوفيتية عن العقود المتقدمة من الناحية القانونية ، إلا أنها تنفرد بأن الاتحاد السوفيتي ، بوصفه الآن أكثر نموا من الناحية الاقتصادية عن غيره من الاطراف المتعاقدة ، الأمر الذي يجعل مهمته اجراء التسهيلات لتعويض تخلف الاطراف الأخرى . وذلك بأن يقدم أدوات الإنتاج والمواد الأولية والمنتجات الغذائية الضرورية وتخفيف عبء الاستيراد من البلاد المعنية ، بمنحها قروضا ذات آجال طويلة . ويمكننا أن نقدم ، كنموذج لذلك ، الاتفاق البولندي السوفيتي الموقع عليه سنة ١٩٥٠ الذي حلل مضمونه وزير الاقتصاد الوطني البولندي على الوجه الآتي :

ينص هذا العقد على ما يأتي :

١ - اجراء مبادلات مخططة لمدة ثماني سنوات ويضمن ذلك لبولندا باستلام المواد الأولية والمواد الصناعية اللازمة « لنموها كالحديد والقطن

والصوف » والمواد المعدنية الأخرى غير الحديد ، والوقود السائل
تصريف السلع الفائضة على حاجة الاقتصاد البولندي الى الاقتصاد
« والرومان بلى » ، وكذلك مئات من المواد الاولية الأخرى ، والمواد
الضرورية لازدهار الاقتصاد القومى البولندى ، كما تنظم هذه الاتفاقات
تصريف السلع الفائضة على حاجة الاقتصاد البولندى الى الاقتصاد
السوفيتى .

٢ - تسليم بولنده كميات ضخمة من أدوات الانتاج ، ومن بينها
بضع عشرات من المنشآت الصناعية الكبرى مجهزة تجهيزا كاملا ، ومبينة
وفقا للتصميمات السوفيتية ، ومزودة بأجهزة صناعية سوفيتية .

٣ - ابلاغ بولندا نتائج الخبرة الفنية للاتحاد السوفيتى والنقل
المجائى للشهادات والبراءات ، والمعاونة فى اعداد تصميمات البناء والتركيب
لمجموعة من المنشآت الكبرى الصناعية ، وقضاء المهندسين والعمال
والفنيين المتخصصين مدة تمرين فى مصانع ومعامل الاعمال السوفيتية . .
الخ . .

٤ - منح بولندا قروضا كبيرة لتمويل استيراد الأدوات الرأسمالية
(الانتاج) قدرها ٢٢ مليار من الروبلات (الحطة السداسية البولونية
الخطاب الذى القاه أشمك فى الدورة الخامسة للحزب العمالى البولونى
فى ١٥ يولية سنة ١٩٥٠) ان طبيعة العلاقات التجارية « وكثافة » التجارة
الخارجية تتوقفان على الاشكال الخاصة للتنمية فى كل دولة والمركز الذى
تحتله التجارة الخارجية فى اقتصاد هذا البلد . وكما هو الحال فى
الاقتصاد الرأسمالى فانه كلما كانت الدولة صغيرة وكان اقتصادها
منخفضا كان « معامل » تجارتها مرتفعا ، فالاتحاد السوفيتى مثل
الولايات المتحدة معاملته منخفض نسبيا فى مجال التجارة الخارجية
بالنسبة لعدد سكانه فى حين ان المانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا
تلجآن أكثر منهما الى المبادلات الدولية .

وفيما يلى جدول بقيمة التجارة الخارجية لكل فرد من السكان
فى سنة ١٩٥٧ بالروبلات الروسية :

البلد	النسبة	البلد	النسبة
تشيكوسلوفاكيا	٨٢٥	المانيا الديمقراطية	٧٧٦
هنجاريا	٤٧٦	بولونيا	٣٧١
بلغاريا	٣١٧	رومانيا	٢٢١
البانيا	٨١٢	روسيا	١٦٧

وعلى وجه الاجمال لا تمثل التجارة الخارجية للبلاد الاشتراكية سوى ٨٪ للتجارة العالمية ، رغم ان الانتاج الزراعى والصناعى فى هذه البلاد مرتفع نسبيا وبحسب ويجمان Wegmann يعتبر نصيب البلاد الاشتراكية فى اوربا والاتحاد السوفيتى فى سنة ١٩٥٦ - ١٩٦٣ ٪ اما تجارة السوق المشتركة فكانت ١٥٥٪

وتنصب المبادلات بصفة خاصة على توريد مواد اولية وبعض ادوات الانتاج بمعرفة الاتحاد السوفيتى الى الجمهوريات الاكثر نموا - فنيا واقتصاديا - مقابل المنتجات المصنعة والخدمات (تشيكوسلوفاكيا وبولندا بدرجة اقل) وتضمن ايضا نصيبا اكبر من المنتجات الصناعية المتنازل عنها مقابل مواد اولية ، ومنتجات خاصة مثل البوكسيت والبتترول والفانكة والتبغ . وذلك حينما تكون التجارة بين الاتحاد السوفيتى والجمهوريات الاقل نموا (كالجر ورومانيا - بلغاريا - البانيا) وهذه التجارة دقيقة جدا اذ تجمع بين مختلف الجمهوريات الشعبية احداها بالآخرى ، ذلك ان المجلس التعاونى الاقتصادى المشترك ، الذى يضم مراقبين يوغوسلافيين وممثلين للجمهوريات الشعبية الاسيوية ، وان كانوا ليسوا اعضاء فيه الان ، فانه يعتبر مكتبا دوليا للتجارة الخارجية ومنظمة تنسيق اقتصادية ، فان دوراته سنوية . ولكن هناك لجانا وادارات تعمل بصفة مستديمة ، وقد الحق به منذ سنة ١٩٥٥ معهد مشترك للبحوث الفردية ، وقد تطورت السياسة الاقتصادية - ومهمة اجهزة المجلس ، وفقا لقواعد « الاسقاطات » منذ انشائه ومنذ سنة ١٩٥٧ ، وهو التاريخ الذى تقررت فيه ضرورة اقامة رقابة على قطاعات التنمية الملائمة لظروفها الطبيعية ولتخصصها الفنى فى معدات التجهيز ، ازدادت عملية التنسيق ومعها ازدادت مسئولية اجهزة التنسيق الاحصائى . ومن بين الاعمال الكبرى ، التى اقيمت باشتراك هذه الدول ، مشروعات الكهرباء ، وتنظيم عملية استخراج الفحم وخاصة ببولنده . وتنمية صناعة كيماوية كبرى للفحم الكوك فى تشيكوسلوفاكيا ، والبتترول فى رومانيا ، والتخصص وتنمية الصناعة الآلية والكهربية وتنمية وسائل النقل لتحقيق برامج توريد الادوات الصناعية تقرر ادراج فروض فى برامج التنمية لكل بلد . وقد قدم الاتحاد السوفيتى فى سنة ٥٦ - ١٩٥٧ حوالى مليار دولار لمختلف اعضاء المجلس التعاونى الاقتصادى المشترك .

٢ - العلاقات التجارية بين بلاد الاقتصاد المخطط وبلاد ذات هيكل اقتصادى مختلف :

ان تطبيق النظم الخاصة بالعلاقات التجارية بين البلاد ذات الاقتصاد المخطط لا تستلزم انشاء كتلة اقتصادية مغلقة تماما تعيش في معزل . لان كل بلد يعنيه الامر لم تكف عن اعلان حاجاتها ورغبتها في ممارسة التجارة مع البلاد ذات النظام الاقتصادى المختلف عنها ، وظروف السياسة العامة قد خففت ، الى مقادير ضئيلة ، المبادلات بين الاتحاد السوفيتى والجمهوريات الشعبية بين اوربا وآسيا من ناحية . وبين الدول الصناعية فى اوربا الغربية وأمريكا الشمالية من ناحية اخرى ، غير انه ظهرت تيارات تجارية لا بأس بها أخذت تنمو بين البلاد ذات التخطيط الموجه وبين الدول غير الاعضاء فى منظمة حلف الاطلنطى : الدول الآسيوية وبلاد أمريكا الجنوبية بصفة خاصة . وهذه العمليات هى عمليات تجارية مماثلة للتي تمت بين الاتحاد السوفيتى والبلاد الاخرى فيما بين سنتى ١٩٢٨ و ١٩٣٨ ، والاساس هو المفاوضات الخاصة بالاتفاقات التعاقدية المحددة لقائمة المنتجات التى سيتم تبادلها بين الاطراف وسعر هذه المنتجات الذى يحدد الخصص من حيث كم هذه المبادلات ، وتم التسوية وفقا لنظام المقاصة ، وبوصف عام ، على أساس منح قروض متبادلة تغطى طلبات الجانبين بالاسعار التى يتفق عليها وبسعر عملة تعاقدى . ان دعم أوجه النشاط الانتاجية وتنوعها وتنميتها فى اقتصاديات الاتحاد السوفيتى والجمهوريات الشعبية يؤدى الى توسيع المبادلات التى يمكن ان تنصب ، بلا تفرقة ، فى الاتجاهين المشار اليهما سابقا فى آن واحد على المنتجات الخام او على المنتجات المصنعة الكبيرة النوع .

الخاتمة

تقوم التجارة الخارجية - وهي العنصر الاساسى للاقتصاد بسبب تنوع حاجات مختلف الجماعات البشرية النامية فنيا واقتصاديا واجتماعيا الى البضائع التى تشكل فى صور مختلفة وفقا لمرحل تنظيم الانتاج والعلاقات الدولية .

والاساليب التجارية الكبرى ، التى مازالت معتبرة حتى الآن أساسا لوسائل المبادلات ، انما يرجع تاريخها الى فترة الازدهار الاقتصادى العالمى الكبير لاوربا الغربية فى ظل المذهب الحر الانجلوسكسونى

وقد طرأت على هذه الاساليب تغييرات جذرية عميقة . تدريبية خلال الازمات التى نشأت بسبب اشتداد المنافسة والخصومات الدولية منذ نهاية القرن التاسع عشر ، بحيث أصبحت تلك الاساليب الآن ، فى جزء كبير من العالم ، خاضعة للحاجز الدفاعى القائم فى المناطق النقدية والتجارية ولتضخم الاقتصاد الأمريكى .

وقد بلدت عدة محاولات لانشاء مجموعا تجغرافية متفاوتة فى درجة اتساعها وتكون أسواقا اقليمية ولكنها اصطلحت بعدة عقبات داخلية .

وقد أقامت البلاد ، ذات الاقتصاد المخطط الذى يستلهم المبادئ الاشتراكية ، لانشاء اقتصادها أجهزة جديدة للمبادلات التجارية ، وتعتبر هذه البلاد الآن منعزلة عن البلاد الأخرى وتعمل فى سوق مغلقة تقريبا . الا ان الحالة الراهنة تبدو أكثر ميلا الى التطور منها الى الجمود .

ولهذا لم يقصد من وضع هذا الكتاب ان تقدم للقارىء دليلا او مرجعا لهيكل التجارة الخارجية . بل قصدنا منه تهيئة الأذهان للدراسة الأحداث المعاصرة .

فهرس :-

الموضوع	الصفحة
تقديم الكتاب	٣
مقدمة المؤلف	١٥
الكتاب الأول : تنظيم الأسواق العالمية الدولية	١٧
الباب الأول :	
انشاء الأسواق الدولية	١٩
الباب الثاني :	
الأساليب الأساسية فى التجارة الدولية	٢٩
الباب الثالث :	
التجارة فى ظل الاقتصاديات الموجهة	٥١
الكتاب الثانى : الانتاج العالمى والتجارة الدولية	٥٩
الباب الأول :	
الأنواع الرئيسية للأسواق	٦٣
الفصل الأول : أسواق المنتجات الخام	٦٣
الفصل الثانى : أسواق المنتجات الصناعية	٨٧
الباب الثانى :	
النطاق الجغرافى للتجارة المصرية	٩٣
الخاتمة	١٠٧

هيئة قناة السويس

مناقصة عامة

بين مقاول القطاع العام

تطرح هيئة قناة السويس في مناقصة عامة عملية انشاء
المركز الثقافي والاجتماعي والمتحف والكتبة بالاسماعيلية
ويمكن الحصول على مستندات العملية بالحضور شخصيا الى
مقر الهيئة بالاسماعيلية - الادارة الهندسية (المشروعات)
وذلك نظير دفع مبلغ ثلاثين جنيها .

وتقدم العطاءات باسم السيد / رئيس هيئة قناة السويس
(الادارة الهندسية) في ميعاد أقصاه الساعة الثانية عشرة من
ظهر يوم الاثنين ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ مصحوبة بتأمين
ابتدائي قدره خمسة آلاف جنيه ولن يلتفت الى أى عطاء يقدم
بعد هذا الموعد أو غير مصحوب بالتأمين الابتدائي المذكور .



الدار القومية للطباعة والنشر
« فرع الساحل »

الذات القومية للطباعة والنشر

العدد ١٧٩

التمشيد قرش